غلاف كتاب : «كَيْف نُسقط الاستبداد»

معطيات تقنية حول كتاب : «كَيْفَ نُسقط الاستبداد»

الكاتب : عبد الرحمان النوضة
عنوان الكتاب : كيف نسقط الاستبداد.
العنوان الفرعي للكتاب : في فنون النضال الجماهيري السلمي المشترك، (حركة 20 فبراير تحت المجهر).
الصّنف : مقالة (نظرية سياسية)
الناشر : عبد الرحمان النوضة.
تاريخ أول نشر للكتاب : الصيغة رقم 1 نُشِرَت في أبريل 2013 (لكن بعض فصول الكتاب نشرت قبل هذا التاريخ على شكل مقالات مستقلّة).
الغلاف وتصميم النص : الكاتب.
الرقم الدولي المعياري للكتب :
978 – 9954 – 32 – 254 – 3 : (ISBN)
رقم الإيداع القانوني :
2013 MO 1530 : (.D.L)
عُنْوَان الكاتب : nouda.abderrahman@gmail.com

——— * ——— * ———

ملاحظة لقارئ الكتاب على الحاسوب

للاستمتاع بقراءة مريحة لهذا الكتاب على شاشة الحاسوب، أو على ما يشابهه (Liseuse ,Tablette, Smartphone)، يُستحسن أن يُغيّر، أو أن يُجرّب، القارئ مختلف خصائص العرض (View, Affichage) على الحاسوب حتى يعثر على مظهر النّص الذي يلائمه شخصيا.

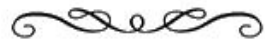

رُخْصَة بالمجّان لِلنّاشِرين

يمنح مؤلف هذا الكتاب، رحمان النوضة، إلى أي ناشر مهتم بهذا الكتاب، في أي مكان مِنْ العالم، تَرْخِيصًا مجانيًا، وغير حَصْرِي (non exclusif)، وغير قابل للتحويل. ويسمح هذا الترخيص للناشر بنشر هذا الكتاب، أو ترجمته إلى اللغة التي يختارها، أو توزيعه، أو حتى بيعه (فقط في حالة طبعه على الورق). ولا يَطلب الكاتب من الناشر الذي ينشر هذا الكتاب أن يُؤَدّيَ تعويضًا ماليًّا للمؤلف. وشروط الحُصول على هذا الترخيص هي التالية: 1) يُمْنَعُ على الناشر تعديل محتوى هذا الكتاب، ما لم يحصل على تفويض مكتوب من المؤلف يحدد التعديلات المسموح بها. 2) يُمْنَحُ هذا الترخيص الحالي، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم (أي أنه يُمْنَعُ تحويل هذا الترخيص إلى حَقّ حَصْرِي خَاصّ بِنَاشِر واحد). 3) في حالة طبع هذا الكتاب على الورق، يجب أن يكون سِعر بيعه عند أدنى مُستوى مُمكن. 4) في حالة عرض هذا الكتاب للتنزيل على الإنترنت، يجب أن يكون هذا التنزيل مَجَّانِيًا. 5) في بداية كل نسخة منشورة من هذا الكتاب (سواء على الورق، أم على الإنترنت)، يلزم استنساخ هذه الفقرة الحالية ("رُخْصَة بالمجّان للناشرين"). والغرض من هذا الترخيص هو المساهمة في نشر الثقافة، وليس تحقيق أرباح تجارية. ولا يعني هذا الترخيص تنازل المؤلف (رحمن النوضة) عن أي حق من حقوق النشر، أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة به (أو بذويه). ويحتفظ المؤلف، في الوقت نفسه، بجميع حُقوقه (إعادة إنتاج هذا الكتاب، وتعديله، ونقله، ونشره، وعَرْضِه، وَتَوْزِيعِه، وبيعه، وتسويقه، بأي شكل كان، وبأي وسيلة كانت).

——— * ——— * ———

كُتُب أُخرَى لِـ رَحمَان النُّوضَة

- *Le Sociétal, Version 8, pdf.*
- *Le Politique, Version 9, pdf.*
- *L'éthique politique, Version 11.3, pdf.*
- *Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme, Version 17, pdf.*

ـ نقْد الشّعب (حوار حول مُعِيقَات إصلاح المُجتمع)، الصيغة 56، منشور على الورق.

ـ نقْد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 53، pdf.

ـ هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي؟ الصيغة 13، pdf.

ـ نقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين، الصيغة 8، pdf.

ـ طبقات المُجتمع، صيغة سنة 1983، pdf.

ـ نقْد النظام السياسي بالمغرب، الصيغة 56، pdf.

ـ نقد الصهيونية، الصيغة 13، pdf.

ـ نقد النُخَب، الصيغة 8، pdf.

ـ أيّة علاقة بين الدّين والقانون، الصيغة 24، pdf.

ـ الجنس والدّين (من الإرشاد إلى الفضيحة)، pdf.

ـ كَيف نُسقطَ الاستبداد (في فنون النضال الجماهيري السّلمي المُشترك)، pdf.

ـ مشروع الرّبط القَار بين المغرب واسبانيا، دراسة جيو استراتيجية، مَخْطُوطَة سنة 1988، pdf.

ـ كَيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)، صيغة سنة 1982، pdf.

ـ كيف نتجاوز القمع، مَخْطُوطَة سنة 1973، pdf.

ـ ونشر الكاتب مقالات ودراسات متنوّعة على جرائد ومجلات مغربية، وعلى الإنترنيت.

ويمكن لأي شخص تنزيل هذه الكتب مجانًا من موقع مُدَوَّنَة الكاتب :

http://LivresChauds.Wordpress.Com

الإهـــداء

إلى كـل المناضـلين الـذين يكـافحون ضِـدَّ الرأسـمالية، وضـدّ الـزّور، والغش، والاسـتـغلال، والاسـتيلاب، والفسـاد، والاسـتبداد، ويعملــون من أجــل الحقيقــة، والحريــة، والكرامــة، والعدالــة المجتمعية، والديمراطية، والتـقدم، وحقوق الانسـان، والاشـتراكية، وفصل الدّين عن الدولة.

——— * ——— * ———

فَـهْـرَس الـكِـتَـاب

{ في هذا الفهرس، العناوين هي روابط إلكترونية (Liens hypertextes). أَيْ أنه إذا ضغط القارئ على الزّر (CTRL)، ونـقر في نـفس الـوقت بِالفَأْرَة فـوق عنـوان مُعَيَّن، يُوصِـلُه الحاسـوب فـورًا إلى الصـفحة الـتي تَحْتَـوِي على ذلـك العنوان. }

تَقْدِيم كِتاب : « كَيْفَ نُسْقِطُ اَلْاِسْتِبْدَاد »..... 15
الفصل 1: دُرُوس ثَوْرَتَيْ تُونس وَمِصر..... 20
1 - بعض الملاحظات العامّة حول الثورة..... 22
1.1 - أنماط الثورات..... 22
1.2 - الإلمام بالثورة..... 23
1.3 - تقييم الثورة..... 24
1.4 - تعريف الثورة..... 24
1.5 - الثورة صيرورة مُمتدّة، وليست لحظة سريعة..... 25
2 - أهمّ الدروس المُسْتَنْتَجة من ثَوْرَتَي تُونس ومصر..... 26
2.1 – الثورة دائمًا حَبْلَى بِالْمُفَاجآت..... 27
2.2 - هل نجاح الثورة مشروط بالعُنف ؟..... 27
2.3 - هل نجاح الثورة مشروط بقيادتها من طرف الطبقة العاملة ؟ 39
2.4 - هل نجاح الثورة مشروط بوجود قيادة موحدة أو مركزية ؟ . . 42
2.5 - الأهمية الحاسمة للنضال الجماهيري السّلمي المُشترك..... 43
2.6 - ما هي الطبقات المُجتمعية التي خاضت الثورة ؟..... 46
2.7 - كَيْـف كان دور الأحزاب في الثورة ؟..... 47
2.8 - كَيْـف تتعامل الأحزاب "الإسلامية" مع الثورة ؟..... 50
2.9 - شرعية الانتخابات أم شرعية الثورة ؟..... 59

2.10 - على من يمكن أن يعتمد الشعب ؟.....72
2.11 - هل أطروحة "المؤامرة" صحيحة ؟.....76
2.12 - ما هو دور وسائل الإعلام ؟.....77
2.13 - هل القمع ينجي الدولة من الثورة ؟.....78
2.14 - أي دور للجيش في المجتمع ؟.....78
2.15 - لماذا يمكن أن تتحوّل الدولة إلى نَـقيضها؟.....80
2.16 - هل خلق أحزاب مُوالية للدولة يقيها من الثورة ؟.....84
2.17 - هل شكل الدولة هو الذي ينتج الديمقراطية ؟.....85
2.18 – ما علاقة شعوب شمال إفريقيا بالبلدان العربية ؟.....85
2.19 – من أية قِيَم ننطلق، من الطائفية، أم من المواطنة والإنسانية ؟..
86
2.20 – ما هو الشّعار المرحلي الملائم ؟.....88
3 - ما هي العوامل التي تعُوق قيام الثورة ؟.....90
4 – ما هي العوامل التي تُشجّع على الثورة ؟.....90
5 - ما هي مهام اليسار المُستعجلة ؟.....92
6 - مُلخّص أوضاع الأنظمة العربية، بين سنتي 2010 و 2012.....95

الفصل 2: كَيْفَ نُنْجِحُ مُظَاهَرَة الجَماهِير.....99
1) مُقَوّمات النّضال.....100
2) تفاصيل المُظاهرة التي يجب إعدادها.....100
3) الحملة الإعلامية حول المُظاهرة.....101
4) إنجاح المُظاهرة الجماهيرية يستوجب تجاوز المنطق الحزبي
الضّيّق.....103
5) كَيْفَ نَتلافى تَفريق المُظاهرة عند انطلاقها.....105
6) كَيْف نُحَوّل قَمع المُتظاهرين إلى مكاسب في صالحهم.....106
7) لا تتجاوزوا المستوى النضالي المُتوفّر لدى الجماهير.....107
8) نَوعية المُناضل الكُفء، ونوعية المناضل الضَعيف.....109

9) مأساوية المُظاهرة العنيفة، وفعالية المُظاهرة السّلميّة.....110
10) السّر في فعالية النضال السّلمي.....112
11) كَيْف نُواجه قمع المُتظاهرين ؟.....113
12) كَيْف نهزم قمع الدولة الاستبدادية ؟.....114
13) الصمود والاستمرار في التّظاهر هو السبيل إلى النّجاح.....115
14) رفض التعاون مع النّظام يُضعفه.....117
15) تحويل قوى القمع إلى عناصر مُناصرة أو مُحايدة.....117
16) قُوّة الإضراب العام والعصيان المدني.....118
17) تهيئ الشّعب لتشييد أسس نظام سياسي جديد.....118
18) حثّ الشعب على الاعتماد على نفسه.....119
19) لا يستطيع إنجاز مصالح الشّعب سوى الشعب هو نفسه.....119
20) لا يكفي تغيير الحُكّام، بل يجب أيضًا تغيير عقليّة الجماهير وسُلوكها 120
21) لا يقدر على تغيير نظام سياسي سوى الشّعب الواعي والمُنظّم 120

الفصل 3: في «النّضال الجماهيري المُشترك»، هل نعمل كجماعات أم كأفراد ؟.....122
1) ميزة النضال الجماهيري السّلمي المشترك.....122
2) نقبل التّنافس بين الأفكار كأفكار، ونرفض التّصادم بين الجماعات كجماعات.....125
3) المنطق الحزبي.....126
4) العصبيّة حسب عبد الرحمان بن خلدون.....129
5) نقبل عضوية المواطنين الأفراد، ونرفض عضوية الهيئات.....131

الفصل 4: قَانُون الْجَمع العَام.....134
1) توقيت انطلاق الجمع العام.....134
2) مُدّة الجمع العام.....135

3) تحديد نقط جدول الأعمال.....136
4) عرض التقارير عن أعمال اللّجان.....137
5) عرض الأخبار الطارئة.....138
6) تنظيم المُداخلات حول منهج النقاش.....139
7) لائحة المُتدخّلين.....140
8) تنظيم تناول الكلمة.....141
9) الفرق التي تسهر على التنظيم.....141
10) استخراج خُلاصات النقاش.....142
11) نشر خُلاصات الجمع العام.....144
12) ضبط وثائق الجمع العام.....145
13) ضبط مكان الجمع العام.....146
14) تكوين مُنظّمي النقاش.....146
15) بُنود أخرى اختيارية.....147

الفصل 5 : القانون الداخلي المنظم لِلّجَان المُتَخَصّصة.....150
1) طبيعة "حركة 20 فبراير".....150
2) تعريف اللّجان المُختصة ومهامها.....151
3) التركيبة النموذجية لكل لجنة.....154
4) عدم مُرَاكَمَة المناصب أو المسؤوليات.....155
5) العلاقة بين اللجان وتنسيقيات الأحياء.....155
6) مجلس اللجان.....156
7) مجلس اللّوجستيك.....157
8) تنظيم الاجتماعات.....157
9) شروط العضوية في اللجان.....158
10) أساليب عمل اللّجان، وميثاق الشرف داخلها.....160

الفصل 6: كَيْف نُدَبّر الاختلاف والتكامل فيما بين مناضلي القوى السياسية المشاركة في "حركة 20 فبراير" ؟.....163

1- كيف انطلقت "حركة 20 فبراير" ؟ و ما هو أصلها ؟.....163
2- ما هي طبيعة "حركة 20 فبراير" ؟.....164
3- من هو مُؤَهّل لمُساندة "حركة 20 فبراير" ؟.....165
4- ما هو المنطق الذي يحكم "حركة 20 فبراير" ؟.....168
5- كيف نعالج التناقضات داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....171
6- الخلاصة.....174

الفصل 7: تَوضيحات حَول بَعض المَشاكل الداخلية في «حركة 20 فبراير».....177
1) ما هو الكلام الذي نحتاجه حول "حركة 20 فبراير" ؟.....177
2) كَيْف حال "حركة 20 فبراير" خلال سنة 2012 ؟.....178
3) ما هو سبب تخلّف "حركة 20 فبراير" ؟.....178
4) هل تحتاج "حركة 20 فبراير" إلى أساليب نضالية عنيفة ؟.....179
5) ما هو جوهر "حركة 20 فبراير" ؟.....180
6) كَيْف نتعامل مع الأحزاب داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....182
7) كيف نُحسّن فعالية "حركة 20 فبراير" ؟.....183
8) هل نُلْغي الدّورية الأسبوعية لأنشطة الحركة ؟.....189
9) كَيف نُحَسّن تنظيم الجمع العام ؟.....190
10) كَيْف تصبح الشعارات المُقترحة مَقبولة ؟.....192
11) ما هي الديمقراطية التي نريد داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....193
12) هل الانضباط ضروري داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....195
13) كَيْف تتعامل "حركة 20 فبراير" مع 'تنسيقيات الأحياء' ؟.....196
14) ما هو الأسلوب النضالي الأهم في "حركة 20 فبراير" ؟.....198
15) كَيف نتعامل مع العناصر البُوليسية أو المُندسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....199
16) هل يجوز أن تتبنّى "حركة 20 فبراير" القضايا الفردية، أو الشخصية، أو المطلبية، أو الجزئية ؟.....200

الفصل 8 : كَيف يَتعامل المناضلون مع العناصر البُوليسية، والمُخْبِرة، والبَلْطَجَة ؟.....202
1) لماذا موضوع العناصر البُولِيسية مُهم ؟.....203
2) من هي الأجهزة القمعية ؟.....204
هل العناصر البوليسية نوع واحد أم عِدّة أنواع ؟.....209
3) كَيف نكتشف العناصر المُنْدَسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟....210
4) كَيف نَعْثُر على العناصر البُوليسية السّرية المُنْدَسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....212
5) كَيف نَتَلاَفَى الإتّهامات الخاطئة ؟.....213
6) كَيف نَتَأكّد من الهوية البُوليسية للعناصر المُنْدَسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟.....214
7) كَيف نُنَظّم "لجنة الدفاع السّلمي" ؟.....214
8) كَيف نُنَظّم "فرق الدّفاع السّلمي" ؟.....215
9) ما هي مهام "فرق الدّفاع السّلمي" داخل الجمع العام ؟.....217
10) ما هي مهام "فرق الدّفاع السّلمي" تُجاه المَشكوك فيهم داخل الجمع العام ؟.....219
11) ما هي مهام" فرق الدّفاع السّلمي" خلال المُظاهرة أو المَسيرة ؟.... 221
12) ما هي مهام "فرق الدّفاع السّلمي" تُجاه العناصر البَلْطَجِيّة، أو المُخَرّبة، خلال مسيرة "حركة 20 فبراير" ؟.....222
13) كَيف تُلْغَى "فِرَق الدّفاع السّلمي" ؟.....223

الفصل 9: ميثاق الشّرف لأعضاء "حركة 20 فبراير".....224
1) التقديم 224
2) مراسيم الإلتزام الشخصي بميثاق الشرف 225
3) النص الكامل لميثاق الشرف.....225

الفصل 10: كَيف نَصنع مُكَبّرات الصَّوْت المُستعملة في المُظاهرة ؟..232

1) مُعْلِن الشّعارات.....232
2) مُكبّر الصَّوْت الرئيسي، ومُكبّرات الصَّوْت الثانوية.....234
3) مُكوّنات جهاز مكّبر الصَّوْت.....235
4) مُلاحظات تقنية أساسية.....239
5) فِكرة تقديريّة حول الأثمان.....241

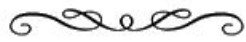

تَـقْدِيم كِتاب :
« كَيْـفَ نُسْقِطُ الْإِسْتِبْدَاد »

هـل يحـق للشـعب أن يغيّـر النظـام السياسـي الـذي يحكمـه ؟ نعم، لأن الغايـة من وجـود النظـام السياسـي هي خدمـة الشـعب ! فـإذا إنـقلبت الأمـور، وغـدى الشـعب مسـخّرا لخدمـة النظـام السياسـي القـائم، أصـبح من حـق الشـعب أن يثـور، وأن يتحـرر، لإقامة نظام سياسي بَديل يكون في خدمة الشعب.

وإذا الشعب يومًا أَراد إسقاط نظـام سياسـي اسـتبدادي، مـاذا يمكن لهـذا الشـعب أن يَفْـعَل ؟ كَيْـفَ يُـقاوم ؟ هـل يستـعمل العنـف ؟ هـل يناضـل بأسـاليب سـلمية ؟ كَيْـفَ تخـوض جمـاهير الشعب النضال السّلمي المُشترك ؟ كَيْفَ يُنظّم الشـعب الحركـات الجماهيريـة الاحتجاجيـة ؟ كَيْـفَ تتظـاهر الجمـاهير في الشـارع ؟ كَيْفَ تـعبّر عن طموحاتها السياسية ؟ كَيْفَ تُواجه الجماهير قـوى القمع الشّرسة ؟ كَيْفَ تُواجه الجماهير نظاما استبداديّا، لا يحـترم حُقُوق المُـواطِن، وَلَا حقـوق الإنسـان ؟ كَيْـفَ يتـعاون فيمـا بينهم المناضـلون الآتُون من تيـارات وتنظيمـات وأحـزاب مختلفـة، أو مُتنافسـة ؟ كَيْـفَ يُعـالج المناضـلون التناقضـات القائمـة بين مختلـف الأحـزاب، والنقابـات، والتيـارات، والجماعـات، والشّخصـيات، التـقدمية، الـتي تتواجـد داخـل الشـعب ؟ كَيْـفَ يُحافظ المناضلون على مستوى نضالي فعّال لدى قِوَى الشعب ؟ كَيْفَ يَصُون المناضـلون اسـتمراريةَ تـعبئة الجمـاهير إلى حين أن

تنتصر ؟ الكِتاب الحالي يحتوي على اجتهادات مُتنوّعة، تحاول الإجابة عن مثل هذه الأسئلة.

[وَلِلْمُقَارَنَة، أو للتّمييز، بين مختلف كُتب عبد الرحمان النوضة، نُذكّر أن كتابه المُعَنْوَن بِـ «كَيْفَ نُسقط الاستبداد» يتناول أساليب التنظيم والنضال، في حالة حركة جماهيرية، أي في حالة ***النضال الجماهيري السّلمي المُشترك***، بينما كتابه المُعَنْوَن بِـ «كَيْف ؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)»، يدرس أساليب التنظيم والنضال في حالة ***حزب سياسي ثوري***].

وقد كُتِبت فصول هذا الكتاب الحالي، خلال سنتي 2011 و 2012 ميلادية، في خِضَمّ الحركة الجماهيرية المُناضلة بالمغرب، التي سُمّيت لاحقًا بـ "حركة 20 فبراير". وكان الشّعار العام الذي يُوحّد هذه الحركة هو : «الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، ضد الفساد، وضد الاستبداد» ! وهذه النصوص تتفاعل مع هذه الحركة الجماهيرية، وتتناول إشكالاتها، وتَستجيب لحاجياتها النظرية، أو العَمَلية، أو الفنّية.

وقد إنطلقت "حركة 20 فبراير" في ارتباط، أو في تجاوب، مع الحركات الجماهيرية الثورية، التي سُمّيت في الصحافة بـ "الربيع العربي" (أو "الربيع الديمقراطي"). وقد إندلعت هذه الحركات الجماهيرية الثورية، ابتداءً من يناير 2011، وتطورت بالتتابع في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، والأردن، والبحرين، الخ. و قد ردّد المُتظاهرون في مجمل هذه البلدان، بشكل أو بآخر، الشعار المُذهل : «الشعب يريد إسقاط النّظام» ! وعندما أحسّ رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي أن انتفاض الجماهير تجاوز "نقطة اللاّعودة" (le point de non retour)، فضّل الفرار، وهرب بالطائرة إلى السّعودية. وفي مصر، عندما تأكّد رئيس الجمهورية حُسني مُبارك بشيء مُماثل، قرّر تَنَحِيَّة نفسه

عن السلطة السياسية، وتخلّى عن مشروع توريث ابنه. وفي اليمن، ورغم تواصل المُظاهرات السّلمية، ورغم ضخامة المسيرات الحاشدة، قاوم ونَاوَر طويلاً رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح، إلى أن قدّمت له أمريكا والسّعودية وإمارات الخليج مَخْرَجًا، على شكل حَلّ تفاوضي، يمنحه الحَصانة، مقابل تنازله عن السّلطة. الشيء الذي لم يَمْنَع عَلِي عبد الله صالح من أن يموت مَقْتُولًا. وفي ليبيا، فُوجِئ العقيد مُعمّر القدافي بإصابة "جَماهيريته" بعدوى المظاهرات التي تصرخ : «الشعب يريد إسقاط النّظام» ! فهدّد، وتوعّد، وتحدّى. وأمر عساكره بقتل الثّائرين أو "الجرذان". [وَلِلْحَقِيقة وَلِلتَّارِيخ، أُذَكّر أنه، إبَّانَ أحداث ليبيا، لم يَكُن في حِينِهَا مُعْظَم المناضلين، بما فيهم كاتب هذا النَصّ، يَعْلَمُون، ولم يَكُونُوا يَفْهَمُون، التَدَخُّلَات السِرّيَة لِلْقِوَى الإِمْبِرْيَالِيَة، الأمريكية، والفرنسية، والألمانية، وغيرها، في لِيبْيَا]. لكن القدّافي انتهى مقتولاً، وبشكل مهين. وسقط نظامه هو أيضا. وفي سوريا، فُوجئ رئيس الجمهورية بَشّار الأسد بتصاعد مظاهرات سلميّة تَصيح هي أيضا بشعار : «الشعب يريد إسقاط النّظام» ! ولم يكن بشّار الأسد يُصدّق ما يراه، أو ما يسمعه. [وخلال أحداث سُوريا أيضًا، لم يَكُنْ عُمُوم المناضلين، بما فيهم الكاتب، يُدْرِكُون أَنْوَاع، وَأَحْجَام، تَدَخُّلَات الدول الإِمْبِرْيَالِيَة، والرجعية، فَوْقَ تُرَاب سُورْيَا. ولم يَكُونُوا يُدركون أن مُجمل التنظيمات الإسلامية الفاعلة في سُوريا كانت مُسَخَّرَة من طرف الدول الإمبريالية، والدول العربية الرجعية]. فهدّد بشّار الأسد هو أيضا، وتوعّد، وتحدّى. وأمر الجيش بتقتيل الثائرين والمُعارضين "الإرهابيين". وأشعل حربًا أهلية في سوريا. (وإلى حين كتابة الفقرات الحالية، لا زال بشّار الأسد يقاوم، ويُناور، ويقصف جماهيره المُعارضة بالطّائرات، ويقتل في كل يوم أكثر من مئة

مواطن. وكان معظم المناضلين يَعْتَقِدُون [بما فيهم الكاتب] أن النظام السياسي الاستبدادي في سُوريا آيِلٌ لا محالة للسّقوط، وأن حَلِيفَاه، إيران وروسيا، لَنْ يَفْلَحَا في إنقاذه). وما زال تأثير هذه الحركات الجماهيرية، المُنادية بإسقاط أنظمة الفساد والاستبداد، يتفاعل وينتشر، ولو بدرجات مُتفاوتة، داخل العديد من بلدان العالم الأخرى، سواءً كانت ناطقة بالعربية أم لا.

قد يقول البعض أن هذه الثورات، بعد سنتين من انطلاقها، لم تنجز بَعْدُ كل طموحات الشعب، أو أنها أتت بمشاكل من نوع جديد. لكن فضل هذه الثورات هو أنها أخرجت هذه المُجتمعات من عقود طويلة من الرّكود، والجُمود، والتّخلّف، والقمع، والانحطاط، والاضطهاد، والتّزوير، والفساد، والاستبداد. وفتحت آفاقًا رحبة للتغيير. وأصبح بِمُستطاع قوى شعبية أن تناضل، وأن تتنافس، وأن تقترح، وأن تُجرّب، بحرّية نسبية أكبر من السّابق. وهذا التّحوّل التاريخي لا يُقدّر بثمن، لأنه يُجسّد بداية خروج الشعب من الموت السياسي، إلى الحياة الحُرَّة، والديمقراطية المُفاجئة، والمُتناقضة.

ويضمّ هذا الكتاب الحالي نصوصًا يغلب عليها طابع عَمَلِي، أو تطبيقي، أو تقني. لكنها لَا تَخْلُو مِن أُسُس نَظَرِيَّة ثورية. وتحاول هذه النصوص أن تجيب عن تساؤلات تنفيذية دقيقة، عاشها المناضلُون في ***"حركة 20 فبراير"***، وَمُعْظَم المناضلين المُشاركين في ***النضال الجماهير السّلمي المُشترك***. وتقدّم لهم هذه الوثائق تحاليل واضحة، وإجابات إجرائية، واقتراحات عمليّة، و تفاصيل تقنية، تُساعدهم على التغلب على الصُعُوبات التي يصطدمون بها أثناء نضالهم المشترك.

وتُحاول هذه النصوص تنبيه المناضلين إلى الصعوبات التي يمكن أن تعرقل جهودهم النضالية. وتُبرز القضايا العملية التي

تُعَاكِسُ طُموحاتهم النضالية. وتُحلّل الإشكالات السياسية التي يمكن أن تعوق مبادراتهم. وتقترح أجوبة واضحة على تساؤلاتهم. وتقدّم حلولا ممكنة لمشاكلهم. كما تساهم هذه المقالات في معالجة المشاكل العملية التي تعترض أنشطة المناضلين.

وأثناء "حركة 20 فبراير"، كان الكاتب ينسخ هذه النصوص على الورق، ثم يوزّعها على بعض المناضلين المشاركين في "حركة 20 فبراير" بمدينة الدار البيضاء، أثناء لقاءهم في الجمع العام الأسبوعي. وكان ينشرها أيضًا على الإنترنيت، على مُدوّنته الشخصية (http://LivresChauds.Wordpress.Com)، لكي يستطيع أي مواطن تحميلها على حاسوبه. وقد عبّر آنئذ بعض المناضلين الميدانيين عن تشجيعهم واستحسانهم لهذه المُساهمات النظرية. وقد نُوقشت بعض هذه النصوص في إطار "الأيام الدراسية"، أو "ورشات النقاش والحوار"، المنظّمة بشكل مُوَازٍ في إطار "حركة 20 فبراير" بمدينة الدار البيضاء. وكان مناضلو "حركة 20 فبراير" المُتواجدين في مدن المغرب الأخرى، وكذلك مناضلون في بلدان أخرى، يُنزّلون هذه الأرضيات، أو يتداولونها فيما بينهم.

وقد جمع الكاتب هذه النصوص في الكتاب الحالي، بهدف تسهيل إيصالها إلى أعداد أكبر من المناضلين والمُهتمّين. لكي تتحقق مقولة الشّاعر أبو القاسم الشّابّي : «إذا الشّعب يومًا أراد الحياة، فَلاَ بُدّ أن يَسْتَجِيبَ القَدَر» !

(رحمان النوضة. حرّر في الدار البيضاء، في 22 فبريار 2013).

——— ⋆ ——— ⋆ ———

[ملاحظة لِلْمُؤَرِّخ : من سُوء حظّ مُؤلّف هذا الكتاب، أنه لم يستطع التفاعل مع "حركة 20 فبراير" في مدينة الدار البيضاء، منذ بدايتها، وبشكل كامل. لأن المُؤلّف كان ضحية تمزق في أحد وَتَرِ أَخِيلِهِ (Rupture du Tendon d'Achile)، وخضع المؤلّف لعملية جراحية بيوم واحد قبل انطلاق أول مظاهرة لـ "حركة 20 فبراير" في مدينة الدار البيضاء. وَقبل اِنْدِلَاع "حركة 20 فبراير"، لم يكن أحد يعرف كيف ستكون "حركة 20 فبراير"، وَلَا كيف ستتطوّر. وَنَتَجَ عن هذه العملية الجراحية، وعن ما تَبِعَهَا من "إعادة التأهيل" (rééducation)، إجبار الكاتب على البَقاء في منزله قرابة شهرين. وعندما تمكن المؤلف من الالتحاق بِـ "حركة 20 فبراير"، وجدها تحت هيمنة الحزب الإسلامي المُسَمَّى "جماعة العدل والحسن" ، وفي خِضَمّ تناقضات كثيرة ومعقدة].

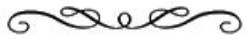

الفصل 1:
دُرُوس ثَوْرتَيْ تُونس وَمِصر

حـدثت حركـة شـعبية، احتجاجيـة، وثوريـة، تحـوّلت لاحقًـا، وبشـكل مُفـاجئ، إلى ثـورات، في تـونس، ومصـر، في شـهر ينـاير 2011، وامتدّ تأثيرها بسرعة إلى عدة بلـدان أخـرى (مثـل اليمن، والأردن، والمغرب، وليبيا، وسوريا، والبحرين، إلى آخره).

وطموح المواطنين في بلدان أخرى (مثـل المغـرب، والجزائـر، إلى آخـره) إلى ثـورة ديمقراطيـة، هـو العامـل الـذي يدفـعهم إلى محاولـة الاسـتـفادة من ثـورات تـونس، ومصـر، واليمن، وليبيـا، وسوريا. ولا نعتبر هته الثورات «نموذجنا الوحيد» في مجال الثورة المُجتمعيـة، وإنّمـا نعتبرهـا تجـارب ثمينـة، يجب إضـافتها إلى مجموعـة التجـارب الـتي نهتـدي بهـا، أو نتـعلّم من إيجابياتهـا، ونستفيد كذلك من سلبياتها.

ولا يمكن في نصّ قصير (مثـل المقـال الحـالي) أن نسـتـعرض مُجمل ***أحداث*** ثورات تونس ومصر، وليبيـا، وسـوريا. لأنهـا كثـيرة ومعقّـدة. كمـا لا يمكن أن نتنـاول ***أسـباب*** هـذه الثـورات، ولا ***إشـكالاتها***، ولا مُعوّقاتهـا. بـل نـفترض أن القـراء يعرفـون هـذه القضايا (عبر وسائل الإعلام مثل الانترنيت، أو الجرائد، أو قَنَوَات التّلفـاز، أو الكتب). ونُركّـز فيمـا يلي فقـط على محاولـة اسـتخراج ***بعض الدروس*** الأولية التي يمكن أن تـفيد الحركـات المُناضـلة أو الثورية.

وفي المقال الحالي، نركّز على ثورتي تونس ومصر، ونتفادى أكثر ما يمكن الكلام عن ثورتي ليبيا وسوريا، لأننا نفضّل غَلَبَة الجانب ***السّلمي*** في ثورتي تونس ومصر، ونتحاشى التدمير المُتبادل الذي يُؤدّي إليه العنف، أو الحرب الأهلية، في ثورتي ليبيا وسوريا.

كما نتجنّب الخوض في ***ثورة اليمن***، نظرًا للتعقيدات التي نَتَجَت عن تَحْرِيفِ هذه الثورة عن مسارها الثوري. حيث أُجْهضت هذه الثورة من طَرف «الحلّ التوافقي» المزعوم، الذي فرضته المملكة السّعودية، ودولة الإمارات الخليجية، والولايات المتحدة الأمريكية، عبر غطاء "مجلس الأمن"، التّابع لِـ "منظمة الأمم المُتّحدة". وكان جوهر هذا «الحلّ التّوافقي» هو تنحية الرئيس المُستبد عَلِي عبد الله صالح عن السّلطة (في 23 نوفمبر 2011)، لصالح نائبه عبد ربّه هادي منصور، مقابل منح الرئيس السابق حصانة كاملة، وإيقاف الثورة، واستمرارية النظام السياسي القديم، دون حلّ الحزب الحاكم السّابق (مثلما حدث في ثورتي تونس ومصر)[1]. وذلك رغم ما ارتكبه علي عبد الله صالح من جرائم واضحة، واختلاسات معروفة. وبعد مُرور سنتين على اندلاع الثورة اليمنية، لا زال أنصار علي عبد الله صالح يحتلّون مراكز قوية في الوزارات، والإدارة، والشرطة، والجيش، إلى آخره. والاحتمال الأكبر هو أن الثورة كانت ستنجح في اليمن لَوْ لم تتدخّل السعودية، والإمارات، والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الدول المذكورة، فضّلت خدمة مصالحها الخاصة على حساب

[1] وقد ساهم معتقل سياسي سّابق مغربي، جمال بن عمر، في تمرير مخطّط المملكة السعودية، بصفته مُوظّفًا مبعوثًا في قضية اليمن، لِبَانْكِيمُون، الأمين العام ل "منظمة الأمم المتّحدة".

مصالح شعب اليمن، وهي التي حرمت الشعب اليمني من تحقيق ثورته، ومنعته من إنجاز تحرّره الديمقراطي والوطني.

——— * ——— * ———

1 - بعض الملاحظات العامّة حول الثورة.

وفي الكتاب الحالي، نفترض كذلك في القارئ أنه يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات العامّة التالية حول كل ثورة :

1.1 - أنماط الثورات.

على خلاف بعض الآراء، لا يوجد نموذج واحد للثورة. بل الثورات هي أنواع وأصناف. والعناصر التي تُحدّد نوع كل ثورة هي : نوعية المجتمع المعني، ومكانه، وزمانه، وظروفه، ومستوى تطوّره. ***فَلاَ تتشابه الثورات فيما بينها***، بل تختلف عن بعضها البعض، إلى درجة أننا لا نستطيع العثور، عبر كلّ التاريخ، على ثورتين تتشابهان في مجمل مظاهرهما. وعدم وجود نموذج مثالي واحد للثورة، يَفْرِضُ بأن لا نحاول تقليد أية ثورة ماضية مُحدّدة، بل علينا أن نَتَكَيَّفَ، وأن نُبدع، حسب ظروفنا المُجتمعية والتاريخية الملموسة.

(ملاحظة لَاحِقَة : قبل سنة 2019، لم أكن أعرف إمكانية وُجُود نَوْعًا مِن "الثورات المُزَوَّرَة"، أو "المُفْتعَلَة"، أو "المُحَرَّكَة" من الخارج، التي تُدَبّرُهَا أَجهزة سِرّيَة خاصّة، تَابِعَة للدول الإمبريالية القويّة. لكن بعد تجارب لِيبيا في سنة 2011، وسوريا في سنة 2011، وَأُكْرَانْيَا في سنة 2014، وَإِيرَان في سنة 2022،

اِتَّضَحَ أن الأجهزة الخاصة التابعة للدول الإمبريالية القوية تقدر، في بعض الظروف المُتَمَيِّزَة، أن تَسْتغِلَّ بعض الأحداث الواقعة في البلاد، أو أن تَرْكُبَ على بعض المظاهرات الجماهيرية، أو أن تُثِيرَهَا، وأن تستغلّ شبكة قنواتها التِلِفِيزْيُونِيَة العالمية، وأن تَتَلَاعَبَ بِعُقُول جزء من جماهير الشعب، وأن تُحَوِّلَ هذه المظاهرات إلى شبه "ثورة" مُحَرَّكَة وَمَقُودَة من طرف الدول الإمبريالية. وَانفَضَحَ أن عددًا كبيرًا من التنظيمات الإسلامية الأُصُولِيَة، رغم قُوَّتِهَا، وَضَخَامَتِهَا العَدَدِيَة، وَقُدرتها على إنْتَاج الخَرَاب والقتل والتنكيل، كانت مُجَرَّد مِيلِيشْيَات، وكانت قِيَادَاتُهَا عِصَابَات إجْرَامِيَة، تَبِيعُ خَدَمَاتِهَا التَدْمِيرِيَة لِلدَّوْلَة التي تقْدِرُ على أن تَدْفعَ أَمْوَالًا أكثرَ مِن غيرها، مِثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو تُرْكْيَا، أو السعودية، أو الإمَارَات، الخ. حيث تَبَيَّنَ فيما بعد، أن بعض «ثورات الرّبيع العَرَبِي»، أو «الثورات المُلَوَّنَة»، مثلما حدث في ليبيا، وفي سوريا، وفي أُكْرَانْيَا، أنها ثورات مُزَوَّرَة، وهدفها هو إيصَال عُمَلَاء للدول الإمبريالية إلى السلطة السياسية، وتحويل البلد المعني إلى دولة تَابِعَة، وَخَاضِعَة، للقوى الإمبريالية).

1.2 - الإلمام بالثورة.

كل خطاب عن ثورة مجتمعية محدّدة، لا يقدر على الإلمام بجميع جوانب هذه الثورة. لأن كل ثورة مُجتمعية تتضمّن جوانب مُعقّدة، وكثيرة جدّا، إلى درجة أنه يصعب على أي مُفكّر كان، أو أي خطاب كان، أن يستوعب كلّ مظاهر ثورة مُحدّدة. (وبالتّالي، فمن الطبيعي أن لا يتناول المقال الحالي كلّ جوانب ثورات تونس ومصر).

1.3 - تقييم الثورة.

كلّما طلبنا من جماعة من الملاحظين أن يُعطونا تقييمًاتهم عن ثورة مُجتمعية مُحدّدة، فإن ***التقييمات المُقدّمة حولها ستكون بالضرورة مُختلفة***، ومُتفاوتة فيما بينها. وحتى الأشخاص الثوريون، أو المؤرّخون، الذي عاشوا بشكل مباشر ثورة مُحدّدة، يختلفون بالضّرورة في تقييماتهم لهذه الثورة، وذلك حسب مواقعهم الطبقية، أو حسب نوعية فكرهم. (وبالتّالي، فمن الطبيعي أن يختلف القارئ مع بعض التقييمات الواردة في المقال الحالي. ومن المأمول أن تتكامل مختلف هذه التقييمات).

1.4 - تعريف الثورة.

هل ما حدث، خلال بداية سنة 2011، في كلّ من تونس ومصر، هل هو ثورة، أم انتفاضة، أم تمرّد، أم عِصيان مدني ؟ إنه ***ثورة !*** ولماذا ؟ لأنه أطاح فجأة برأس السّلطة السياسية القائمة في المجتمع ! ولأن هذه الأحداث أدخلت هته المجتمعات في صيرورة من التغييرات المُتلاحقة. وما هي إذن ***"الثورة"*** ؟

من الصعب جدّا إيجاد تَعْرِيف شامل ومقبول لِمَفْهُوم ***"الثورة"*** المُجتمعية، يُعبّر عن عن مجمل التغييرات والحركات الدّيناميكية التي تحدث عادة خلال الثورة المُجتعية. وعلى خلاف بعض الظّنون، لا يتغيّر المجتمع فقط خلال الثورة، بل **يتغيّر باستمرار**، على امتداد سيلان الزمان. لكن سرعة تغيير المجتمع تظل خلال فترات التاريخ العادية **بطيئة** جدّا، إلى درجة أن

مواطـني المجتمـع المعـني يشـعرون كـأن مجتمعهم مُستـقرّ، ولاَ يتبدّل.

وميزة "الثورة"، هي بالضبط أن ***تـغيير المُجتمع يتسارع كثيرًا خلال فترة الثورة***. لذا يمكن أن نعرّف الثورة المُجتمعية كما يلي : ***الثورة في مجتمع مُحدّد، هي سلسلة من الأحـداث المُتلاحقـة، والمُترابطة، والتي تُنتج تـغييرات مُجتمعيـة كَيْـفِيَّة، أو جَذْرِيَة، بشـكل مُتسَـرّع، ومُتلاحـق، خلال فـترة تاريخيـة وجـيزة نسـبيا (يمكن أن تُـعَدَّ بالأيـام، أو بالأسـابيع، أو بالشّـهور)، وتشـمل هـذه التـغييرات ميـادين ودوائـر مجتمعيـة مُتـعدّدة (مثـل التقاليد، والفكـر، والاقتصـاد، والسّياسة، ومؤسّسـات الدولـة، إلى آخره)، وَتُـغَيّرُ على الخصوص شَكل أو مضـمون الدّولـة، أو الحُكم، أو السّلطة السياسية، أو النظام السياسي القائم***.

وغالبًا مـا تُشبه الثورة «الزّلـزال»، أو «الهـزّة الأرضـية»، حيث تتخلّلُهـا «زَلْزَلة رئيسـية» قويـة، و«هـزّات ثانوية»،مُتـعدّدة، ومُتلاحقـة، مـع مَـا يصـاحب تلـك «الهـزّات» من نضـالات، وصـراعات، وتـغييرات، ومُراجعـات، وتـقويم، وتحطيم، وإعـادة بناء، وإبداعات، إلى آخره. ويمكن أن توجد «الزَّلْزَلـة الرئيسـية» في البداية، أو في الوسط، أو في الأخير. وقد تكون المُدّة الزمنيـة الـتي تـفصل بين مختلـف «الهـزّات» تـعدّ إمّـا بأيّـام، أو بأسـابيع، أو بِشُهُور، أو حتّى بعدة سنوات.

1.5 - الثورة صيرورة مُمتدّة، وليست لحظة سريعة

بعد مرور قرابة سنتين على بداية الثورة في تونس ومصر، لا زال مخاض هذه الثورة في حالة غليان. ولا زال الصراع السياسي والفكري مُحتدما بين القوى الثورية والمحافظة. ولا زالت طموحات الشعب الأساسية، وإشكالات الثورة الكبرى، لم تحسم بعدُ بما فيه الكفاية. وبالتّالي، تُذكّرنا ثورتي تونس ومصر، بأنه لا يصح اختزال الثورة في انهيار سريع لنظام سياسي بأكمله. بل الثورة هي ***تغيير مُجتمعي، يمكن أن يَتسارع تارةً، ويمكن أن يتباطأ تارةً أخرى***. *وَمُجمل الثورات* ***ليست مُجرّد لحظة وجيزة،*** تحدث خلالها تحوّلات كَيْفِيَّة، على مستوى النظام السياسي، أو المجتمع، وتُحْسَم خلال بضعة أيام، ثم ينتهي كل شيء. وإنما ***الثورة هي صيرورة معقّدة وعسيرة،*** طويلة الأمد، تتلاحق خلالها أحداث، وصراعات، وصدامات، وتذبذبات، وتغييرات ثورية. ***ويُمكن أن يمتدّ فعل الثورة على طُول شهور، أو سنوات، أو عُقود مُتوالية***.

——— * ——— * ———

2 - أهمُّ الدروس المُسْتَنْتَجة من ثَوْرَتَي تُونس ومصر

تَحُثّ الثورات الحديثة، التي وقعت في تونس ومصر، على مراجعة استيعابنا لبعض الأطروحات في مجال «***نظرية الثورة***»،

لأن هـذه الثـورات حـدثت بشـكل مخـالف لبعض التصـورات القديمة، وخاصة منها تصوّرات الماركسية اللّيِنينية. أو لِنـقُل على الأصـحّ، أن هـذه الثـورات تَـدْحَض الفهم «الـدّوغماتي» (dogmatique) الـذي فَهِم بـه بعض المناضـلين بعض أُطْرُوحَـات الماركسـية. ونستـعرض في مـا يلي أمثلـة على التـقويمات الـتي تستوجبها هذه الثورات :

2.1 – الثورة دائماً حبلَى بِالْمُفَاجآت

من الأكيد أن توفّر كلّ فاعل سياسي على «نظريـة ثورية» (في مجالات المُجتمع، أو التاريخ، أو الاقتصاد، أو السياسة)، يمكن أن يُسهّل عليـه فهم الثورة المُجتمعيـة، أو تهيئهـا، أو إنجاحهـا. لكن تـاريخ الثـورات عـبر العـالم يُـبيّن، في غـالب الحـالات، أن ***الثـورة تـفاجئ الجميع***. بل تـفاجئ حتى الثوريين الفاعلين أنفسهم. حيث لا تخضع الثورة المُجتمعية لنظريـاتهم، ولا تُطـابق تنبّؤاتهم. وعلى خلاف بعض الاعتـقادات، لا يمكن لأي حزب أو جماعة، أن ينجـز ثورة مُجتمعية طبقًا لتصور مُسبق، أو طبقًا لنظرية ثورية، يكـون ذلك الحزب قد بلورهـا من قَبْـل. لأن الثورة المُجتمعيـة غالبًا مـا تكون مُعقّدة، ***وغنيّة بالمُفاجآت***، إلى حدّ أن هـذه الثورة تـفرض على جميـع مُكوّنـات المُجتمـع أن تـغيّر أفكارهـا، وتصـوراتها، وحِساباتها، ومناهجها، وسُـلوكياتها، وتحالفاتهـا، وبرامجهـا، أثنـاء صيرورة الثورة نـفسها.

2.2 - هل نجاح الثورة مشروط بالعُنف ؟

كانت غالبية جِيل مناضلينا بالمغرب، خلال سنوات 1970, يعتقد أنه يستحيل حدوث أيّة ثورة مُجتمعية ديمقراطية بدون اللجوء إلى استعمال «**العنف الثوري**»، أو «**الكفاح المُسلّح**»، أو «حرب التحرير الشعبية». وكان هذا الإعتقاد ينبني على سَنَدَيْن.

السّند الأول نابع من التجربة بالمغرب، وهو الوعي باستحالة إصلاح النظام السياسي الاستبدادي القائم آنذاك. وهذا الوعي كان صحيحًا. لأن الملك الحسن الثاني حرص على بناء نظامه السياسي الملكي الاستبدادي بشكل خاص، لكي يصبح «مُقْفَلًا» (verrouillé)، بحيث يغدو مُستحيلا على أي كان أن يغيره من داخله، عبر طرق سلمية، أو قانونية. وكان النظام السياسي يعاقب على كل مطالبة بالاصلاح السياسي، كأنها هجوم عدواني خطير عليه، ويستوجب هذا الطُمُوحُ السحقَ والتدميرَ.

والسند الثاني نظري، مُستنبط من الماركسية اللينينية. وهو فهم عقائدي، أو «دُوغْمَاتي» (dogmatique)، وخاطئ، لنظرية الماركسية اللينينية (كما صاغها وروّجها بِيّار يوسف اسطالين وأنصاره). حيث كان هذا الفهم يستنتج من نظرية الماركسية اللينينية قاعدة مُطلقة تقول أنه «يستحيل تحقيق أيّة ثورة بدون استعمال العنف الثوري». والمقصود هنا هو العنف كوسيلة رئيسية في خَوْض، وَحَسْم، الثورة. وهذا الموقف السّابق المُطلق (absolu)، يتناقض مع النهج الجدلي المَرِن، الذي نجده لدى روّاد الفكر الثوري (مثل كارل ماركس، أو افْرِيدْرِيش إنجلس، أو فلاديمير لينين، أو مَاوُو تْسِي تُونْغ، إلى آخره). حيث كان هؤلاء الرّواد يُنبّهون إلى ضرورة الانطلاق من الواقع، وينهون عن الانطلاق من نُصوص، أو من تصورات فكرية، جاهزة، مُسْبَقَة، أو

قَبْلِيـة. وكـانوا يُصِـرُّون على ضـرورة القِيَّام بِالتحليـل الملمـوس للواقـع الملمـوس. فـإذا كـان العنـف الثـوري ضـروريًّا في بعض الثورات، فإنـه قـد يكـون غـير ضـروري في ثـورات أخـرى، وذلـك حسب درجة نضج الظروف الملموسة في كلّ مجتمع مُحدّد.

وفي المغـرب مثلا، وخلال سـنوات 1970، كـان يسـار حـزب "الاتحاد الوطني للقُوّات الشعبية"، والفصائل الثلاثة السّرية المُكوّنة "للحركـة الماركسـية اللينينيـة" (وهي : منظمـة إلى الأمـام، منظمـة 23 مـارس، ومنظمـة لِنخـدم الشـعب)، كـانوا يؤمنـون بضـرورة «**العنــف الثــوري**»، أو «الكــفاح المُسـلّح»، أو «حـرب التحريـر الشعبية الطويلـة الأمـد»، أو «القواعـد الحمـراء المُتحرّكـة». وفي 3 مـارس 1973، انطلقت محاولـة لغـرس «الكـفاح المُسـلّح»، في جبـال الأطلس، في خَنِيــفْرَة، وأَحْفِـير، ومـولاي بُـوعزّة، وأمـاكن أخرى[2]. وكان يقودها محمد البصري، ومحمد بَنُّونَة. وقُتـل خلال معاركها الأولى على الأقل 3 مناضـلين، و 7 أفـراد من قـوى الأمن. وتلتها مئات الاعتقالات. وقُدّم 157 معتقلا للمحكمة العسكرية. وَنفِّـذَ حُكم الإعدام في 15 محكوم بالإعدام[3]. وبعـد هـذه التجربـة السريعة، الفاشلة، والمُؤلمة، اضطر عـدد من المناضـلين بـالمغرب إلى مُراجعــة بعض تصـوراتهم القديمــة المُبسّـطة حـول «العنــف الثوري»، وحول حيثياته.

وبعد ذلك، جـاءت **الثورة السّـلمية** بزعامـة "الفقيـه الخميـني" في **إيــران** (بين سـنوات 1963 و 1979). ومـا يهمّنـا في هـذه الثورة، ليس هو تأطيرها الإيديولوجي، أو قيادتها، من طرف رجـال الدّين (الإسلام الشيعي)، أو انحرافاتهـا الاسـتبدادية اللاحقـة باسـم

---

(2) أنظر الكتاب الجَيّد "أبطال بلا مجد"، لكاتبه مهدي بنونة.

(3) مهـدي بَنُّونَة، "أبطال بلا مَجْد"، دار النشـر طـارق, 2002، الـدار البيضـاء، المغرب.

الـدين، وإنمـا هـو كونهـا أسـلوبًا سِـلميا فـعالا في مجـال إنـجاح الثورة. ونوعية التطوّرات "الاستبدادية"، أو "غير الديمقراطية"، التي حدثت في إيران، منذ نجاح هـذه الثورة إلى اليـوم، لا يُلغي أهميـة الأساليب النضاليةالسلمية التي استعملتها هته الثورة في بدايتها.

ثم جـاءت **الثـورتين السّـلميتين** في **تـونس، وفي مصر** (في بدايـة سـنة 2011). وأثبت هـذه الثـورات (في إيـران، وتـونس، ومصـر)، أنـه **يمكن لِمُظـاهرات سِـلميّة، ومُتواصـلة، أن تُسـقط نظامًـا سياسـيا مُسـتبدّا**، دون الحاجـة إلى استـعمال «العنـف الثوري»، أو «الكفاح المُسلّح». (وَوُجُود، وَلَوْ مثال واحـد، من هـذا الصّنـف من الثـورات السّـلمية النّاجحـة، يُثبت خطـأ الأطروحـة المُطلقة التي تَدّعي أنه «من المستحيل إنجـاح أيـة ثـورة مجتمعيـة بدون استعمال العنف الثوري»).

وطرح بعض المناضلين أن : «ما وقـع في الرّبيـع العـربي ليس ثورات، لأن هته الثورات لم تـغيّر علاقـات الإنتـاج». وهـذا الـرأي ينسى أنـه يسـتحيل تـغيير علاقـات الإنتـاج بين عشـية وضـحاها، بينمـا لا زالت ثـورتي تـونس ومصـر في بـدايتهما. ولا يُـدرك هـذا الـرأي أن **الثـورات أصـنـاف**، وذلـك في ارتبـاط بمُسـتوى تطـور المجتمع المعني. فطبيعة الثورة (في البلـدان العربيـة) في المرحلـة التاريخيـة الحاليـة هي أنهـا «ثـورة وطنيـة ديمقراطيـة شـعبية»، وليست «ثـورة اشـتراكية». وتهـدف إلى اسـتكمال التحـرر الوطـني، وبناء الديمقراطية، وتـعميم حقوق المواطنـة، وحقـوق الإنسـان. ولا تهـدف بعـدُ إلى الانتـقال بعلاقـات الإنتـاج من الرأسـمالية إلى الاشتراكية. لأن صنف الثـورة الاشـتراكية يتطلب شـروطًا أخـرى، على مسـتويات تطـور المجتمـع، ونمـو الاقتصـاد، وقـوى الإنتـاج، والوعي الطبقي، والتنظيم السياسي، والفعل الثوري، إلى آخره.

وطرح مناضلون آخرون أن «هته الثورات العربية ليست ثورات سلمية ناجحة لكي نقول بإمكانية قيام ثورات سلمية». وفي حالتي **ليبيا**، **وسوريا**، نتفق على أن «العنف الثوري»، أو «الكفاح المُسلّح»، مورس في هاتين الثورتين، وذلك لاعتبارات قاهرة ومعروفة. بينما في حالات **تونس**، **ومصر**، **واليمن**، فإنها بقيت على العُموم «**سِلْميّة**»، ولو تخلّلتها بعض الصّدامات الثانوية العَنِيفَة. وهذه الصدامات العَنِيفَة لا ترقى إلى درجة الحسم في الثورة عبر الاستعمال الواسع لِ «الكفاح المُسلّح»، أو الأسلحة النارية، أو القنابل المُتفجّرة، وما شابهها. ونعتبر هته الثورات «**ناجحة**» نسبيا في تونس، ومصر، (وإلى قدر محدود في اليمن). ولماذا ؟ لأن هذه الثورات أطاحت برأس النظام السياسي الاستبدادي، وفتحت إمكانية تغيير هذا النظام بشكل جذري، ولو أن هذا التغيير لا زال هو نفسه مشروطًا بِصِراعات سياسية لاحقة، قاسية، ومُعقّدة، وغير مضمونة النتائج.

أمّا في **حالة ليبيا**، وأثناء حكم "القائد معمّر القذّافي"، كان كل تعبير مُعارض للنظام القائم مُحرّمًا، وممنوعًا. ويعاقب عليه بالاعتقال، أو بالقتل. لذلك بدأ مُباشرةً الحراك الشعبي في ليبيا (في 13 فبراير 2011) بهجوم انتحاري على قاعدة عسكرية في مدينة بنغازي، وذلك بهدف الحصول على أسلحة. وتلتها صدامات مُسلّحة، وقُتل خلال 4 أيام من هذه المعركة قرابة 174 من بين المتظاهرين. وانتهت هته المعارك الأولية بتحرير مدينة بنغازي. ثم انتشرت المعارك العسكرية عبر التراب الليبي بين معارضي معمّر القذافي ومناصريه. ثم أصبحت مدينة بنغازي، المعقل الأول للثورة ضد القذافي، محاصرة بالدبابات من طرف الجيش الموالي القذافي. وغدت مدينة بنغازي على وشك السقوط بين أيدي أنصار القذافي.

[والواقع، هو أنه أثناء هذه « الثورة » في ليبيا، لم نَكُن نَعْرِفُ، ولم نكن نفْهَم، وُجُود، وَتَدَخُّل، أجهزة خاصَّة تَابِعَة للدول الإمبريالية، مثل الولايات المتّحدة الأمريكية، وَفرنسا،وإِنْجَلْتِرَا، وغيرها. وَتَبَيَّنَ فيما بعد، أن القوى الأكثر فاعليّةً في هذه « الثورة » الليبية، هي على الخُصُوص ميليشيات مُسَلَّحَة تَابِعَة لِمُخْتَلَف الدول الإمبريالية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وَتُرْكْيَا، وَإِيطَالْيَا، والسعودية، والإمارات، ومصر، الخ].

ولتفادي سقوط مدينة بنغازي، وانتصار معمر القذافي على معارضيه، اقترحت دول غربية من "حلف شمال الأطلسي" (NATO)، وأبرزها فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتّحدة (UK)، إقترحت على الثوار خلق «منطقة حظر جوي». وقبل «المجلس الوطني الليبي الإنتقالي» تدخل طيران حلف شمال الأطلسي" (NATO). وحصلت الدول الغربية، بموافقة غالبية الدول العربية (وعلى رأسها العربية السعودية)، على ترخيص من طرف مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة (UN). وكان الهدف الاستراتيجي لهذا التدخل هو منع معمر القذافي من التفوق على الثوار عبر استعمال القَنْبَلَة بالطائرات.

وبدأ فعلا تدخل طائرات فرنسا في 19 مارس 2011. ثم تدخلت سُفن وطائرات الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة. واستعملت الصواريخ الأمريكية "طوماهوك" (Tomahawk) البعيدة المدى، وعالية الدّقة في إصابة أهدافها. فحطّمت طائرات حلف "الناتو" دبابات وطائرات معمر القذافي، وعطّلت قواعده العسكرية. واستمرت المعارك على الأرض من شهر مارس إلى شهر غشت 2011. وفي 23 أكتوبر 2011، أعلن مصطفى عبد الجليل، رئيس "المجلس الوطني الليبي الانتقالي"،

تحرير ليبيا الكامل. وفي يوليوز 2012، أَعْلَنَ تأسس "المؤتمر العام الوطني الليبي" (الذي يعادل المجلس التشريعي).

بمعنى أنه في حالة ليبيا، كانت درجة العداوة، وَضُعْف الوعي السياسي، والتصلب في المواقف، وافتقار المجتمع إلى تقاليد الصراع السياسي السلمي، فيما بين الأطراف المتصارعة، كانت من البداية إلى النهاية، تَحُثُّ على ضرورة اللجوء إلى العنف المسلح كوسيلة وحيدة لتحقيق الاهداف السياسية.

وأمّا في **حالة سوريا**، فقد كانت في البداية، المظاهرات المُحتجّة، أو المطالبة بإسقاط نظام بشار الأسد، كانت **سِلْمِيَة** تمامًا. ولم يكن المُتظاهرون في البداية يَنْوُونَ الانتقالَ إلى استعمال العنف الثوري. فحاول نظام بشّار الأسد المُستبد قمعها بفرقه البوليس الخاصة. وانتشرت الاعتقالات، والاختطافات، والتعذيب، والاغتيالات. ولَمّا فشل في إيقاف هته المظاهرات السّلمية بواسطة البوليس و"البَلْطَجِية"، سارع النظام المستبد إلى استعمال **الجيش**، والرّصاص الحي، والإعدامات الخارجة عن القانون، والقتل الجماعي. وبعد تكاثر **الضحايا** بين صفوف الشعب، **أُضطرّ** المعارضون والثوار في سوريا (مثلما حدث في ليبيا) إلى استعمال الأسلحة العسكرية للدفاع عن أنفسهم، وعن الجماهير المنتفضة. [وأثناء هذه الثورة في سوريا، لم نكن نَعرف، ولم نكن نفهم، نَوْع، وَحَجْم، التَدَخُّلَات السِرّيَة للدول الإمريالية الغَرْبِيَة، وكذلك لدوّل أخرى مثل تُورْكْيَا، والسعودية، وَقَطَر، والإِمَارَات، الخ]. و**في حالتي ليبيا وسوريا، أصبح اللّجوء إلى العنف الثوري مشروعًا، بل ضروريًا للدفاع عن النفس، وللبقاء على قيد الحياة**. لأن استعمال السلاح غدا مسألة حياة أو موت. وانتشر هذا العنف في البلاد إلى أن تحوّل إلى حرب أهلية شاملة. وفي ليبيا، حسمت الثورة بالأسلحة، أو بالكفاح

المُسلّح[4]. ويمكن في سوريا كذلك أن تحسم الثورة بالسلاح، وليس بالانتخابات، أو بالتفاوض، أو بالتوافق.

وهذه الثورات (في تونس، ومصر، واليمن، وبدرجة أقل في حَالَات ليبيا، وسوريا) تؤكّد قواعد (أو قوانين) كانت معروفة من قبل، ومنها ما يلي :

الشرط **الأول** لنجاح الثورة السّلمية، هو ***التنسيق، والتعاون، والتكامل، فيما بين مجمل قوى اليسار، والقوى الديمقراطية، والتقدمية، ولو أنها تختلف أو تتفاوت نسبيا في أفكارها***.

والشرط **الثاني** هو ***أن تكون المُظاهرات الشعبية جماهيرية، ضخمة، حَاشدة، احتجاجية، ثورية، سِلميّة، مُتكرّرة، ومتواصلة***[5]. حيث تَدُوم هذه المظاهرات، ليس فقط خلال أيام، ولكنها تتكرّر، وتتواصل، خلال عدّة أسابيع، أو عدّة شهور، إلى أن ينهار النظام السياسي المُستبد.

والشرط **الثالث** هو ***أن تكون شروط الثورة المُجتمعية قد نَضَجَتْ بما فيه الكفاية***. (ونذكر مثلًا مِن بين هذه الشُرُوط، تَحَسُّن مُستويات الوعي السياسي، أو النضج السياسي العام، وكذلك تَقَدُّم مستوى جودة التنظيمات الجماهيرية النضالية، والإلْتِزَال بالنضال الجماهيري المُشْتَرَك، والقُدْرَة على المُبَادَرَات الثَاقِبَة، والقُدرة على التَكَيُّف السَرِيع مع تطوُّرَات الأوضاع، والقُدرة على الإبْدَاع، إلى آخره).

وفي مثل هذه الحالات، يصبح ممكنًا إسقاط نظام سياسي استبدادي، حتّى وَلَوْ كان هذا النظام يظهر قويّا، أو راسخا، أو

---

[4] أنظر تحليل ونقد المُفكّر اليساري حَسّان خالد شاتيلا للأزمة الثورية الحالية في سوريا، على موقع "الحوار المتمدن" (على الرابط التالي : "http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=349207".

[5] أنظر فصل : "كَيفَ نُنْجِحُ مُظاهرة الجماهير".

مستقرًّا، أو مُدعّمًا من طرف قوى الإمبريالية العالمية. وحتّى ولو كان ميزان القوى بين هذا النظام والشعب يظهر في البداية لصالح النظام.

وتكتسي هذه الدروس أهمّية ثمينة. لماذا ؟ **أولاً**، لأنه توجد دائما في كل مجتمع، قوى ثورية، أو جذرية، أو متشددة، أو متطرّفة، تعتقد أنه يستحيل إنجاز أي إصلاح ديمقراطي، أو تغيير اشتراكي، إذا لم نستعمل «العنف الثوري»، أو «الكفاح المُسلّح». **وثانيا**، لأن اللّجوء إلى استعمال «العنف الثوري»، داخل مجتمع تتصارع مُكوّناته بشكل حادّ، يمكن أن يُشعل بسهولة نار «حرب أهلية» [مثلما حدث في ليبيا، ثم في سوريا، خلال سنتي 2011، و 2012ـ أو مثلما حدث في لبنان (بين سنتي 1975 و 1990)، أو في العراق (منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في سنة 2003)]. وغالبًا ما يكون تفجير «حرب أهلية» سهلاً، بينما إنهاءها يكون صعبًا جدّا. وإذا كان الانقلاب العسكري سريعًا في حدوثته وفي إجراءاته، فإن الحرب الأهلية تظل بطيئة. وغالبًا ما تدوم الحرب الأهلية طويلاً، خلال شُهُور، أو سَنوات، أو عُقُود. وحتى إذا ما كان حسم حرب أهلية سريعًا في حالة بلد محدد، فإن نتائج الخراب الذي تحدثه هذه الحرب الأهلية تستمر على مدى عشرات السنين.

ويُؤدّي هذا الاستعمال الواسع للعنف إلى انتشار التقتيل المُتبادل، والتدمير، والتّخريب. فيتهاوى الإنتاج (الفلاحي، والصناعي، والخدماتي، والمالي). وينهار الاقتصاد. كما يُحْدِث العنف داخل جماهير الشعب عذابات مُوجعة، وفظاعَات وحشية، ومعانات حَزِينَة. وفي ظلّ العنف المُتبادل، تصبح حياة المدنيّين صعبة، أو مستحيلة. حيث ينعدم الأمن، والسلامة، والماء، والكهرباء، والأكل، والعلاج الطبي، ووسائل النقل، إلى

آخره. فيظهر «أمراء الحرب». وتنتشر السلوكات الوحشية لدى معظم المتقاتلين. ويسهل تدخّل القوى الإمبريالية. وتظهر الجماعات الإجرامية، والعصابات المَافْيُوزِيَة. ويتكاثر العملاء، والخونة، والمرتزقة. وَيَلْجَأُ المواطنون بأعداد هائلة إلى البلدان المُجاورة. وغالبًا ما لا يستطيع بعض المناضلين الشباب تصوّر أصناف المُعانات التي يؤدّي إليها انتشار استعمال العنف، إلاّ بعدما يسقطون بلا رجعة في متاهاته المُذهلة.

أليس مُدهشًا أن يكون بعض المناضلين الشباب، المُتحمّسين للدّفاع عن أسلوب العنف الثوري، هم أولائك الذين لم يسبق لهم أن سقط بين أيديهم المرتجفة قريب جريح، يتألم، وينزف دَمًا، ويَحتضر، أو جُثّة ضحية ميّتة وهامدة، من بين أحبّائهم، دون أن يستطيعوا فعل أي شيء لِلتَّخْفِيف من هذه المُعَانَاة ؟ وكثيرون من هؤلاء الشباب المتحمس ينسون أن الصراعات السياسية تقسم المجتمع عموديا، فتجعل الأحباء والأقرباء داخل نفس العائلة، أو داخل نفس الحي، يتوزعون بين الأعداء المتقاتلين، حيث يؤدي منطق الحرب الأهلية إلى أن يبيد المواطن أبناء بلده، أو أن يقتل الصديق صديقه، أو أن يقتل الشاب أخاه، أو ما شبه ذلك، دون أن تظهر في الأفق حلول مرضية لإنهاء هذه الحرب الأهلية المدمرة. ويخلق القتل المتبادل ظروف معانات شديدة، لا يستطيع أن يعرفها، أو أن يحس بفظاعتها، إلا من عاشها.

بينما يمكن **لِمُظاهرات حاشدة، سِلْمِيَة، ومُتواصلة**، أن تُجنّب الشعب معظم هذه المُعانات الأليمة التي يمكن أن تنتج عن العنف (مثلما تأكّد في ثورات إيران، وتونس، ومصر). كما يمكن لهذه المظاهرات **السِّلمية** أن تحقق نفس التغييرات السياسية الجذرية التي ينتجها العنف الثوري، لكن مع اقتصاد في

شَلاّل الدّم، وفي حجم الخراب في البنيات التّحتية، وفي اللّوائح الطّويلة للقتلى، والمخطوفين، والمفقودين، والمعطوبين، والمُعوّقين. فمهما كان النظام السياسي استبداديا وشرسًا، فإنه سيسقط حتمًا إذا استمرت قرابة 70 أو 80 في المئة من الشعب في التظاهر السّلمي، أو الإضراب العام، أو العصيان المدني، على امتداد أيّام، أو أسابيع، أو شهورًا، وهي تطالب برحيله، ولا تتراجع أمام قمعه، أو حِيَله، أو مناوراته.

والغريب في **حالة اليمن**، أنه كانت غالبية القوى المُتواجدة داخل الشعب اليمني حريصة على تجنّب السّقوط في حرب أهلية. فرغم احتدام الصّراعات السياسية في اليمن، ورغم وجود قُرابة 14 مليون شخص من بين 24،7 مليون من سّكان اليمن يتوفّرون على قطعة سلاح (من مسدسات، وبنادق، وكلاشنيكوف)، ورغم تكاثر الاستفزازات والاغتيالات السياسية، ظلت مجمل القوى التقدمية والثورية ترفض الانجرار إلى حرب أهلية. وقد يكون السبب في التشبّث بالنضال السّلمي (في اليمن) يرجع إلى التجربة المُرَّة للحرب الماضية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، خلال سنة 1994.

وفي تجارب ثورية أخرى، في بلدان أمريكا الجنوبية (أو اللاتينية)، نمت حركات ثورية كثيرة تؤمن بالماركسية اللينينية، وبالعنف الثوري، وتمارس حرب العصابات (guerrilla)، وتعتمد عليه كوسيلة أساسية أو وحيدة للوصول إلى السلطة، أو لتغيير النظام السياسي، أو لتحقيق الديمقراطية، أو الثورة. ومن هذه البلدان مثلا : نِيكَارَاغْوَا (من سنة 1954 إلى 1983)، وكُوبَا (1956 –ـ 1959)، وكُولُومْبْيَا (1964 – إلى اليوم)، وَبُولِيفْيَا (1966 – 1967)، والسَالفَادُور (1979 – 1992)، وَالبِيرُو (1980 – إلى اليوم)، إلى آخره. وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وبعد

سنوات طويلة من حرب العصابات، أضطرت بعض الجماعات الثورية المسلحة إلى التفاوض مع حكومات بلدانهم للبحث عن حلول سياسية سِلمية يمكن التوافق حولها. وحدث ذلك مثلا في كولمبيا، في أكتوبر 2012، بين «القوات الثورية المسلحة الثورية الكولومبية» (FARC) والحكومة الكولومبية.

ومثلا في نيكاراغوا، أضطرت «الجبهة الساندينية للتحرر الوطني» (FSLN) إلى التخلي عن أسلوب حرب العصابات. وفي نونبر 2006، وبعد مشاركات متكررة وفاشلة في الانتخابات، أضطر أبرز الزعماء السابقين «للجبهة الساندينية للتحرر الوطني»، السيد دانييل أورتيغا (Daniel Ortega)، إلى إظهار تقربه من الكنيسة، وإلى إعلان تخليه عن الماركسية اللينينية. الشيء الذي ساعده فيما بعد على الفوز بمنصب رئيس الجمهورية النيكاراغوية في يناير 2007، ثم في نونبر 2011. لكنه لم ينجح في إحداث تغييرات جذريّة في المُجتمع.

وبعد مرور العديد من السنوات، أو العقود، على هذه التجارب الثورية القاسية، والمريرة، والمعقّدة، في أمريكا الجنوبية، يمكن للملاحظ أن يستخلص منها بعض الدروس. ومن بينها مثلا ما يلي :

أ)ـ مهما كانت صفات الثوريين (الذين يلجأون إلى استعمال العنف الثوري) ممتازة، ومنها مثلا خصال النضج السياسي، والشجاعة، وقوة العزيمة، والوفاء للمبادئ، والاستعداد للتضحية، فإن جماعاتهم تبقى أقلية ضئيلة وسط شعب عريض، غير مبال، أو غير ناضج بما فيه الكفاية. وبقدر ما يكون هؤلاء الثوريين جذريين (أو راديكاليين)، أو متشددين، بقدر ما يبقون أقلية معزولة عن الشعب، أو غير مفهومة من طرفه.

ب) ـ العنـف ينتج دائمـا عنـفا مضـادا. والظلم يحث على الانتقام. والمزايدة في العنـف، وتواصـل القتـل المتبـادل، يؤديـان دائما إلى الخراب الشامل.

ت) ـ التجـارب الـتي نجحت فيهـا حـرب العصـابات تبقى قليلـة، أو نـادرة، عـبر التـاريخ. وهـذا النجـاح يتوقـف على وجـود ظروف موضـوعية مساعدة، غالبا مـا تكـون معقدة، منهـا مـا هـو داخلي، ومنها ما هو خارجي، أو عالمي، أو استراتيجي.

ث) ـ العنـف الثوري ليس وسـيلة خارقـة. ولا شـيء يضـمن قدرة العنـف الثوري على على حسم الصـراع السياسي، أو إنهـاءه، في ظرف زمني قصير. وقد يطول استعمال العنـف خلال سـنوات، أو عقـود، بلا نتيجـة، رغم شراسـة القتـل المتبـادل، ورغم سـقوط أعداد كبيرة من الضحايا. وقد يَـفْشِلُ العنـف أثنـاء الطريـق، دون أن يستطيع تحقيق أهدافه الأصلية.

ج) ـ القبول بخوض النضال السياسي السـلمي، رغم مفاجآتـه السَيِّئَـة، ورغم قلّـة فـعاليته، ورغم بُطء تـقدمه، قـد يكـون أكـثر إنتاجية، أو أقل ضررا، بالمقارنة مع استعمال الكفاح المسلح.

أليس الأفضـل هـو أن نحـاول فـرض الديمقراطيـة، كلّمـا أمكن ذلك، بأصوات الشعب، وليس برصاص البنادق ؟

2.3 - هل نجاح الثورة مشروط بقيادتها من طرف الطبقة العاملة ؟

كان جِيـلُ مناضـلينا بـالمغرب، خلال سـنوات 1970, يعتـقد أنـه يسـتحيل حـدوث أيّـة ثـورة مُجتمعيـة ديمقراطيـة، إذا لم تكن

هذه الثورة «**خاضعة لقيادة حزب الطبقة العاملة**». وكان جيلنا يعتقد أن الطبقة العاملة هي «**الطبقة الطليعية**»، أو «**الأكثر ثورية في المجتمع**». وكان جيلنا يميل إلى تأجيل تهيئ أيّة ثورة، أو المشاركة فيها، إلى أن ينتهي من عملية بناء «**حزب الطبقة العاملة**». بينما بقيت مُحاولات تجذّر الحركات الثورية داخل الطبقة العاملة عَسِيرة جِدًّا، وذلك لاعتبارات مُتعدّدة، ومُعقّدة.

وهذا الاعتقاد (المذكور سابقًا) هو أيضا فهم "دوغماتي" خاطئ للماركسية اللينينية. لماذا ؟ لأنه إذا كانت الظّروف الموضوعية للطبقة العاملة تُؤهّلها فعلاً لكي تكون طبقة ثورية، أو طليعية، فهذا لا يعني أن الطبقة العاملة تكون دائما، في كل مكان، وفي كل زمان، ثورية، أو طليعية. بل يمكن لوعي الطبقة العاملة، ولتنظيمها، ولفعلها السياسي، أن يكون تارةً مُتقدّما، كما يمكنه أن يكون تارةً أخرى مُتوسّطًا، أو ضَعِيفًا، أو مُتدنّيا، أو مُتخلّفا، وذلك حسب الظروف المُجتمعية والتاريخية القائمة. ويمكن أن نقول شيئا مُماثلا حول طبقات الشعب الأخرى.

ولكي لا يُقَوّلني البعض ما لم أقله، فإن معنى هذه الملاحظة، ليس هو أن الماركسية اللينينية خاطئة بِرُمّتها، أو مُتجاوزة، ولكن معناها هو أن الفهم "الدوغماتي" للماركسية اللينينية هو الخاطئ. فَلا يصحّ أن نردّد مقولات الماركسية اللينينية إذا لم نستوعب جيّدًا مجمل حَيْثِيّاتها. زيادة على أن أوضاع الطبقة العاملة المُعاصرة تختلف نسبيا عن أوضاعها أيّام كارل ماركس، ولو أن الاستغلال الرأسمالي لم يتغيّر في جوهره. وإذا كان إيجابيًا أن نسترشد بالنظريات الثورية في تفكيرنا، فإنه يتوجب علينا، في نفس الوقت، أن نُخضع هذه النظريات للفحص، والمُراقبة، والتدقيق، والإغْنَاء. والجوهر في الماركسية هو الانطلاق من الواقع الملموس، وليس من نصوص مُسبقة أو قَبْلية، ولو كانت نصوصًا

ماركسية. والماركسية اللينينية ليست عِلمًا دقيقا، وثابتا، ومؤكدا، وإنّما هي اجتهاد نظري، أو فلسفة نسبية. وهي قابلة للخطأ والصواب. فلا يصحّ أن نُحوّل الماركسية اللينينية إلى قرآن جديد. والفهم "الدوغماتي" هو الذي يُفْرِغُ هذه النظرية من مُرونتها، ومن جَدَلِيّتها، ويُحوّلها إلى قواعد مُطلقة، أو جامدة، أو ميكانيكية.

وكمثال، فقد سبق للكثير من الماركسيين أيام كارل ماركس أن تنبّأوا أن المحتمل هو أن تحدث أولا الثورة من أجل الاشتراكية في إنجلترا، باعتبارها البلد الرأسمالي الأكثر تقدما آنذاك. وطرحوا أن ألمانيا هي البلد الثاني المرشح لهذه الثورة، وذلك نظرا لوزن التنظيمات العمالية فيها. لكن الثورة حدثت، وعلى خلاف تلك التوقعات، في روسيا، ثمّ في الصّين، ولو أن هذه البلدان كانت متخلّفة بالمقارنة مع إنجلترا وألمانيا، ولو أن القطاع الفلاحي في روسيا، والصّين، كان مَا يزال مُهِمًّا.

وخلال مرحة تاريخية مُعيّنة، يمكن مثلا أن تكون فِئَات من طبقة الذين لا يستغِلّون ولا يُسْتغَلّون، أو من طبقة المُسْتَغِلّين الصّغار، أو من طبقة المُسْتَغِلّين المُتوسّطين، واعيّة، وتقدّمية، أكثر من الطبقة العاملة، أو من طبقة المُسْتَغَلّين. كما يمكن أن تكون فِئَات مُجتمعية أخرى أكثر ثورية من الطبقة العاملة. الشيء الذي لا يُلغي إمكانية أن تعود الطبقة العاملة، في مراحل أخرى لاَحِقة، فتصبح ثورية، أو طليعية[6].

وبتركيز، فإن ثورتي تونس ومصر (في سنة 2011) نجحتا في إسقاط رأس نظام سياسي استبدادي، دون أن تكون هاتين الثورتين خاضعتين لقيادة حزب الطبقة العاملة. وأثبتت ثورتي

---

[6] فيما يخص هذه المفاهيم الطبقية، أنظر كتاب "طبقات المجتمع"، للكاتب عبد الرحمان النوضة. ويمكن تحميله بالمجّان من الموقع الالكتروني : "http://LivresChauds.Wordpress.Com".

تـونس ومصـر أن انطلاق ثـورة، ذات طموحـات ديمقراطيـة، ثم نجاحها في إسقاط نظام سياسي استبدادي، لا يتوقّف بالضرورة على تـوفّر **شـرط وجـود حـزب الطبقـة العاملـة**. كمـا لا يتوقـف بالضرورة على توفّر **شَرط قِيَّام الطبقة العاملة بدور قيادي لهـذه الثورة**، من خلال حزب الطبقة العاملة. (وَوُجود، وَلَوْ مثال واحـد، من هـذا الصّنـف من الثـورات الطموحـة إلى الديمقراطيـة، يُثبت خطأ الأطروحة "الدوغماتية" التي تدّعي عكس ذلك بشكل مُطلق).

صحيحٌ أن النقابة العمالية المركزية في تونس إلتحقت بـالثورة ودعّمتها، وساهمت في إنجاحها. لكن أحداث الثورة في تـونس، لا تثبت أن مشـاركة هتـه النـقابة العمّاليـة في الثـورة كـانت من مسـتوى يتجـاوز بشـكل كَيْفِـي مشـاركة مجمـل القـوى الأخـرى المتواجدة في المجتمع التونسي. ويمكن إبداء ملاحظة مماثلة حول النقابات العمّالية في حالة ثورة مصر. فلم تـأت الضـربة القاضـية في الثـورة من الطبقـة العاملـة وحـدها، وإنمـا جـاءت من تـعاون وتكامل جُهود فئات وطبقات متعدّدة من الشعب.

وصـحيحٌ أيضًـا أن الثـورة لم تنتـه بعـدُ، ولم تسـتكمل كـلّ مهامّهـا، سـواءً في تـونس، أم في مصـر (وكـذلك في اليمن، وفي ليبيا، وفي سوريا). لكنّها حققت الانتقال من وضع مُجتمعي راكد، إلى وضـع آخـر، مُخـالف كَيْـفِيًّا، ومُتحـرّك، ومفتـوح على كـل الاحتمالات.

2.4 - هل نجاح الثورة مشروط بوجود قيادة موحدة أو مركزية ؟

أثبتت ثورتي تونس ومصر أن اندلاع ثورة، ثم نجاحها في إسقاط رأس نظام سياسي استبدادي، **لا يتوقّف بالضرورة على توفّر هذه الثورة على قيادة سياسية موحّدة**، أو مركزية، تتجسّد مثلاً في شخص زعيم قوي، أو في جماعة مُعيّنة، أو في **حزب ثوري** مُحدّد. (حيث لا يظهر، في ثورتي تونس ومصر، أن حزبًا ثوريًا، أو تحالفًا حزبيا ثوريا، هو الذي قاد هاتين الثورتين). ومثل هذا النوع من الثورة التي لا تتوفر على قيادة مركزية وموحدة هو نادر جدا. لأن التجارب المتعددة من الثورات الناجحة التي حدثت عبر العالم تتوفر في معظمها على قيادة موحدة، أو مركزية.

وقد تظهر هذه الملاحظة كأنها تُزكي النزعة "الفَوْضَوِية" (anarchisme). لكن نِيّة الكاتب تختلف عن ذلك. ونسجّل في نفس الوقت أنه لم يسبق لنزعة "الفوضوية" أن أثبتت في أي بلد من بلدان العالم أنها قادرة على تهيئ ثورة مجتمعية وإنجاحها. ورغم هذه الملاحظة، نؤكّد، وبدون أدنى تردّد، أن توفّر حدّ أدنى من التنظيم المُنضبط، وتوفّر قيادة جماعية مركزية، وَكُفْئَة، وثورية، يُسهّل نمو حركة الثورة، ويقوي حظوظ نجاحها. بينما انعدام هذا التنظيم، أو غياب هذه القيادة الجماعية، أو نقص الانضباط، يضعف هذه الحظوظ بقدر كبير.

وتجارب مُجمل الثورات الكبرى القديمة المشهورة، مثل الثورة الفرنسية في سنة 1789؛ والثورة الروسية في 1905, ثم في فبراير وأكتوبر 1917؛ والثورة الصينية بين 1921 و 1949؛

والثورة الفيتنامية بين 1941 و 1975؛ والثورة الكوبية بين 1956 و 1959؛ والثورة الإيرانية بين 1963 و 1979؛ إلى آخره، كانت كلّها تتوفّر على **قيادة** مُوحّدة، أو **زعامة** مركزية. بينما ثورات تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، لم توجد فيها قيادة موحّدة بارزة، أو زعامة مركزية مُعْتَرَف بها.

2.5 - الأهمية الحاسمة للنضال الجماهيري السلّمي المُشترك.

من بين أهمّ الأشياء الجديدة، المُبدعة، والإيجابية، التي جاءت بها ثورات تونس، ومصر، واليمن، وكذلك "حركة 20 فبراير" بالمغرب، نجد "**النضال الجماهيري السّلمي المُشترك**". ويتجسّد في مظاهرات جماهيرية، حاشدة، سِلْمِيَة، احتجاجية، أو مطالبة بإصلاحات، أو منادية بإسقاط النظام الاستبدادي القائم. وتُنظّم في البداية هذه المظاهرات خلال كل يوم عطلة أسبوعية. وقد تتحوّل إلى مظاهرات يومية، في أكبر ساحة من المدينة المعنية، أو عبر شوارعها الهامّة. وقد تصبح مرفقة بعصيان مدني، أو بإضراب عام. ولم نكن نعرف هذا النوع من النضال، وَلَا نَسْتَوْعِبُه، جيّدًا من قبل. وهذا الصنف من النضال يختلف عن النضال التقليدي النقابي، أو الحزبي، أو الجَمْعِي (نسبةً إلى الجَمْعِيَة). ويختلف كذلك عن "النضال الجبهوي"، لأنه لا يتجسّد في تنسيق بين أحزاب، أو هيئات سياسية مُحدّدة. و"**النضال الجماهيري السِّلمي المُشترك**"، **هو أكثر جماهيريةً، وأكثر فعاليّةً**، من مُجمل أشكال النضال التقليدية الأخرى (مثل

الإضراب المهني، أو الحِرَاك الفِئَوِي، أو المَطْلَبِي، أو الجِهوي، أو الطائفي، أو الإثني).

والأعضاء المشاركون في ***"النضال الجماهيري السّلمي المُشترك"***، ليسوا هيئات حزبية، أو نقابية، أو جَمْعَوِيَة، وإنما هم مواطنون أفراد تقدّميون، (سواءً كانوا ذكورًا أو إناثًا، شبابًا أو مُسنّين، مُتحزّبين أو غير مُتحزّبين، مُعتدلين أو يساريين، إسلاميين أو علمانيين، اشتراكيين، أو مأجورين، أو رجال أعمال، إلى آخره). ويمكن للمواطنين التقدّميّين، متى شاءوا، أن يلتحقوا به، أو أن ينسحبوا منه. المهم أن جميع المشاركين في هذا ***"النضال الجماهيري المُشْتَرك"*** يتفقون على شعاره العام، الملائم للمرحلة القائمة، ألاَ وهو في حالة المغرب : «الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، ضد الفساد، وضد الاستبداد». والمشاركون في هذا ***"النضال الجماهير السّلمي المُشترك"*** هم الذين ينظّمون أنفسهم، حسب الأشكال التنظيمية التي تُلائمهم. ويتشاورون فيما بينهم، ويخطّطون أنشطتهم، ويتشاورون فيما بين الأقاليم، ويقرّرون نضالاتهم، وينفّذون اختياراتهم، بشكل جماعي، وذلك عبر لقاءهم في جمع عام، أو من خلال مجالس محليّة، أو لِجان عَمَليّة، أو وَظِيفِيَة، أو مُتخصّصة[7]، سواءً كانت عَلَنِيَّةً أم سِرّيَةً.

وفي المغرب، طرح بعض المناضلين المتحزّبين : « لم تكن "حركة 20 فبراير" في أي وقت فاعلاً سياسيا» ! مَا معنى هذا التقييم ؟ هل معناه أن "حركة 20 فبراير" لم تفعل أي شيء ؟ هل يتضايق هذا الطرح من "النضال الجماهيري السّلمي المُشترك"، أو يُحاول التقليل من أهميته ؟ حيث أن "حركة 20 فبراير" تُجسّد نوعًا من بين أنواع هذا "النضال الجماهيري

[7] أنظر قصل "القانون المُنظّم للّجان المُتخصّصة ".

المُشترك". فإذا كان المعنى المقصود من ذلك التقييم هو أن "حركة 20 فبراير" تختلف عن الحزب، ولا تتوفّر على قيادة ثابتة، ولا على مقرّات معروفة، ولا على برنامج مُدقق، ولا على انضباط مضمون، فهذا صحيح تمامًا. أمّا إذا كان المعنى المقصود هو أن "حركة 20 فبراير" عاجزة على القيام بأي «فعل سياسي»، فهذا كلام خاطئ. لأن "حركة 20 فبراير" حَقَّقَت، ولو بشكل غير مباشر، ما لم تستطع أن تنجزه الأحزاب التقدّمية مجتمعة خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية. حيث كسّرت نسبيًا "حركة 20 فبراير" حاجز الخوف من الأجهزة القمعية، وعبّأت جزءًا هامًّا من الشعب، ودفعت بشكل غير مباشر النظام الاستبدادي القائم إلى طرح دستور جديد في 17 يونيو 2011، وتبعًا لذلك، ساقته إلى تنظيم انتخابات سابقة لأوانها. ومن المحتمل أنه، لولا وجود "حركة 20 فبراير"، لما حصل "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي على أغلبية الأصوات، ولمَا سمح له القصر الملكي بتَرَأّس الحكومة. وقد كان من الممكن أن تنجز "حركة 20 فبراير" أكثر من ذلك (مثلما حدث في تونس، أو مصر)، لَوْ انخرطت أحزاب اليسار في هذه الحركة بفعالية أكبر من تلك التي ساهمت بها. أي أن ما يظهر كأنه ضعف، أو قصور، في "حركة 20 فبراير"، هو في الحقيقة ضعف لأحزاب اليسار. لذا نُكرّر أن : ***"النضال الجماهيري السّلمي المشترك"*** هو أعلى مستوى، وأكثر فعالية، من أَيّ "نضال حِزْبي" مُنْفَرِد، أو صِرْف.

2.6 - ما هي الطبقات المُجتمعية التي خاضت الثورة ؟

الغريب في ثورات تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، هو أن **القوى الطّبقية الثورية الرئيسية**، التي كانت سبّاقة إلى إشعال الثورة، وإلى الاستمرار في المُشاركة فيها، لم تكن هي جماهير العمّال والفلاحين الفقراء (مثلما كان بِوُسعنا أن نتوقّع، حسب فهمنا "الذوغماتي" للماركسية). وإنما كانت هي عمومًا فئات غاضبة من الشباب المُتعلّم في المَدارس في المدن الكبيرة والمتوسّطة، وفئات محرومة من طبقة الذين لَا يَسْتَغِلُّون ولا يُسْتَغَلُّون[8]، مع وجود مساندة نِسبية من طرف طبقة المُسْتَغَلّين، أو مع مباركة جزء من طبقة المُسْتَغِلّين الصِّغار، أو من طبقة المُستغِلّين المتوسّطين. أمّا النّخب السياسية التقليدية، فإنها كانت تعارض الثورة، ولم تنزل إلى الميدان السياسي إلاّ بعد انتهاء الصّدامات، أي بعد سقوط الحَاكم المُستبد. وبعدئذٍ، حاولت هذه النخب السياسية استرجاع تحكّمها في كلّ شيء، وأرادت أن توجّهه لصالحها.

2.7 - كَيْفَ كان دور الأحزاب في الثورة ؟

المُدهش أيضا، في تجربتي تونس ومصر، هو أن **الأحزاب** التقليدية، بما فيها الأحزاب التقدّمية، كانت على العُموم **مُفاجأة، أو حَائرة، أو مُتذبذبة، أو متأخرة**، في الإلتحاق بصفوف

---

[8] أنظر المفاهيم الطبقية في كتاب "طبقات المجتمع"، ل عبد الرحمان النوضة. ويوجد على الموقع : "http://LivresChauds.Wordpress.Com".

الثورة. ولم تجرؤ في البداية على مُساندة شعار «إسقاط النّظام السياسي القائم». وكان مُستوى مُشاركتها في الثورة أقلّ ممّا هو مطلوب، أو أضعف مِمّا هو ممكن. (بل في حالة اليمن، ساهمت فيما بعد هذه الأحزاب التقليدية في إجهاض الثورة، عبر موافقتها على «الحلّ التوافقي» الذي فرضته المملكة السّعودية. وذلك نظرًا لتورّطها في شبكات تَتَلَقّى رِيعَ النَفْط الذي تُوزّعه السعودية والإمارات وَقَطَر).

وفي المغرب مثلا، عبّرت أحزاب تقليدية مثل "حزب الاستقلال"، وحزب "الاتحاد الاشتراكي"، و"حزب التقدم والاشتراكية"، و"حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، عبّرت كلّها عن رفضها لِـ "حركة 20 فبراير" الثورية. بل عارضتها، واحتقرتها. ورفضت أن تُشارك في مظاهراتها.

والأحزاب المغربية الوحيدة التي ساندت "حركة 20 فبراير"، وساهمت فيها، هي أحزاب اليسار الأربعة، وهي : "حزب النهج"، و"حزب الطليعة"، و"الحزب الاشتراكي الموحّد"، و"حزب المؤتمر الاتحادي". كما أن تيارات صغيرة، أو جماعات ثورية، ساهمت هي أيضا في تقوية "حركة 20 فبراير". وقد لعب مناضلُو الجماعات والأحزاب اليسارية دورا فعّالاً في تنشيط "حركة 20 فبراير"، وفي دعمها، وفي تقوية تأثيرها. كما أن مناضلين كثيرين غير مُتحزّبين، قاموا، هم أيضا، بدور هامّ في تفعيل "حركة 20 فبراير". وتحمّلوا جزءًا من أعبائها. وهذه الاعترافات السابقة، لا تُلْغِي أن أحزاب اليسار كانت، على العموم، غير قادرة على **التّأقلم السّريع** مع احتياجات "حركة 20 فبراير" الثورية. ولم تفلح أحزاب اليسار في **تطوير** فكرها، وتقويم أساليب عملها. لكن النقد البنّاء لأحزاب اليسار لا يُبرّر العداء لها. وكلّ من يسقط في

مُعاداة أحزاب اليسار، أو يتهمها بِـ «الخيانة»، يمكن أن ينحاز إلى جانب النظام السياسي الاستبدادي القائم.

أمّا "جماعة العدل والإحسان" الإسلامية الأصولية، فقد ساندت "حركة 20 فبراير" خلال سنة 2011. لكنها إنسحبت منها، ثُمَّ تجاهلتها، منذ يوم 18 نوفمبر 2011، عندما صعد إلى الحكومة أَخُوها "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي الأصولي. واستفاد "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي من النّتائج التي تسبّبت في إحداثها "حركة 20 فبراير"، مثل دستور سنة 2011، والانتخابات السّابقة لأوانها (بِـ 11 شهرًا)، التي مَكّنت هذا الحزب من الصّعود إلى الحكومة. ونَكَرَ "حزب العدالة والتنمية" واجب الاعتراف بدور "حركة 20 فبراير" فيما استفاد منه. بل سَلَّطَ فيما بعد، ومن موقع الحُكومة، على مناضلي "حركة 20 فبراير"، القمعَ الشَرِس، والهراوات، والضرب، والاعتقالات، والتّهم الملفّقة، والمحاكمات غير العادلة، والعقوبات السِّجْنية القاسية. واعتقل أزيد من مِئة مناضل من "حركة 20 فبراير". واتّهَمَهم البوليس بِتُهم إجرامية كاذبة، بهدف نزع صفة "المعتقلين السياسيين" عنهم. وأسقط من مناضلي "حركة 20 فبراير" عدّة شهداء.

وطرح بعض المناضلين أن «الأحزاب هي التي تحسم الصراع السياسي». وكأنهم يقصدون بهذا التعبير، أن نمط ***"النضال الجماهيري المُشترك"***، مثل نمط "حركة 20 فبراير" بالمغرب، لا يستطيع حسم الصراع السياسي. وكأنهم يعنون أن الأحزاب السياسية هي وحدها التي تقدر دائما على حسم الصراع السياسي. وهذا الطرح مُبالغ فيه، إلى حدّ أنه يصبح غير سليم. فإذا كانت الأحزاب تستطيع فعلاً أن تحسم في الصراع السياسي، خلال بعض الفترات المُحدّدة، فإنه من الممكن أيضا أن تعجز عن

الحسم في فترات أخرى. بينما يتوفّر ***"النضال الجماهيري السّلمي المشترك"*** على قُدُرات أكبر للحسم، وفي مناسبات أكثر، بالمقارنة مع النضال الحزبي الصِّرْف. وإن كان ***"النضال الجماهيري السّلمي المشترك"*** هو أيضا لا يقدر على الحسم في الصراع السياسي في كل المناسبات. وتُثبت تجربة المغرب، ما بين سنوات 1960 و2012، أن الأحزاب، بما فيها الأحزاب الثورية أو اليسارية، الموجودة منذ 20 أو 30 سنة، لم تستطع أن تحسم في أية قضية سياسية هامّة (تتعلّق بنوعية النظام السياسي القائم). وفي ثورتي تونس ومصر، تُثبت التّجربة أن الذي خلخل النظام السياسي الاستبدادي القائم، بل وَأَسْقَطَ رئيسه، وأدخله في صيرورة مُراجعة شاملة، ليس هو الأحزاب السياسية، وليس هو النضال الحزبي الصّرف، وإنّما هو ***"النضال الجماهيري السّلمي المشترك"***. بمعنى أن الذي حسم في هروب الرئيس زِينْ العَابِدِين بن علي في تونس، وفي تنحّي الرئيس حُسني مُبارك في مصر، وفي انسحاب عَلِي عَبد الله صَالِح في اليمن، مع ما يتبع ذلك من انتخابات ودساتير ومؤسّسات جديدة، ليست هي الأحزاب التقليدية، رغم وجود هذه الأحزاب منذ عدّة عقود. وإنما الذي حسم ذلك الصراع السياسي، هو ***"النضال الجماهيري السّلمي المُشترك"***، الذي شارك فيه خليط واسع من المُواطنين الغاضبين ضد الاستبداد، وضد الفساد. وقد شارك هؤلاء المواطنين، في ذلك ***"النضال الجماهيري المشترك"***، بصفتهم مُواطنين مُناضلين أفراد، وليس بصفتهم أحزاب، أو هيئات، أو جماعات، أو تيارات. وهذا التّذكير لا ينقص من دور الأحزاب وأهميتها. فالأحزاب السياسية التقدمية، أو الثورية، ضرورية بالتّأكيد، لتعبئة المواطنين، وتنظيمهم، وتوعيتهم، وتأطير نضالاتهم. لكن علينا أن لا ننسى، أنه من الممكن أيضا، أن

تَتَكَلَّسَ هذه الأحزاب، أو أن تَتَرَهَّل، أو أن تَنْحَرِفَ، أو أن تصبح عاجزة، أو بِلَا مَنْفَعَة، وذلك دون أن تَعِيَ انحرافها هذا. لذلك نُصِرّ دائما على ***المُزَاوَجَة بين النضال الحزبي، والنضال الجماهيري السّلمي المُشترك***.

2.8 - كَيْفَ تتعامل الأحزاب "الإسلامية" مع الثورة ؟

الغريب في **ليبيا**، هو أن الجماعات الإسلامية لم تظهر (بهذه الصّفة) إلاّ بعد انتهاء الثورة (أي بعد قتل الزعيم مُعمّر القدافي في 20 أكتوبر 2011). وفي كلّ من **تونس ومصر**، عارضت في البداية **الأحزاب "الإسلامية"** إنطلاق الثورة، ولم تلتحق بها إلاّ بشكل مُتأخّر، عندما أدركت أنه يمكن أن تنجح هذه الثورة بِدون مشاركة هته الأحزاب "الإسلامية"[9].

وبعد نجاح الثورة، وحينما جاء وقت الانتخابات العامّة، فُوجئ الجميع **بِحُصول هذه الأحزاب والجماعات "الإسلامية" على أعلى نِسَب الأصوات المُعَبَّر عنها**. وَتَلَتْهَا الأحزاب التقدّمية، أو الثورية، في الرُّتَبِ المُتَدَنِّيَة. وانتفعت الأحزاب "الإسلامية" من استغلالها للدّين في مجال السياسة. واستفادت هذه الأحزاب "الإسلامية" من تفوّقها المرحلي على مستوى التنظيم. حيث في الفترات الانتقالية، ***لا يستطيع أن يصل إلى***

[9] أنظر «وثيقة شهادة على تأخر الإسلاميين في الإلتحاف بالثورة»، للمناضل أمناي غاندي، ووثيقة «الربيع العربي إلى أين»، للكاتب مصطفى الفقي. ويمكن تحميل هذه الوثائق من الموقع (http://LivresChauds.Wordpress.Com)، في ركن "مقالات أو كتب أخرى ساخنة لكتاب آخرين".

السّـلطة السياسـية إلاّ الـذي يتـفوّق على مسـتوى التنظيم. وكالعادة، فالمواطنون الذين يَخُوضون الثورة، ***والمناضلون الذين يُضَحّون من أجلها، ليسوا هم الذين يَفُوزُون في انتخاباتها اللاّحقة.***

والسّر الذي يُفَسِّرُ تفوّق الأحزاب "الإسلامية" في الانتخابات التي تلت الثورة، لا يَكْمُن في هذه الأحزاب، وإنما يكمن في الجماهير الشعبية الأمّية، أو الأقلّ تعليمًا، أو الأقلّ ثقافة، أو الأقلّ تَسْيِيسًا، أو الأكثر مُحَافَظَةً. لأن هته الجماهير، هي التي تَثِقُ بشكل أعمى في الخطاب السياسي الذي تُردّده الأحزاب "الإسلامية"، وهي التي تُشكّل القاعدة الانتخابية لهته الأحزاب "الإسلامية". وهي التي تُمَكّنها من الحُصول على أغلبية الأصوات المُعبّر عنها. بينما الجماهير الأكثر تعليمًا، أو الأكثر ثقافةً، أو الأكثر تقدّميةً، فإنها تُساند عُمومًا القوى التقدّمية، أو اليسارية. والجماهير الشعبية غير المُتَمَدرسة، لا تعرف سوى الدّين، فَتَتَشبّث به بشكل مُطلق. ثم تأتي الأحزاب الدّينية، فتُحوّل تعلق تلك الجماهير بالدّين إلى تعلّق بتلك الأحزاب. وهذا نوع من الاحتيال. وقد فسّرت بعض الجهات نجاح بعض الأحزاب "الإسلامية" باستفادتها من دعم مالي خارجي (سعودي، أو خليجي، أو قطري). وهذا احتمال وَارِد، وَلَوْ أنه مِن شبه المُستحيل الحُصُول على حُجَج كَافِيَة.

والأحزاب "الإسلامية"، مثل كل القوى السياسية التي تنحصر مرجعيتها الفكرية في الدّين، تكون حَتمًا مُحافظة (conservative). وقد تَتبنّى تَارةً موقفًا سياسيا تقدّميا، وقد تُدافع تَارةً أخرى عن مواقف ذات طبيعة رجعية (réactionnaire). خاصّة وأن نموذجها المرجعي يوجد دائما في الماضي (أي في عهد النُّبُوَّة العَتِيق)، وليس في الحاضر، ولا في المستقبل.

وبعد فوزها في الانتخابات، عَملت هذه الأحزاب "الإسلامية" كلّ ما في وُسعها **لِتَمَلُّك الثورة، أو السّيطرة عليها، أو احتكارها**. وحَيْثُما تُسيطر الأَحزاب "الإسلامية"، يظهر الاستبداد. وقد حاولت هذه الأحزاب "الإسلامية" تَحْرِيف الثورة عن مسارها الثوري الأصلي. وحرّفت الأحزاب "الإسلامية" الثورة من هدف «تحقيق الديمقراطية»، إلى هدف «تطبيق الشريعة الإسلامية». كما حَرَّفَت الثورة من هدف «إسقاط الاستبداد»، إلى هدف «بناء الدولة الدينية»، وذلك بدلاً من بناء «الدولة المدنية الديمقراطية».

ومنذ صعودها إلى الحكومة، حاولت الأحزاب "الإسلامية" تعيين أنصارها في مُجمل مواقع المسئولية المُتاحة، وفي مختلف أجهزة الدولة الممكنة، وذلك بهدف تثبيت سيطرتها على الدولة. وتمارس «العصبية الإسلامية»، حيث تناصر كل من يدّعي أنه «إسلامي»، وتناهض كلّ ما يظهر لها مخالفا للإسلام. ولا تتوفّر الأحزاب "الإسلامية" على برنامج سياسي، ولا على مشروع مُجتمعي، غير «الشّريعة الإسلامية». وتدّعي الأحزاب "الإسلامية" أن «الحلّ لكل مشاكل المجتمع هو الإسلام»، بينما الحلول السّليمة لا توجد سوى في «العقل، والعدل، والديمقراطية، والاجتهاد، والتضامن، والمواطنة، والالتزام بحقوق الإنسان».

وأرادت الأحزاب "الإسلامية" أن تنفرد بكتابة الدستور الجديد. وحاولت أن تُتْخِم نَصَّ الدستور الجديد بِمُعتقداتها الدّينية. وألحّت الأحزاب "الإسلامية" على «أن تكون الشّريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي، أو الأساسي، في التّشريع». وعمِلت الأحزاب "الإسلامية" على استخدام قوّة الدّستور، والقانون، والتّشريع، لفرض عبادات، أو طقوس دينية، على كل

المُجتمع، رغم أن الآية القرآنية تقول بوضوح «لاَ إكراه في الدّين» (سورة البقرة، رقم السورة 2، رقم الآية 256)[10].

ومنذ الأسابيع الأولى للثورة، سارعت الأجهزة الدبلوماسية الغربية، ومُخابراتها، وَأَجْهِزَتِهَا الخَاصَّة، إلى الإتصال بقيادات الأحزاب "الإسلامية". تارةً بشكل سِري، وتارة أخرى بشكل علني. واسْتفْسرتها عن نواياها السياسية المُستقبلية. فَطَمْأنت الأحزاب "الإسلامية" القوى الإمبريالية الغربية. وضَمِنت الأحزاب "الإسلامية" للدّول الإمبريالية استمرارية إمتيازاتها، أو دَوَامَ مصالحها الاقتصادية. ولا تتوفّر الأحزاب "الإسلامية" على بديل لِلْعَوْلَمَة، أو للرأسمالية، أو الليبرالية. وبالتّالي، فمن يظنّ أن الأحزاب "الإسلامية" ستُحرّر الشعوب من التّبعية للإمبريالية، هو وَاهِم.

وقامت الأحزاب "الإسلامية" في تونس، ومصر، بتَهْميش الشبّان الثّوريين (الذين صنعوا الثورة). كما عَملت الأحزاب "الإسلامية" على تقْزِيم دور الأحزاب اليسارية، أو الثورية. وحاولت إقصاءهم جميعًا من المشاركة في عملية بناء النظام السياسي الجديد البديل. ولم تتردّد الأحزاب "الإسلامية" في مُحاولة إسكات الشباب الثوري، أو قمعه، أو تجريمه. وكأن الثورة لم تكن تهدف

---

[10] وتقول آية أخرى : « فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر» (سورة الكهف، الآية 29). وفي آية أخرى : «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة» (سورة هود، الآية 118). وفي آية أخرى : «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» (سورة الأنبياء، الآية 107). وفي آية أخرى : «لستَ عليهم بمسيطر» (سورة الغاشية، الآية 22). ـ ومثلما في ديانات أخرى، توجد أيضا آيات مُخَالِفَة، أو مُتَفَاوِتَة، ويُمكن أن تُفْهَم بشكل مُختلف، أو مُنَاقِض. وقد تكون أكثر عددا.

إلى إقامة الديمقراطية، وإنما كانت تهدف إلى وصول الأحزاب "الإسلامية" إلى السّلطة، وإلى فرض «الشّريعة الإسلامية» !

ويَتّضح في ثورتي تونس ومصر، خلال المرحلة الانتقالية، من نظام سياسي قديم إلى نظام سياسي جديد، أن ***الأحزاب "الإسلامية" تميل إلى الهيمنة، وإلى الاستبداد***. وتُبرّر دِكْتَاتُوريتها بحصولها على أكبر نسبة من الأصوات في الانتخابات. رغم أن الثورة التي جاءت بهذه الانتخابات ليست من صُنع هذه الأحزاب "الإسلامية". وكأنّ الأحزاب "الإسلامية" تُؤَوّلُ حصولها على أكثرية الأصوات بكونها هي «المُمثّل الشرعي والوحيد» لكل الشعب. بينما في الواقع، كان هدف الثوريين، ليس هو إيصال الأحزاب "الإسلامية" إلى السّلطة، وإنما كان هو تحقيق الديمقراطية، والكرامة، والتقدّم. وتُحرّف الأحزاب "الإسلامية" «الثورة من أجل الديمقراطية»، إلى «ثورة من أجل الشّريعة الإسلامية». وكأن «شَرْعية صندوق الانتخابات» تُلغي «شَرْعية الثورة»، وتبطل «مَنْطِ ق الثورة»، وتُبرّر ذبح الديمقراطية. ولا تَسْتَوْعِب الأحزاب "الإسلامية" أن الدستور يختلف عن البرنامج الحُكومي، حيث يلزم أن يخضع تحرير الدستور لتوافق وطني واسع. ولا يُعقل احتكار تحرير الدّستور على أساس غلبة الأصوات في الانتخابات. وتتناسى الأحزاب "الإسلامية" أنها هي نفسها مجرّد مُكوّن مُجتمعي جزئي ومُؤقت. ولا تفهم أن فوزها في الانتخابات لا يعطيها الحق لكي تُلغي الحرّيات العامّة، والحقوق الشخصية، وحقوق الإنسان، بما فيها حرية العبادة، وحرية عدم العبادة. ولا تُدرك القوى "الإسلامية"، أن مُكوّنات الشعب التي تُخالفها في المُعتقدات، لها الحقّ في الاستمتاع بحقوق المُواطنة كاملة. حيث لا يحقّ لأي كان، وَلَوْ كان هو الفائز بالأغلبية

المُطلقة في الانتخابات، أن يَسْتغلّ «الدّين» لتبرير إلغاء العقل، والمنطق، والحريات العامّة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

[ومثلاً في حالة تونس، قُتل المعارض العلماني لطفي نقض في سنة 2012. وتعرّض أيضا المناضل الثوري شُكري بَلْعِيد (وهو الأمين العام لـ "حزب الوطنيين الديمقراطيين")، لعدّة تهديدات بالقتل. ثم نفّد اغتياله في 6 فبراير 2013، بطلقات رصاص على رأسه. واتُّهِمَت جماعة "إسلامية" مُتطرّفة، مرتبطة بأحد قياديي حزب "النهضة" الإسلامي. ودعت أكبر نقابة في تونس (UGTT) إلى إضراب عام. وأدرك رئيس الوزراء حَمّادي جْبَالي (وهو الذي يحتلّ المرتبة الثانية في حزب "النهضة" الإسلامي الحاكم، بعد رئيسها رَاشد الغَنُوشي)، أدرك خطورة غَلَبة وزراء سياسيين (من حزب "النهضة")، دخلوا الحكومة فقط على أساس المُحَاصَصَة فيما بين أحزاب ("إسلامية") فَازَت في الانتخابات، دون أن يتوفّروا على الكفاءات الضرورية. وطالب حمّادي جبالي بتكوين «حكومة كفاءات»، بدلاً من «حكومة أحزاب». ولمّا رفض حزب "النهضة" الإسلامي اقتراحَ حمّادي جبالي، فضّل هذا الأخير التّضحية بمنصبه كرئيس حكومة، ثم استقال. ويُعبّر سلوك حمّادي جبالي (الإسلامي) هذا عن وعيه بخطورة بعض أطر الأحزاب "الإسلامية" التي لا تتوفّر على الكفاءة اللازمة. ولاحظنا نفس الظاهرة في مصر، وفي ليبيا، وفي العراق، وفي السودان، وفي الصومال. ويمكن أن تتكرّر نفس الظاهرة غدًا في سوريا، أو لِيبْيَا، أو غيرها. وهذه التجربة تُؤكّد أن ***"الثقافة الإسلامية" لا تكفي وحدها لِتَهيئ أطر الأحزاب "الإسلامية" إلى تدبير دولة عصرية، أو حَدَاثِية***[11]. وقد سبق لرئيس الجمهورية

(11) قال أبو العلاء المعري في بيت شعر : «إثنان أهل الأرض، ذو عقل بلا ... دين، وآخر دَيِّنٌ لا عقل له».

التونسية مُنصف المرزوقي أن نَدّد مِرارًا بِمُيول الأحزاب "الإسلامية"، (وعلى رأسها "حركة النهضة")، إلى الهيمنة على الدولة، وسحق المعارضين].

وكانت نِيَّة الأحزاب "الإسلامية"، عند منطلقها، سليمة وإيجابية، لأنها تبتغي تحقيق الخير. لكن ***إقحامها للدّين في السياسة، بالإضافة إلى معتقداتها "الدغماتية"*** (***dogmatique***)، ***وعَمَلها بمبدأ «الغاية تُبرّر الوسيلة»، يؤدي بها، في آخر المطاف، إلى سحق الشعب.*** وخطأ الأحزاب "الإسلامية" الأكبر، هو أنها تحمل إيديولوجية شمولية، مُطلقة، وتُريد أن تُجبر كل المواطنين على أن يُفَكِّرُوا، وأن يَتَصَرَّفُوا، حسب نَمَط ديني واحد، جامد، لا يقبل الخلاف، ولا الاختلاف، ولا المُراجعة، ولا الإبداع، ولا النقد، ولا التغيير. وذلك بدعوى أن مقولات الدّين منزّلة، أو مقدّسة. وتلجأ إلى تعبئة أنصارها، وإلى تَجْيِيشهم، وشَحنهم بِعَداوة مُطلقة، ضدّ كلّ مواطن يُخالفهم في الفكر، أو في السّلوك. الشيء الذي يؤدّي دائما، وفي آخر المطاف، إلى الإرهاب الفكري، وإلى الاستبداد السياسي، وإلى الجرائم السياسية المُرتكبة باسم الدّفاع عن الدّين. ***وحيثما يسيطر "الإسلام السياسي"، تحلّ الفوضى، والخراب، والاقتتال، والتَدَخّلات الإمبريالية.*** وهو ما بدأ يظهر إلى الوجود، بعد صعود الأحزاب "الإسلامية" إلى الحكم، في تونس، ومصر (بالإضافة إلى ما حدث سابقًا في أفغانستان، والسودان، والصّومال). وتشكّل تُركيا استثناءًا، لأن الدستور يُلْزِمُ الفاعلين السياسيين باحترام الفصل بين الدّين والسياسة، أو عِلْمَانِيَة

الدولة، وإن كان هذا الجانب يبقى خاضعا لتطوّر الصراع السياسي[12].

ولا تُدرك الأحزاب "الإسلامية" أن المواطن الذي يكسب خبرة في مجال الدين، أو الإيمان، أو العبادة، لا يكتسب بالضرورة خبرة مُشابهة في ميدان إدارة الدولة، أو تدبير الاقتصاد، أو تسيير المجتمع، أو تطويره، أو إصلاحه. وَلاَ تفهم القوى "الإسلامية" أنه يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدّين عن الدولة[13]. وَلاَ تعي الأحزاب "الإسلامية"، أنها تميل إلى تعويض نظام سياسي استبدادي قديم، بنظام استبدادي جديد، من نوع آخر، مَكْسُوّ بِمِعْطَف دِيني. وتدّعي الأحزاب "الإسلامية" أنها تُطبّق إرادة الله، بينما هي تُنفّذ فقط إرادتها الخاصة، ولا تخدم سوى مصالحها الخاصة. والله بريء منها، ولم يُكلّفها بشيء، ولا يحتاج إليها لتنفيذ إرادته.

وهناك حدث جسيم، لا بُدّ من التذكير به (في التحليل الحالي). فاعتبارًا للمخاطر المذكورة سابقًا، فكّر البعض في منع القوى "الإسلامية" من الوصول إلى السّلطة السياسية، ولو بالقوّة. وهذا مَا جرّبه جِنرالات الجيش في الجزائر، حينما فازت "الجبهة

---

[12] دستور تُركيا المُنصّب في 20 يناير 1921 لا يتكلّم عن الدّين. ودستور 29 أكتوبر 1923 يُشير إلى أن «دين الدّولة هو الإسلام». والفصل 75 من دستور 20 أبريل 1924 ينصّ على «حرية العقيدة والتديّن». ودستور 10 ديسمبر 1937 يُؤكّد أن «الدولة التركية هي جمهورية، وطنية، شعبية، دولتية، علمانية وإصلاحية». وهي المبادئ السِتّة للزعيم أتاتورك. ويمكن للمحكمة الدستورية أن تمنع الأحزاب التي تناهض العلمانية، أو التي تكون انفصالية.

[13] أنظر وثيقة "يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدّين عن الدّولة". ويمكن تحميله من الموقع "http://LivresChauds.Wordpress.Com".

الإسلامية للإنقاذ" بأكثرية الأصوات (أي ب 47 % من الأصوات المُعبّر عنها، في الانتخابات التشريعية، في 26 ديسمبر 1991، مع نسبة الامتناع عن التصويت تصل إلى 41 %). حيث خاف الجيش من أن يقيم "الإسلاميون" «جمهورية إسلامية»، مبنية على «الشّريعة الإسلامية». فَتدخّل الجيش في بداية سنة 1992 لِإيقاف مسلسل الانتخابات. واستقال رسميًا الرئيس الشّاذلي بن جديد (في 11 يناير 1992). وتولّت 'لجنة عليا للدولة' (عسكرية) السلطة السياسية (في 14 يناير). ودخلت الجزائر في دوّامة شبه حرب أهلية، بين الدولة وجماعات إسلامية مُسلّحة، دامت قرابة عشرة سنوات. ويتراوح عدد القتلى الناتج عنها، حسب التقديرات المُختلفة، بين 60000 و 150000 قتيل, وآلاف المُختفين، ومئات الآلاف من المُهَجَّرين أو المَنْفِيّين. ومعظم هؤلاء الضحايا بريئون، ولا علاقة لهم بالصراع الدائر بين الجيش و"الإسلاميين". ورغم ذلك، سُحقوا بدعوى الدّفاع عن الدّين، أو عن الديمقراطية !

فهل يُعقل منع الأحزاب "الإسلامية" بالقوّة من الوصول إلى السّلطة عبر انتخابات شعبية نزيهة ؟ أليس نجاحهم في الانتخابات هو مجرّد تعبير عن المُستوى المُتدنّي في **النّضج السياسي** الموجود مُؤقّتًا داخل الشعب ؟ أليس الحلّ الأحسن هو الاعتراف بفوز "الإسلاميين" في الانتخابات، وتركهم آنئذ يمارسون السّلطة ؟ أليست ممارستهم للسلطة (خلال قرابة 5 سنوات) هي التي ستفضح، أمام الجميع، عدم كفاءتهم، أو رِجْعيّتهم، أو تَخلّفهم ؟ أليست ممارسة "الإسلاميين" للسّلطة هي التي سَتُعَلِّمُ الشعبَ أن الأحزاب "الإسلامية" هي غير مُؤهّلة لتحقيق الحرّية، أو الديمقراطية، أو العدالة، أو التقدّم ؟ ألا تكون الأحزاب "الإسلامية" مضطرة، من خلال الممارسة، وبالتّدريج، إلى استيعاب

قيم الحداثـة، وإلى تبنّي الديمقراطيـة ؟ ألم تُـبيّن التحقيقـات (sondages) في الجزائـر، وتـونس، ومصـر، أنـه منـذ اللّحظـة الـتي تصـل فيهـا الأحـزاب "الإسـلامية" إلى السّـلطة، تتضـاءل نسـبة الأصوات التي تحصل عليها هته الأحـزاب ؟ ألاَ تَتَـقَهْقَرُ بالتّدريج نسـبة الجمـاهير الـتي تَرْضَـى عن الأداء السياسـي لهتـه الأحـزاب "الإسـلامية"، إلى أن تصـبح ضـئيلة جـدًّا ؟ أليس الالـتزام بقواعـد الديمقراطية، بما ينتج عنه من فرص لصعود الأحـزاب "الإسـلامية" إلى السـلطة، أحسـن بكثـير من مُغـامرة الـدّخول في حـرب أهليـة مدمّرة ؟ أليس ***هدف الثورة هو تـغيير البشـر، وليس قتلهم، أو تهميشهم*** ؟

2.9 - شـرعية الانتخابات أم شـرعية الثـورة ؟

[بعـد الانتهـاء من كتابـة ونشـر الصـيغة الأولى لهـذا الكتـاب، حدثت في مصـر «الهـزّة» الثانيـة، أو «الشـوط الثـاني»، من الثـورة. فظهـرت الحاجـة إلى تنـاول مسـألة أساسـية، وهي التميـيز بين «الشرعية القانونية» و«الشرعية الثورية»].

حيث انطلقت في مصر، في يوم 30 يونيـو ـ حزيـران 2013، مظـاهرات معارضـة وحاشـدة (توصـف بـ "المِلْيُونِيَّات"). وتـوالت هـذه المظـاهرات خلال أكـثر من 6 أيـام، في سـاحة «ميـدان التحرير»، وأمام «قصر الاتحادية»، بالعاصـمة القـاهرة، وفي مدينـة الإسكندرية، وكذلك في عدة مدن أخرى من مصر. ولم تشهد مصر مـثيلا لهـا من قبـل. وقـدّر بعض الملاحظين مجمـوع المتظـاهرين

المعارضين بما يناهز 33 مليون مصري. ونزول قرابة 33 مصري إلى الشارع يشبه استفتاءا شعبيا. وهؤلاء المتظاهرين يتجاوزون بكثير عدد المصريين الذين صوتوا لصالح الرئيس الإسلامي محمد مرسي في سنة 2012 (وهم قرابة 13 مليونا). وطالبت هذه المظاهرات ب «إسقاط حكم جماعة الاخوان المسلمين، وبرحيل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وبتشكيل حكومة إئتلاف وطني تضم كفائات غير منحازة، وبتغيير الدستور الذي فرضته جماعة الاخوان المسلمين، وبتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية سابقة لأوانها». وهذه المطالب تعبّر عن رغبة غالبية شعب مصر في تغيير النظام السياسي الذي أقامته جماعة «الاخوان المسلمين»، أو دراعها السياسي «حزب الحرية والعدالة».

وفي تلك المظاهرات المُنْتَفِضَة ضِدّ استبداد «جماعة الاخوان المسلمين»، وضدّ هيمنتها على الدولة، شاركت كل من : «حركة تمرّد»، و«جبهة الانقاذ الوطني»، و«حركة 6 أبريل»، و«حزب النور» (ثاني أكبر حزب إسلامي وسلفي في مصر)، وحزب الوفد، وحزب الأصالة، وحزب الدستور، وأحزاب وجماعات وتيارات أخرى كثيرة (من تقدّميين، ويساريين، واشتراكيين، وليبيراليين، ومعتدلين، وعلمانيين، ومتديّنين، إلى آخره). وهذه المعارضة الواسعة ليست منسجمة، بل تتخلّلها تناقضات موضوعية كثيرة.

والغريب العجيب، هو أن «جماعة الاخوان المسلمين» وأنصارها، صَفَّقُوا للشعب، وَمَجَّدُوه، عندما صوّت بالأغلبية لصالحهم (في انتخابات سنة 2012)، لكن حينما ثارت أغلبية الشعب ضدّهم (في سنة 2013)، وطالبت بإسقاط نظامهم السياسي، اعتبروا هذه الأغلبية من الشعب مجرد «مشاغبين»، و«متآمرين»، و«انقلابيين»، و«خارجين عن الشرعية القانونية» ! وكرّرت «جماعة الاخوان المسلمين» وأنصارها نفس الخطاب

الذي كان يقوله أنصار الرئيس المُطَاح بِهِ حُسني مبارك في يناير 2011 حول ضرورة احترام «الشرعية الدستورية» !

وَمِن البَديهِي أن الثورة المُجتمعية تكون دائمًا شَرْعِيَّة سِيَّاسِيًّا، لكنها دائمًا غير شَرْعِيَة قَانُونِيًّا وَدُسْتُورِيًّا. وَلَم يَشْعُر الإسلاميّون في مصر بِتَنَاقُضِهم، حيث أنهم قَبِلُوا الثورة المُجتمعية التي أَوْصَلَتْهُم إلى السُّلْطَة السياسية، لكنهم رَفَضُوا الثورة المُجتمعية حينما طَالَبَت بِإِسْقَاط نِظَامِهِم السياسي الإسلامي.

ورفض الرئيس الإسلامي محمد مرسي، و«جماعة الاخوان المسلمين»، وأنصارهم، رفضوا كلهم الاعتراف بوجود ثورة مجتمعية ! وأصبحوا فجأة محافظين جدا. كأنهم غير قادرين على فهم الأوضاع القائمة في مصر. بل اعتبروا هذه المظاهرات العارمة مجرّد «نتيجة لتأثير وسائل الاعلام»، أو مجرد «مؤامرة»، أو «انقلاب على الشرعية القانونية والدستورية» ! وتوعدوا معارضيهم بمواجهات ساحقة ! وجاء بعض أفراد «الاخوان المسلمين» إلى المظاهرات يحملون العصي، وخوذات الرأس، بل حمل بعضهم أسلحة الكلاشنكوف ! ونظموا هجوما بالأسلحة (في 8 يوليوز 2013) على «دار الحرس الجمهوري» بالقاهرة، حيث كانوا يظنون أن الرئيس الإسلامي مرسي محتجز فيها ! وفي سيناء، قامت جماعات "إسلامية" تابعة للإخوان المسلمين بهجومات مسلحة على عساكر وقتلهم ! وذلك رغم أن الملايين التي تطالب بإسقاط الرئيس محمد مرسي (في سنة 2013) هي أكبر بكثير من المظاهرات التي أسقطت حسني مبارك (في 2011) !

وأمام مسجد «رابعة العدوية» في القاهرة، خرجت مظاهرة مضادة، تجمّع فيها أنصار «جماعة الاخوان المسلمين». وكان

حجم هـذه المظـاهرة أقـل بكثـير من مظـاهرة «ميـدان التحريـر» المتزامنة معها. حيث أن شعبية «الاخوان المسلمين» تآكلت منذ صعودهم إلى الحكم قبل عام. وعبّر هؤلاء المتظـاهرون (الموالـون للاخـوان المسـلمين) عن «تمسكهم بالشـرعية القانونية»، ونـادوا «بضـرورة احـترام الشـرعية الدسـتورية»، وطرحـوا أنهم «لن يقبلـوا سوى محمد مرسي رئيسا للجمهورة» المصرية، وأن كل من خـالف ذلك فهو «خارج عن القانون»، ويجب الكـفاح أو «الجهـاد» ضـده. ولجأ قادة «الاخوان المسلمين» إلى التحريض على العنف. وصـرح محمـد مرسي نـفسه على التلفـزة : «سـأموت واقفـا». وفي يـوم 3 يوليوز 2013، قال مرسي في إحدى خطبه : «إن هكذا انـقلاب لن يمر دون إراقة الدماء... أتوجه لقوات الأمن وإلى القوات المسـلحة للحفاظ على الشرعية الدستورية». بينمـا المعارضـون لهيمنـة حكم «جماعة الاخـوان المسـلمين» يرفضـون اسـتمرار محمـد مرسي في الحكم، ويطالبون بتغيير فوري في النظام السياسي القائم.

وكان الجيش قد أعلن (في 2 يوليوز 2013)، في بيـان رسـمي تلاه وزيـر الـدفاع والقائـد العـام للقـوات المسـلحة عبـد الفتـاح السيسي، أنـه يعطي للـرئيس محمـد مرسي مهلـة 48 سـاعة لكي يستجيب لمطالب الشعب الثائر، ولاقتسام السلطة مع المعارضة، وإلا فـإن الجيش سـوف يعلن «خطة» لمعالجـة المشـاكل القائمة. فلمّا أصر الرئيس محمد مرسي على رفضـه، أعلن رسـميا الجيش عن «خارطـة الطريـق». ومضـمون هـذه «الخطة» ليس من وضـع الجيش، وإنما هـو في الأصـل من اقـتراح «حركـة تمـرد» الشـبابية. وقد ساند الخطوط العريضة لهذه «الخطة» مجمل القوى السياسية الأخـرى المشـاركة في مظـاهرة «ميـدان التحريـر»، بالإضـافة إلى حـزب النـور "السـلفي"، وشـيخ الأزهـر، وبابـا الكنيسـة القبطيـة تواضروس.

وبعد هذه الأحداث الثورية، طرحت داخل مصر وخارجها ***التساءلات*** التالية : هل ما يحدث في مصر (في يليوز – تموز 2013) هو ***انقلاب عسكري، أم ثورة مجتمعية*** ؟ ما هي الشرعية المقبولة التي يجب احترامها، هل هي شرعية الرئيس المنتخب محمد مرسي أم شرعية الشعب الذي ثار ضده ؟ هل الشرعية القانونية، أم الشرعية الثورية ؟ هل شرعية الانتخابات، أم شرعية الشعب المُنْتَفِض ؟

ولتحليل هذه المسألة، يجب مراعاة العناصر التالية :

أ)ـ يجب أن يعترف المرء أن ***الشرعية الثورية*** التي برّرت إسقاط الرئيس المنتخب حسني مبارك (في 25 يناير 2011)، هي نفس الشرعية الثورية التي تبرر إسقاط الرئيس المنتخب محمد مرسي (في 3 يوليوز – حزيران 2013).

ب)ـ التشبّث المطلق بالشرعية الدستورية يؤدي في نفس الوقت إلى تبرير استمرارية مشروعية الرئيس حسني مبارك. لأن حسني مبارك (في يناير 2011) كان هو أيضا الرئيس الشرعي المنتخب. ورغم ذلك، طرده الشعب. وَالتَمَسُّك **بالشرعية القانونية** للرئيس المنتخب محمد مرسي (في 3 يوليوز 2013) يَفْرِضُ مَنطقيًا التمسك أيضا بنفس الشرعية القانونية لصالح الرئيس المنتخب حسني مبارك (في 25 يناير 2011). وفي هذه الحالة، فإن شرعية الرئيس حسني مبارك تلغي بالضرورة شرعية الرئيس محمد مرسي. وإلا، يزول الاحتكام للمباديء، ويزول المنطق، ويزول الانسجام، وتزول المصداقية، وتحل محلّها الانتهازية التي لا تلتزم بأي منطق، ولا بأي مبدأ، وإنما تبحث فقط عن خدمة المصالح الخاصة، دون مراعاة أي شيء آخر.

ت)ـ ***الشرعية لا تأتي فقط من صناديق الاقتراع، بل تأتي أساسا من الشعب ! والديمقراطية لا تنحصر في آلية صندوق***

الانتخابات. وكل مواطن أو مسئول سبق له أن فاز في انتخابات ماضية، لا يحق له أن يدّعي أنه يمتلك شرعية ثابتة، أو مطلقة، أو أبدية. ونتائج الانتخابات لا تبقى صالحة بلا نهاية عبر الزمان ! ومن فاز في انتخابات سابقة، **لا يحق له أن يمارس مسئولياته وفقا لما يريده هو**، وذلك حسب نزواته الشخصية، أو حسب مصالحه الخاصة، بل يتوجب عليه أن يلتزم بتنفيذ **البرنامج** الذي وعد الناخبين بإنجازه. وهذا البرنامج هو «**تَعَاقُد**» بين المُنْتَخَب والناخبين. ولو أن هذا «**التعاقد**» يبقى مكتوما، أو ضمنيا. وإذا ما خرج المنتخَب عن حدود ذلك البرنامج (=التعاقد)، تصبح شرعيته الانتخابية ملغاة ! زيادة على ذلك، يجب على كل من سبق له أن فاز في الانتخابات أن يبقى خاضعا لإرادة الشعب، ولو أن هذه الإرادة الشعبية تتغيّر وتتطوّر باستمرار ! لأن ***جوهر الديمقراطية هو أن الشعب، الحر في تفكيره وفي سلوكه، يبقى هو المصدر الوحيد لكل سيادة، ولكل سلطة، ولكل شرعية !*** فلا يحق لأحد أن يسيطر على الشعب، أو أن يضطهده، أو أن يقمعه، أو أن يلغي حقوقه، أو أن يقمع حرياته، وذلك بدعوى أنه حصل على أغلبية الأصوات في انتخابات سَابِقَة (سَوَاءً كانت رئاسية، أم برلمانية، أم محلية) !

وعلى ما يظهر، فإن **الدول الغربية** (مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وابريطانيا، وألمانيا، إلى آخره) التي صرحت خلال الأيام الأولى لشهر يليوز 2013 أنها «تعارض تدخل الجيش المصري في الشأن السياسي»، لم تفهم جيدا الإشكالية المطروحة في مصر. وهذه الدول تعطي الأسبقية لمصالحها الخاصة، وليس لمصالح الشعب المصري. وقد حصل تَوَافُق بين حركة الإخوان المُسلمين وبعض الدول الغربية الإمبريالية. وكثيرون آخرون لم يدركوا أن الجيش المصري تطور نسبيا بسبب

تـأثير ثـورة 25 ينـاير 2011. حيث أن الجيش المصـري في سـنة 2013 يختلف نسبيا عن الجيش الذي عرفناه قبـل ينـاير 2011. كما أن الشرطة كذلك تـعيّرت نسبيا.

ث)ـ الفاعـل **الـذي أسـقط الـرئيس محمـد مرسي**، ليس هـو الجيش، وإنما هو **المظاهرات الشعبية المليونيـة المتوالية** (الـتي حدثت في مصـر بين 30 يونيـو، و 3 يولـيز 2013). وذلـك تمامـا مثلما أسقطت المظـاهرات من قبـل الـرئيس حسـني مبـارك (في 25 يناير 2011). ولولا هـذه المظـاهرات لمـا اِسْـتَطَاعَ الجيش أن يتدخل. والجيش لم يدع إلى هـذه المظـاهرات، ولم يوافـق عليهـا، ولم يشـــارك في تنظيمهـــا. ولكن حينمـــا لاحـــظ قـــادة الجيش (بطائراتـه المرواحيـة) أن هـذه المظـاهرات تضـم غالبيـة الشـعب المصري (أكثر من 30 مليـون)، عبّر الجيش المصـري رسـميا عن انحيازه إلى جانب الشعب.

وكل من يدعي أنه ليس من حـق الجيش أن ينحـاز إلى جـانب الشـعب الثـائر، فإنـه قـد يريـد من الجيش أن ينحـاز إلى صـف «جماعـة الاخـوان المسـلمين» المسـتبدة بـالحكم. كمـا أن الـذين يريدون من الجيش أن لا ينحاز إلى أي طرف، لا يراعـون الأخطـار الجسـيمة الـتي تحـدق بـأمن البلاد واسـتـقراره في حالـة إذا مـا لم يتـدخل الجيش بسـرعة لوقـف تـدهور الأوضـاع في البلاد. وليس هناك خيـار واقعي آخـر غـير تـدخل الجيش. فإمـا تـدخل الجيش، وإمـا انـدلاع حـرب أهليـة (مثلمـا حـدث في سـوريا). ومصـلحة الشـعب تكمن في أن ينحـاز الجيش إلى جـانب الثـورة الشـعبية، وليس إلى جانب أعداء هذه الثورة الشعبية.

فالجيش إصـطف لاحقا إلى جـانب هـذه المظـاهرات الشـعبية العارمـة، ولـو أنـه لم يكن ضـمن الـداعين إليهـا. فـالجيش إلتحـق بالشعب المطالب بالديمقراطية، ولم يكن هـو المبـادر السـبّاق إلى

النطق بهذه المطالب. أي أن الجيش لم يدع إلى الانـقلاب، أو إلى الثورة ضد حكم «الاخوان المسلمين»، ولكن الجيش إلتحق بـالثورة المناهضـة لهيمنـة «الاخـوان المسـلمين»، وذلـك بعـد قيـام هـذه الثورة. ويهدف الجيش من خلال تدخله إلى إنقاد البلاد أكثر ممّـا يهدف إلى مناصرة الثورة الديمقراطية.

ج)ـ والجيش لم يقم **بانقلاب عسكري**. لمـاذا ؟ لأن الجيش إكتـفى بالإلتحـاق بعمـل ثوري كـان جاريـا. والجيش لم يبـادر إلى الدعوة إلى التظاهر، أو إلى الثورة، وإنما إنحاز إلى جانب الجماهير المحتشـدة في سـاحة «ميـدان التحرير»، وفي عـدة مـدن مصـرية أخـرى. واعتـبر الجيش أنـه لا يعقـل أن تسـتمر البلاد في هـذه الأوضاع المحتـقنة، لأنهـا تهـدد الأمن القـومي. والأمن القـومي هـو من مسئولية الجيش، بل هي مبرر وجوده. وأحس الجيش بـواجب التـدخل السـريع للفصـل بين أنصـار الـرئيس ومعارضـيه، ولإنـقاد البلاد من انتشار العنـف والعنـف المضـاد، ولتلافي انهيـار الدولـة (في بلـد الـ 80 مليـون نسـمة). وكـان تـدخل الجيش هـو الحـل الواقعي الوحيد لتلافي اشتـعال حـرب أهليـة. وأعلن الجيش (على لسان وزير الدفاع ورئيس القوات المسلحة عبـد الفتـاح السيسي) بوضوح أنه يتبنى مطالب الشعب الثائر. وحقـوق المواطنـة تـعطي إلى أفراد الجيش حق اختيار الاصطفاف إلى جانب الشـعب، سـواء كان هذا الشعب ساكنا أم منتفضا. لأن الغاية الأصلية من إنشـاء الجيش هي خدمة مصالح الشعب، وليس خدمة مصالح الحكام.

مـا معـنى **الانـقلاب العسـكري ؟** ***الانـقلاب العسـكري هـو اسـتيلاء جماعـة من الجيش على الحكم بـالقوة، والاطاحـة بـالحكم السـابق، والانـفراد بممارسـة مختلـف السـلطات (التنـفيذية، والتشـريعية، والقضـائية)، في غيـاب استشـارة الشـعب، أو موافقتـه، أو مشـاركته.*** فهـل هـذا هـو مـا حـدث في

مصر في سنة 2013 ؟ في الواقع، لم يستول الجيش فورا على الحكم، ولم يسيطر على مؤسسات الدولة الأساسية، ولم يشرع في ممارسة السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، مثلما يحدث عادة في مجمل الانقلابات العسكرية. ولم يعيّن الجيش رئيسا للجمهورية من بين ضباطه، ولم يشكّل حكومة مكوّنة من أفراد من الجيش. وإنما طبق الدستور، حيث عيّن رئيس المحكمة الدستورية العليا (عدلي منصور) كرئيس مؤقت للجمهورية لكي يقوم بتدبير المرحلة الانتقالية (وتقدّر ب 6 أشهر). ولم يعتقل الجيش كل المسئولين "الاسلاميين" المشاركين في الكحم. ولكنه تشاور مع مختلف القوى السياسية التي قبلت بهذا التشاور (بينما «حزب الحرية والعدالة»، أي «الاخوان المسلمون»، رفضوا الاستجابة لهذه المشاورات).

ثم أعلن الجيش عن «خارطة طريق». وأهم بنودها هي التالية : إزاحة محمد مرسي من رئاسة الجمهورية، وتعليق العمل بالدستور الذي فرضه «الاخوان المسلمون»، وحل مجلس النواب الذي يسيطر عليه «الاخوان المسلمون»، وتشكيل حكومة إئتلاف وطني مكونة من كفاءات، حكومة تحظى بجميع الصلاحيات، وتنظيم لجنة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتكوين لجنة تضم كافة الأطياف لتدرس التعديلات التي يمكن إدخالها على الدستور المعطّل، ووضع قانون للإنتخابات المقبلة، وتنظيم استفتاء على دستور توافقي جديد، وانتخاب مجلس النواب، وانتخاب رئيس الجمهورية، إلى آخره. وهذه الإجراءات أو المهام هي نفسها التي طرحت سابقا بعد سقوط الرئيس حسني مبارك.

ورحب المتظاهرون، وكذلك الشعب المصري الثائر بمبادرة الجيش، وعبروا عن تعاطفهم مع جيشهم الوطني. وظهر لكثير من المصريّين أن الجيش يريد حل الأزمة، وليس الاستيلاء على

الحكم. وقال بعض العارفين بشؤون الجيش المصري أنه يستحضر في تفكيره خطر سيناريو الحرب الأهلية التي وقعت في الجزائر (بين سنتي 1992 و2002)، وأنه واع بأن انشغال الجيش بالسياسة يضعف جاهزيته القتالية.

واكتفى الجيش باعتقال أو احتجاز زعماء الاخوان المسلمين الذين «يحرضون على العنف»، أو الذين يدعون إلى خوض «الجهاد» ضد الثوار، أو ضد الجيش. ومنع الجيش مؤقتا بعض المسئولين لدى "الاخوان" من السفر إلى الخارج (ربما كانوا يبحثون عن إعانات أجنبية). وأغلق الجيش القنوات التلفزية (التابعة للاخوان المسلمين، مثل قناة «مصر 25»[14]) التي «تحرض على العنف»، أو على شنّ «حرب أهلية». وقد ورد في أخبار بعض المصادر أن بعض زعماء «الاخوان المسلمين» يستعدّون للمواجهة العنيفة، ويتشاورون فيما بينهم على إمكانية إنشاء «مجلس حربي» خاص بهم.

ح)- ورغم أن الجماهير المصرية الثائرة صادقت على «خارطة الطريق» التي طرحها الجيش، فإن هته الجماهير لا زالت تحتاط من احتمال عودة العسكر إلى الهيمنة على الحكم. ومن باب الافتراض النظري، ليس مستحيلا أن تدفع الأحداث فيما بعد الجيش إلى الاستيلاء على السلطة، بسبب فراغ الساحة السياسية من فاعل سياسي آخر قادر على تولي تدبير أمور الدولة. لكن مجمل الملاحظين يقرون أن الجيش لم يخطط للسيطرة على الحكم أو لاحتكاره. وفي حالة إذا ما عاد الجيش إلى الاستيلاء على الدولة، وإلى احتكار السلطة، وإلى فرض هيمنته على

[14] من القناة التلفزية «مصر 25» التابعة للاخوان المسلمين، كانت تداع شتائم، وإهاب فكري، وكذلك تهديدات بالقتل، ودعوات إلى الإستشهاد، ودعوات للهجوم على مواقع للجيش.

المجتمع، فإن الشعب الذي أسقط استبداد حسني مبارك، ثم أسقط استبداد محمد مرسي، قادر على خوض الثورة مرة أخرى ضد هذا الاستبداد المحتمل الجديد للجيش.

خ)ـ إن إزاحة محمد مرسي من رئاسة الجمهورية لا تعني بالضرورة إقصاء تيار الاخوان المسلمين من الحكم. وإنما تعني منعهم من بناء هيمنتهم الطويلة الأمد على السلطة، وعلى الدولة، وعلى مؤسساتها. فقد عبّر مجمل الفاعلين السياسيين، بما فيهم الجيش، على ضرورة **إشراك** "الاخوان المسلمين" في الحياة السياسية للبلاد، عبر آلية جديدة **تفصل بين العمل الديني الدعوي والعمل السياسي**. وما دامت التيارات الاسلامية تحظى بتأييد فئات شعبية هامة، فإنه لا يحق لأي فاعل سياسي أن يتجاهل هذه التيارات الاسلامية، أو أن يحرمها من حق المشاركة في مؤسسات الدولة .

د)ـ وأثناء ممارسته للحكم، **إرتكب الرئيس محمد مرسي، ومعه «جماعة الاخوان المسلمين»، عدة أخطاء** سياسية جسيمة، وتكاثر هذه الأخطاء هو الذي دفع الشعب إلى التمرّد، وعجّل بالثورة. وأبرز هذه الأخطاء ما يلي : عدم التزام «الاخوان المسلمين» باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية؛ عجز في تسيير البلاد؛ كان محمد مرسي "دمية" لمكتب الإرشاد لدى "جماعة الاخوان المسلمين"؛ إعادة إنتاج الاستبداد القديم؛ إقصاء الفاعلين السياسيين الذين يخالفون «الاخوان المسلمين» في الرأي أو في المعتقدات؛ الميول إلى فرض حكم الفرد الواحد؛ تصرف الرئيس مرسي كزعيم لتيار واحد، وليس كرئيس لكل المصريين؛ استغلال الدين في السياسة؛ تبرير مواقف سياسية بإرادة إلاهية؛ تهجّم الرئيس مرسي على استقلالية القضاء؛ وقام مرسي بانقلاب على المحكمة الدستورية؛ وغيّر النائب العام؛ وأصدر إعلانا دستوريا

يتناقض مع الدستور؛ لجأ الرئيس مرسي إلى تحصين قراراته؛ عجز في مجال إدارة سيناء؛ عجز في توفير البنزين والكهرباء؛ يشتكي الفاعلون السياسيون من أن «الاخوان المسلمين» كانوا يتّفقون معهم على أشياء ثم يَفعلون أشياء أخرى مُخَالِفة؛ إتهام «الاخوان المسلمين» بممارسة المُراوبة والكذب؛ حتى "حزب النور" السلفي يشتكي من انتهازية «الاخوان المسلمين»؛ «الاخوان المسلمون» يَحْلُمُون بإقامة «نظام خلافة إسلامية» في مصر؛ المسئولون في الدولة الذين ينتمون إلى «الاخوان المسلمين» يعطون الأسبقية لخدمة مصالحهم الحزبية الخاصة على خدمة مصالح عموم الشعب؛ إتخاذ إجراءات قمعية متعددة؛ قتل عدد من الشبان أمام قصر مرسي؛ تزوير بعض الانتخابات؛ جمع الرئيس مرسي في يده سلطات كثيرة؛ محاولة بناء دولة دينية بدلا من دولة مدنية؛ محاولة "أخونة" الدولة عبر تعيين أنصار الاخوان في الوزارات والمحافظات؛ تحدث مرسي عن إمكانية مشاركة مصر في «الجهاد»[15] في سوريا إلى جانب التيارات "الاسلامية" بهدف إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد؛ إثارة طائفية السنّة ضد الشيعة؛ أثار مرسي احتمال اللجوء الى عمل عسكري لمنع بناء سدّ تبنيه إثيوبيا على نهر النيل؛ المخاطرة بإشراك الجيش في صراعات في المنطقة دون التشاور مسبقا مع قيادة الجيش؛ إلى آخره.

<u>يتضح ممّا سبق ما يلي</u> : 1) أن الثورة تحدث دائما ضد شرعية قانونية أو انتخابية قديمة. 2) أن التقيّد المطلق بشرعية قانونية أو انتخابية قديمة يُعدم إمكانية قيام أية ثورة سياسية. 3) عندما تحدث ثورة جديدة فإنها تأتي بشرعية

[15] في 16 يونيو 2013، نظم في القاهرة لقاء جمع عددا من الفقهاء، دعوا فيه «للجهاد» في سوريا.

قانونيـة أو انتخابيـة جديـدة. 4) أن الشـرعية القانونيـة، أو شـرعية الانتخابـات، تكـون قائمـة مـا دام الشـعب راض عن الأوضـاع الموجـودة، أو منصـرف إلى أعمالـه اليوميـة الاعتياديـة. ***لكن حينمـا يخـرج المسـئول المنتخَب عن حـدود البرنـامج (التعاقد) الذي تعهّد به*** *أمام الناخبين*، *أو* ***حينما يثـور الشـعب ضـد تـدبير أو سياسـات هـذا المسـئول*** *المعـني*، ***فـإن الشـرعية القانونيـة، أو شـرعية الانتخابـات، تصـبح فـورا متجـاوزة، بـل لاغية***، فـترجع الكلمـة للشـعب، ***ويغـدو الشـعب من جديـد هـو المصدر الوحيد للسيادة، وللسلطة، وللقوانين، وللمشروعية.***

<u>خلاصة هذه المسألة</u> : المجتمـع يتطـور باسـتمرار، ويعيش أزمنة متوالية ومختلفة. وكل زمـان (من بين أزمنـة المجتمـع) لـه شـرعيته. في زمـان السـلم، أو الاسـتـقرار، تـقوم شـرعية القـانون، أو شـرعية الانتخابـات. وعنـدما يحتـدم الصـراع الطبقي، أو تتـأزم أوضـاع المجتمـع، تنهض حركـات ثوريـة، أو تنـفجر ثورة سياسية وثـقافية، فتسقط شرعية القانون السابقة، وتبطـل شـرعية الانتخابـات الماضـية، وتـقوم مقامهـا شـرعية الثورة الجديدة، فتحقـق الثورة طموحاتها، وتشـيّد هـذه الثـورة مؤسسـات نظـام سياسـي جديـد. ثم تستنـفد الثـورة مهامهـا، وتتجسّـد شـرعية الثـورة الحديثـة في قـوانين جديـدة وثابتـة، وتحل محل شرعية الثورة المنتهية شرعية قانونيـة جديـدة، أو تـعوّضها شـرعية الانتخابـات الحديثـة. وهكـذا دواليـك. هكـذا يتطور المجتمع. وهـذا مبـدأ، أو قـانون آخـر، من بين القـوانين التي تتحكّم في تطور المجتمع[16].

---

[16] في مجـال القـوانين الـتي تتحكم في تطـور المجتمـع، أنظـر الكتـاب التـالي (باللغة الفرنسية)، ويمكن تنزيله بالمجان من مدونة الكاتب :
Abderrahman Nouda, "Le Sociétal", Édition de l'auteur, téléchargeable à partir du site : http://LivresChauds.Wordpress.Com

(هذا الجزء [شرعية الانتخابات أم شرعية الثورة] حُرّر في يوم الخميس 11 يوليوز 2013، ونشر فورا على الانترنيت).

2.10 - على من يمكن أن يعتمد الشعب ؟

مثل الثورات القديمة، تُبيّن الثورات الحديثة في كل من تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، أن **كلّ شعب مُضطر إلى الاعتماد على نفسه** فقط. بينما **الاتّكال** على مُساعدة دول أجنبية، يؤدّي دائما إلى **فقدان السّيادة الوطنية**. وَيَفتح المجال لكي تتدخّل القوى **الإمبريالية**، فَتعْبث بمكوّنات المجتمع وخيراته. ويستحيل أن تَتَحَقق مصالح شعب مُحدّد، إذا لم يُنجز هذا الشعب هو بنفسه مصالحه. والتّجارب التاريخية تُثبت أن مجمل تدخّل الدّول الإمبريالية (مثل فرنسا، وإنجلترا، والولايات المتّحدة الأمريكية، وغيرها) في بلدان العالم الثالث، كان دائما في جوهره في مصلحة تلك الدّول الامبريالية، وليس في مصلحة الشعوب المُستهدفة. وظلّت هذه الدّول الإمبريالية تساند وتدعّم الحكّام المستبدّين في بلدان العالم الثالث.

وفي بداية الأحداث الثورية في تونس، ومصر، سارعت الدول الإمبريالية إلى محاولة إنقاذ الحكّام المُستبدّين[17]، نظرًا لكونهم

[17] في 12 يناير 2011، أي يومان قبل سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في تونس، قرّرت وزيرة خارجية فرنسا "مِيشِيل أليُو ماري" [*Michèle Alliot Marie*]، تسليم قنابل مسيلة للدّموع، و مُعدّات، وخدمات، وأسلحة أخرى، إلى نظام زين العابدين بن علي. والهدف هو مُساعدته على قمع المظاهرات، و إخماد الانتفاضة. لكن قوى اليسار في فرنسا انتقدت هذه الوزيرة بشدّة. وفضحت الصحافة الفرنسية أن الوزيرة وعائلتها قضوا عطلة نهاية سنة 2010 في تونس، واستفادوا من امتيازات قدمها لهم مقربون من زين العابدين بن علي. وفي

دُمى طيّعة تخدمها. ولمّا إتضح للقوى الإمبريالية أن هذه الأنظمة الاستبدادية في طور السقوط، أضطرت في آخر الأمر إلى التعبير عن «تعاطفها» مع الجماهير المُعارضة. ولمّا فرضت الثورة انتصارها على الحكّام المستبدّين، ثمّ أطاحت بحكمهم، وجدت الدول الإمبريالية نفسها مرغمة على مُسايرة نتائج هذه الثورات. وحاولت التّأثير في توجّهاتها المستقبلية.

وفي **ليبيا**، أسرعت الدول **الامبريالية** الرئيسية في "**حلف شمال الأطلسي**" (NATO) إلى التدخّل، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا. ووَفّرت **حظرًا جوّيا** شاملا ضد طائرات معمّر القذّافي. ودمّرت فعلاً معظمها. وذلك ليس بسبب حُبّها للجماهير اللّيبية، ولا رغبةً في حمايتها من قصف هذه الطّائرات، ولا لأنها تكثرث لانتهاك حقوق الانسان. لكن **الأسباب** الرئيسية التي دفعتها للتدخل هي **أولاً** أن دّول هذا الحلف أرادت الحصول مقابل هذه الخدمة الحربية، فيما بعد الثورة، على **عُقود امتيازية** في مجال النفط الليبي. وذلك ما حدث فعلاً. وهي **ثانيا** أنها تحمل كرهًا قديمًا خاصا ضد الزعيم معمّر القذافي. وهي **ثالثا** أنها تريد تحطيم العتاد الحربي الموجود في ليبيا (مثلما سبق أن فعلت في العراق). وهي تعلم أن كل العتاد الذي **تدمّره**، سوف **تعيد بيعه** فيما بعد إلى ليبيا الغنية بالنفط. والدّليل على أهمية النفط في تفسير تدخّل الدول الإمبريالية في ليبيا، هو أنها لم تتدخل بشكل مُمَاثل، لا في تونس، ولا في مصر، ولا في اليمن (وهي كلها لا يتوفّر فيها النفط أو الغاز بكميّات هامّة).

أمّا في **سوريا** التي يوجد فيها نفط وغاز بكميات محدودة جدّا، فإن روسيا والصين ساندتا في البداية نظام بشّار الأسد،

27 فبراير 2011، قدّمت هذه الوزيرة استقالتها من الحكومة الفرنسية.

وذلك في إطار **مُقاومتهما، أو منافستهما، للدول الإمبريالية** الغربية. خاصة وأن هذه الدول الإمبريالية الغربية **تُحْكِم سيطرة تامّة** على مجمل منطقة الشرق الأوسط. بعد ذلك أخذت الصين تبتعد عن قضية سوريا، لأن الصين تركّز على قضاياها الداخلية، وتتلافى التورّط في أي صدام خارجي مع الدول الغربية. بعد ذلك، استمرت روسيا (دون الصّين) في دعم حليفها بشّار الأسد، حتى النّهاية، رَغْم قيامه بجرائم متواصلة ضد الإنسانية.

ورفضت دول "**حلف شمال الأطلسي**" (NATO) مُساعدة الثّوار السّوريين بالسّلاح لكي يدافعوا عن أنفسهم، وعن السّكان. كما رفضت تكرار **تدّخل** مشابه لما قامت به في ليبيا. ولم تكن الدول **الإمبريالية** تكترث بالجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية داخل سوريا. بل منعت هذه الدّول الغربية (عبر قرار لمجلس الأمن التابع لجمعية الأمم المتحدة) بيع أي سلاح، ولو دِفاعي، للثّوار في سوريا. وبرّرت هذه الدول الإمبريالية موقفها ب «خوفها من وصول هذه الأسلحة إلى جماعات إسلامية إرهابية، يمكن فيما بعد أن تستعمل هذه الأسلحة ضد إسرائيل». لأن دوام إسرائيل يهمّ الدول الغربية أكثر ممّا يهمّها الحصول على النفط العربي.

واضطر الثّوار في سوريا إلى الاكتفاء بالسّلاح البسيط الذي يشترونه في **السّوق السوداء**، أو يغتنمونه من جيش بشّار الأسد. واتّضح أن الدول الإمبريالية وإسرائيل، يريدون استمرار **الحرب الأهلية** داخل سوريا، ولو عبر استمرار **حرب الإبادة الجماعية** التي يشنّها الرئيس بشار الأسد ضد شعبه. لأن الأمنية الأساسية للدول الغربية، ولإسرائيل، هي **تدمير سوريا**، من طرف السّوريين أنفسهم، لكي تصبح **مخرّبة ومتخلّفة** مثل العراق، الذي دمّره الاحتلال الأمريكي (على الخصوص خلال سنتي 1990 و 2003).

وفي يـومي 4 و 5 مـاي 2013، إنتهـزت إسـرائيل فرصـة الحـرب الأهلية الدائرة داخل سوريا، وتدخّلت طائراتها لكي تقصف وتدمّر منشـأة للبحـوث العلميـة، ومسـتودعًا ضـخما للصّـواريخ الطويلـة المدى، داخل العاصمة دمشق.

وأرادت كـذلك الإمبرياليـة الغربيـة إيقـاع الثـوار السـوريين في **التبعية** للدول الغربية، عبر وعدهم بمساعدات سخية. ولم تـقبل الـدول الغربيـة تـقديم بعض المُسـاعدات الفـعلية، والشـحيحة، و«غير القِتالية»، إلى الثّوار في سوريا، **إلاّ بعـد مـرور عـامين على بدايـة الحـرب الأهلية**، أي حينمـا إتّضـح أن الثّـوار السّـوريين أصبحوا قريبين من الانتصار على جيش بشّار الأسد. وربّما لأن الإمبرياليـة تحبّـذ أن لا أن يُنْسـب انتصـار الثـورة في سـوريا إلى الثّوار السّوريين وحدهم.

وبعد عامين من الحرب الأهلية، بما فيها من **قنبلة بطـائرات** «الميغ»، و**بصـواريخ** «اسْكُود»، وب «براميـل المتـفجرات»، وبما فيهـا من **تـقتيل جمـاعي وعشـوائي**، وتخـريب للمبـاني، وللبـنى الحتيـة، أصـبحت مجمـل قـوى المعارضـة مضـطرة إلى مناشـدة الدول القوية في العالم، وخاصة منها الدول الغربية، لكي تساعدها، أو لكي تتدخل في سـوريا، أو لكي تـفرض حظـرًا جويـا، أو ممـرات آمنة، أو لكي تمدها بسلاح دفاعي.

ورغم كل المعانات المأساوية التي يعانيها شعب سوريا وقـواه الثورية، فإنه في حالـة إذا مـا تخلّت فـرق «الجيش الحُر» السـوري على مبدأ **الاعتماد على النـفس**، وفي حالـة إذا مـا إعتمـدت على مساعدات الدول الإمبريالية، أو الأنظمة العربية الرّجعية، فإن هـذا السّلوك سيكون خطأ استراتيجيا جسيمًا.

2.11 - هل أطروحة "المؤامرة" صحيحة ؟

إدّعى البعض أن هـذه "الثـورات" الـتي حـدثت في البلـدان العربيـة، خلال سـنتي 2011 و 2012، إنمـا هي مجـرد "**مُـؤامرات أجنبية**". وينسـبون هـذه "المُؤامرات"، تـارة إلى الولايـات المتحـدة الأمريكية، وتارة إلى المملكة السعودية، وتارة إلى إمارة قطر، وتارة إلى إسرائيل، وتارة إلى إيران، أو إلى خليـط بينهم. وقـد لجـأ نظـام بشار الأسد هو أيضا إلى تفسير الحـراك الشـعبي في سـوريا بكونـه مجرد "مُؤامرات أجنبية"، وذلك بهـدف تـبرير قمعهـا. لكن كـلّ من تتبّـع بِدقّـة أحـداث هـذه الثـورات، أمكنـه أن يُلاحـظ أن القـوى الأجنبيـة، أو الإمبرياليـة، كـانت **تـفاجأ** بمـا يقـع داخـل هـذه المجتمعات الثائرة. وأنـه مهمـا كـانت محـاولات القـوى الخارجيـة للتّـأثير في هـذه التطـوّرات، فـإن **قـوى هـذه الشـعوب الدّاخليـة، كـانت هي الـتي تحسم**، في آخـر المطـاف، وعلى الأرض، في تطورات الأحداث.

وطرح بعض المناضلين أن «المملكة السعودية، وإمـارة قطـر، هي التي تُؤَطّر هته الثورات». وطـرح مناضـلون آخـرون أن «القـوى الإمبريالية تتحكّم بشكل تام في تطور هذه الثورات العربية». وهذا تصـوّر مُبـالغ فيـه، وغـير سـليم. والواقـع ينـفيه. من الأكيـد أن مخـابرات الـدول الإمبرياليـة تـعمل داخـل البلـدان العربية[18]، وتجمع المعلومات، وتحـاول التـأثير على التطـورات الكـبرى. ومن الأكيـد أن القـوى الإمبرياليـة تتمنّى، أو تحـاول، توجيـه هـذه

[18] عندما صرح رسميا مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، في 23 مـاي 2013، أن دولتـه متأكـدة من أن قـوات النظـام السـوري استخدمت الأسلحة الكيماوية (غاز السارين)، وأن ما يتراوح بين 100 و150 سوريا قتلوا أثناء هذه الهجمات الكيماوية، فإن هذا التصريح كان ينبني على المعلومات التي جمعتها الاستخبارات الأمريكية داخل التراب السوري.

التطوّرات. لكنها لا تنجح في ذلك إلا نادرًا، أو جزئيا، أو مؤقّتًا. والمُراقب الذي يتتبّع هذه التطوّرات بشكل دقيق ومتواصل، يمكن أن يُلاحظ كَمْ أن القوى الإمبريالية تفاجأ في كثير من التطوّرات. وحتى حينما تنجح الإمبريالية في التأثير، فإن تأثيرها يبقى محدودًا، أو مؤقّتًا. وعلى خلاف بعض الأطروحات، ليست «الإمبريالية هي التي تدخّلت لتنصيب الأحزاب "الإسلامية" في السّلطة». بل الجماهير الأقل تمدرسًا، أو الأقل ثقافة، أو المُحافظة، هي التي منحت، وبشكل سادج، غالبية الأصوات في الانتخابات غلى تلك الأحزاب "الإسلامية".

2.12 - ما هو دور وسائل الإعلام ؟

ظهر في ثورتي تونس ومصر، أن **وسائل الإعلام الرقمية الحديثة** (Télévision, Internet, Blogs, Facebook, Twitter, SMS, ...)، يمكنها أن تُساهم بقدر كبير، كوسائل لتبادل الأخبار، والصور، والأفكار، والمعلومات. كما يمكنها أن تُساهم في **تعبئة** أصناف مُعيّنة من الجماهير (خاصة الشباب المتعلم، وبعض الفئات الطبقية الميسورة). وميزة هذه الوسائل الإعلامية الحديثة أنها **تعمل كعنصر يُسَرع وثيرة التفاعلات** داخل المجتمع.

2.13 - هل القمع ينجي الدولة من الثورة ؟

يَتّضِح في ثورتي تونس ومصر، أن لجوء نظام استبدادي إلى **قمع وسحق قوى اليسار**، خلال سنوات أو عُقود مُتوالية، لا يُنجي هذا النظام من حدوث الثورة المُجتمعية، في حالة إذا ما نضجت بما فيه الكفاية شروط انطلاق هذه الثورة المُجتمعية. بل يمكن

أحيانًا للقمع الشرس أن يُعجّل تناميَ سخط الشعب، أو أن يُسَرّع انتشار الحركة الثورية. **وحينما تتعاون، وتتكامل، أو تتوحّد، قوى اليسار، تكبر حظوظ نجاح الثورة**. ويَسْهُل التحاق الجماهير بصفوفها. أمّا حينما تتشتّت قوى اليسار، أو تنشطر، أو تتفتّت، أو تتنافر، فإن حظوظ نجاح الثورة تَضْمَحِلّ إلى أن تُصبح مُنعدمة.

2.14 - أي دور للجيش في المجتمع ؟

يَتّضح جَلِيّا في تجارب تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، أن الأنظمة الاستبدادية لا تُبالي بإعداد **الجيش** للدّفاع عن الوطن، ضد العدوان الخارجي، أو الإمبريالي، وإنما تكتفي بتعبئته لاستعماله عند الحاجة، لاضطهاد المُعارضين، أو لقمع الحركات الثورية، أو لإخماد الانتفاضات، أو لإطفاء التمرّد الشعبي.

ومهمة الجيش الأساسية هي الدّفَاع الوطني، وليست هي تدبير القضايا السياسية أو الاقتصادية للبلاد. وَكُلَّمَا كان الجيش هو القُوَّة الوَحِيدَة في المُجتمع التي ***تَحْتَكِرُ التَنْظِيم*** (أي في حالة غِيَّاب أحزاب مَدَنِيَة سياسية جماهيرية، قَوِيَّة، وتَقَدُّمِيَة، أو ثَوْرِيَة)، يُصْبِحُ مِن السَّهْل على ***قِيَّادة الجيش*** أن تَسْتَوْلِيَ على السلطة السياسية، وأن تَحْتَكِرَهَا. وكل جيش يصل إلى السُّلطة السياسية، يتحوّل إلى شبه حِزْب سياسي رَأْسَمَالِي، وَمُحَافِظ، وَيَمِينِي، واسْتِبْدَادِي، وَرَدِيء، وَفَاسِد. فَيَسْهُل على القوى الإمبريالية أو الاستعمارية أَن تَتَحَايَلَ على قيادة الجيش. ومنذ أن يستولي الجيش على السلطة السياسية، فإنه لا يقبل أبدًا التَخَلّيَ عنها. وكل جَيْش يَتَحَوَّلَ إلى حزب سياسي يَحْكُمُ البِلَاد، سواء

بانـقلاب أم بانتخابـات، يُصْـبِحُ حَتْمًـا رَدِيئًا، وَمُتَخَلِّـفًا، على كِلَا المُسْتَوَيَيْن السياسي، والعسكري. فَلَا يقدر هذا الجيش على إنجـاز لَا مهمة الدفاع الوطني، وَلَا مهمّة التدبير السياسي لِلمُجتمع. وَكُـلّ الجيـوش العربيـة الـتي اِسْـتَوْلَت على السُـلْطَة السياسـية، أَغْـرَقَت بِلَادَهَـا في الاسـتبداد، والفسـاد، وَالتَخَلُّف، أو الانحطـاط، مثلمـا حدث في مَصْر، وسوريا، والعـراق، والسـودان، وليبيـا، والصـومال، والجزائر، وموريطانيا، الخ. وَكُلَّمَا حَـوَّلَ الضُـبَّاطُ الجيشَ إلى حـزب سياسـي سِـرّي يَحْكُمُ البلادَ، فَـإِنَّهُم سَيُسِـيئُون إلى وَطَنِهِم، وإلى أنفسـهم. وَسَـيَغْرَقُون حَتْمًـا في الاسـتبداد، والفَسَـاد، والـرَّدَاءة، والتَخَلُّف.

وفي حـالتي تـونس ومصـر، كـان الجيش يتميّـز نسـبيًا بحمـل **عقيدة** وطنية. فلمّا أمر الحُكّام المسـتبدون الجيشَ بالمشـاركة في قمـع المتظـاهرين الثـائرين، رفض الجيش تطـبيق هـذه الأوامـر، أو بَـيَّـنَ تحفّظـه على تنـفيذ قمـع الجمـاهير الثـائرة. ولكن، إذا لم يشارك الجيش في قمع الثورة، فإنه في نفس الوقت، لم يُدَعّمها، أو لم يُغلّبها.

ويَتّضح في تجـارب مصـر، وليبيـا، واليمن، وسـوريا، والجزائـر، وموريتانيـا، أنـه كلّمـا وصـل **الجيش** إلى السـلطة السياسـية، فإنـه يصبح مُتشبّثًا بها، ولا يقبل أبدًا التّخلي عنها، إلاّ إذا أزاحتـه ثـورة شـعبية (مثلمـا يحـدث في مصـر، وسـوريا). فـالجيش غـير مُؤهّـل لتدبير المُجتمع. و**حكم الجيش يؤدي دائما، وفي آخر المطـاف، إلى نظـام سياسـي اسـتبدادي** (مثلمـا حـدث في مصـر، واليمن، والعــراق، وليبيــا، وســوريا، والســودان، والصــومال، والجزائــر، وموريتانيـا، الخ). والحـلّ هـو أن تكـون الدولـة مَدنيـة ديمقراطيـة، عـبر حَصـر دور الجيش في الـدّفاع الوطـني، وإخضـاعه للسّـلطة السياسية، ومنعه من الوصول إلى السّلطة السياسية.

2.15 - لماذا يمكن أن تتحوّل الدولة إلى نَقِيضها؟

لِنَتَسَاءَلْ : هل الحفاظ على السّلطة السياسية لدى حَاكم مُعَيّن (مثل معمّر القذافي في ليبيا، أو بشّار الأسد في سوريا، أو علي عبد الله صالح في اليمن) يُبرّر تقتيل الشعب ؟ نعرف أن الدّور الأصلي للدولة، وللجيش، هو طبعًا خدمة الشعب. لكن يمكن أن تأتي ظروف خاصة، تتحوّل خلالها الدولة إلى نَقِيضها، فتلجأ إلى اضطهاد الشعب، وإلى تقتيله. وفي حالتي ليبيا وسوريا، تعلّمنا التجربة أنه **من الممكن أن يَفقد الحُكّام المستبدّون رُشْدهم**، وأن يلجأوا إلى التّحدّي، وأن يتصرّفوا كالأحمق، أو كشخص مُختل العقل. فعندما تخوض الدولة حربًا حقيقية ضدّ الشعب المُعارض، أو الثائر، ألاَ يعتبر هذا السلوك حُمقًا ؟ ألا يُعتبر قصف الأحياء السكنية بالطائرات، وقنبلتها بمدافع الهاون والصّواريخ، وممارسة القتل الجماعي العشوائي، نوعًا من الحُمق ؟ كَيْف نُصَنّفُ مثلا سُلوك نظام بشّار الأسد الذي قتل قرابة 70 000 مواطن خلال سنتي 2011 و 2012 ؟ أليست جرائم ضد الإنسانية ؟ ألاَ تشكّل ليبيا وسوريا نموذجًا لهذا الحُمق، أو الاضطراب النفسي، الذي يمكن أن يُصيب الحُكّام المُستبدّين ؟ ألاَ يُحتمل أن تتكرّر مثل هذه الظواهر في بلدان أخرى ؟

(وقد كان زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، أكثر ذكاءًا بالمقارنة مع مُعمّر القذّافي في ليبيا، ومع حافظ الأسد في سوريا. لأن الأولين فَهِمَا بسرعة أن الثورة الصّاعدة

اكتسبت كل حظوظ النجاح، فَقَبلَا التَنَحّي عن السّلطة. بينما الثَانِيَّيْن لم يَفْهَمَا ذلك، حيث تَشَنّجَا في مواقف تَحَدّ بَلِيد، وأَمَرَا الجيش بأن يسحق الشعب الثّائر).

فعندما يحتدم الصراع السياسي، **يمكن أن يأمر الحَاكم المُستبدُ الجيشَ بتقتيل الجماهير** المُتظاهرة، أو المُنتفضة، أو الثّائرة، حتى وَلَوْ بقيت احتجاجات الجماهير سِلميّة. وقد رأينا أن المُستبد مُعمّر القذافي، ثم حافظ الأسد، لم يتردّدا في الزّجّ بالجيش، ليس فقط لتقتيل المُتظاهرين المُعارضين، أو الثّائرين، ولكن أيضًا لإبادة السّكان الذين يشكّ المُستبدّ في أنهم يحتضنون الثّوار، أو يَأْوُونَهم، أو يُساندونهم، أو يتعاطفون معهم، أو يتعايشون فقط معهم في نفس المكان.

وفي **سوريا**، كنّا نرى يوميا، عبر قنوات التلفزة، أن مظاهرات متعدّدة وحاشدة، كانت في البداية سلمية. وظلّت خلال عدة شهور هذه المظاهرات تطالب سِلميًا بإسقاط النظام. وبدلاً من أن يهرب بشار الأسد مثلما فعل زين العابدين بن علي في تونس، أو أن يتنحّى عن السلطة مثلما فعل حسني مبارك في مصر، دخل بشار الأسد في تحدّ مطلق، ضد الجماهير الثائرة. ورفع أنصاره شعار «إمّا الأسد، أو لا أحد»، ثم شعار «إمّا الأسد، أو نحرق البلد» ! ومنذ البداية، ادّعَى حافظ الأسد أن المُتظاهرين هم مجرد «جماعات صغيرة من الإرهابيين، مُرتبطين بتنظيم القاعدة» ! ثم سَلّح ضدّهم العناصر«البَلْطَجية»، و«الشبّيحة». ومنذ شهر مارس 2011، أخذ بشار الأسد يستعمل الجيش لمُطاردة، واعتقال، وتعذيب، وتقتيل المُتظاهرين والمُعارضين.

ودعّمت روسيا والصّين بشّار الأسد، خوفًا من تكرار سِيناريو تدخّل "حلف شمال الأطلسي" (NATO) في ليبيا، واستحواذ بعض دول هذا الحلف على نفطها، وعلى موقعها الاستراتيجي. فلمّا

أُضطرّ المُعارضون في سوريا إلى الدّفاع عن أنفسهم عبر استعمال الأسلحة الخفيفة، لجأ حافظ الأسد إلى قنبلتهم بِقنابل "الهاون"، وبِرَاجمات الصّواريخ، وبالدّبابات، ثمّ بالمِرْوَحيات، ثم بطائرات "المِيغ" النفّاثة.

وحينما أصبح جنود بشار الأسد عاجزين على مُقاتلة الثوار بشكل مُباشر على الأرض، أخذ جيش بشار الأسد يُقَنْبل من بعيد المُدن، والقرى، والأحياء، بالطّائرات الحربية، وَبِ "بَرَامِيل المتفجرات"، ثم بِقنابل الفُسْفُور الأبيض، ثم بِالقنابل العنقودية. وكان القصف العشوائي يُهدّم البيوت والعمارات على عائلات بأكملها. واستعمل جيش بشار الأسد الغازات السّامّة (غاز السّارين المؤثر على الأعصاب) ضد مدينة حِمْص. ثم لجأ بشار الأسد إلى استعمال صورايخ "اسْكُود" التي يصل مداها إلى 300 كيلومتر، وقصف بها مدينة حَلَب، ودمّر المدن والأحياء التي يتّهم سكانها بإيواء الثوار. بينما هته الجماهير هي بريئة من الثوار.

وكانت منظمات حقوق الإنسان تُحصي في كل يوم أزيد من 100 قتيل. وبعد مُرور قرابة عامين على هذه الحرب الأهلية، قدّر الخُبراء المُتتبّعون لأحداث سوريا عدد القتلى ب 70000 قتيل. ويُقدّر عدد المُهجّرين في الداخل وفي الخارج بقرابة 4 مليون شخص. فهل يستحق بقاء بشّار الأسد في السلطة كل هذه التّضحيات ؟

ونتذكّر أن ملك المغرب السّابق الحسن الثاني (الذي حكم المغرب خلال 38 سنة، بين سنتي 1961 و 1999)، كان هو أيضا، كُلّما تظاهرت الجماهير ثائرةً، لا يتردّد في إعطاء أوامره **للجيش**، لكي يستعمل إطلاق النار على المُحتجّين، أو المُنتفضين، أو الثّائرين. وَقَدْ وَقَع ذلك مثلا خلال مُظاهرات أو انتفاضات في يناير 1959، وفي 23 مارس 1965، وفي 3 مارس

1973، وفي 20 يونيو 1980، وفي بداية يناير 1984، وفي 19 ديسمبر 1990. ولم تكن الانتفاضات تدوم في غالب الحالات سوى يومًا أو يومين. وقد سبق للملك الحسن الثاني أن طرح نظرية جديدة في هذا المجال، حيث قال في إحدى خطبه أن «المذهب المالكي في الإسلام يُبيح تقتيل الثّلث الفاسد من الشعب، لإنقاذ الثّلثين الباقيين». ومن هذه الزاوية، يتشابه ملك المغرب الحسن الثاني مع الرئيس السوري بشّار الأسد.

وهل في المستقبل، **يمكن أن تحدث في المغرب حرب أهلية**، مثلما حدثت في سوريا، أو ليبيا ؟ الجواب، مع الأسف، هو نعم ! وقد تنبّأت الملكية في المغرب، في عهد الملك الحسن الثاني، ثم في عهد خلفه، بإمكانية إقدام الشعب على المُطالبة بتغيير النظام الملكي الذي يحكمه، فَسَطّرت في دستور 1996، وكذلك في دستور 2011، فصولاً تُحرّم ذلك بشكل مطلق. والفصل 7 من الدستور الحالي (دستور سنة 2011)ـ يقول : «لا يجوز أن يكون هدف [الأحزاب هو] المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي (...)». ويضيف الفصل 64 من الدستور: «لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان (...) ما عدا إذا كان الرأي المعبّر عنه يجادل في النظام الملكي (...)». وفي باب مراجعة الدستور، يُضِيف الفصل 175 : «لا يمكن أن تتناول المراجعة [أي مشروع مراجعة الدستور] الأحكام المتعلّقة بالدّين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة (...)». وكلّما كان مواطنو شعب مَحرومين من حقّ نقد، أو تغيير، النظام السياسي الذي يحكمهم، فإن هذا الشعب يصبح مَسلوبًا من سيادته على نفسه، ومن حقوق المواطنة، ومن الحرية، ومن الديمقراطية، ومن حقوق الإنسان. وهذا الرفض المُسبق، والمُطلق، لنقد، أو لتغيير، النظام السياسي القائم، يعني، ويُؤكّد، أنه إذا ما أقدم الشعب المغربي

على مُحاولة تغيير النظام السياسي، فإنه سوف يجابه بكل الوسائل، بما فيها الجيش، وأسلحة الدّمار الشّامل (مثلما حدث في ليبيا في سنة 2011، وفي سوريا في خلال سنتي 2011 و 2012). وإذا كانت نيّة الحُكّام مخالفة لذلك، فَمَا عليهم إلاّ يكتبوا ذلك بوضوح في الدستور.

2.16 - هل خلق أحزاب مُوالية للدولة يقيها من الثورة ؟

يَتّضِح في ثورتي تونس ومصر، أن لجوء النظام الاستبدادي القائم إلى **خلق أحزاب مُوالية** له، تُباركه، وتُبايعه، وتُسانده، وتُأَثّث مشهد ساحته السياسية، خلال سنوات أو عُقود، لا ينجي هذا النظام من حدوث الثورة، في حالة إذا ما نضجت، بما فيه الكفاية، شروط اندلاع هذه الثورة.

2.17 - هل شكل الدولة هو الذي ينتج الديمقراطية ؟

يَتّضح من تجارب تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، والبحرين، والجزائر، وموريتانيا، أن **شكل النظام السياسي (ملكية أو جمهورية) ليس هو الذي يحسم في وجود الديمقراطية أم لا**. حيث يمكن أن توجد جمهورية برلمانية استبدادية (مثل حالة مصر، أو اليمن، أو سوريا، أو الجزائر)، كما يمكن أن توجد ملكية برلمانية ديمقراطية (مثل حالات إنجلترا،

وهولندا، وأسبانيا، وبلجيكا، والدّانمارك، واليابان، والسّويد، والنّرويج، ونْيُو زِيلاندا، إلى آخره). فشكل النظام السياسي (ملكية أو جمهورية) إنما هو الوعاء. بينما يمكن أن يكون مضمونه، أو محتواه، إمّا الاستبداد، وإمّا الديمقراطية.

2.18 – ما علاقة شعوب شمال إفريقيا بالبلدان العربية ؟

على خلاف بعض **التيارات الأمازيغية**، والتي تدّعي أحيانًا أن «شعب الأمازيغ في شمال إفريقيا لا تربطه أية علاقة بالشعوب العربية في الشرق الأوسط»، بَيّنت الثورات في تونس، ومصر، واليمن، وسوريا، إلى آخره، أن كلّ الجماهير في شمال إفريقيا، سواءً كانت أمازيغية، أم عربية، أم غيرهما، **تتجاوب بشكل خاص، وتتفاعل بشكل عميق**، مع مجمل ما يحدث في مجمل البلدان المسلمة، أو الناطقة بالعربية، في عموم الشرق الأوسط. والعكس موجود أيضًا. وتفاعلُ هته الجماهير في شمال إفريقيا، مع مُجمل "الشعوب العربية" في المشرق، يَفُوق تفاعلها مع أية شعوب أخرى في العالم. واندلاع الثورة، بشكل شبه مُتزامن، في خمسة بلدان "عربية" (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا)، هو دليل على **وجود تعاطف إنساني، وترابط سياسي، وثقافي**، بين مجمل هذه البلدان.

2.19 – من أية قِيَم ننطلق، من الطائفية، أم من المواطنة والإنسانية ؟

تُبيّن تجارب مجمل هذه الثورات (في تونس، ومصر، إلى آخره)، أن كلّ نضال سياسي يكون مُنطلقه هو المُواطنة، أو الإنسانية، وهدفه هو الديمقراطية، يمكن أن يستقطب عموم الشعب، وأن يحظى بتعاطف شعوب العالم، وأن يحقق الانتصار، وأن يُعمّم الحقوق الإنسانية الأساسية. أمّا النضالات السياسية التي يكون منطلقها هو **القبيلة، أو الجهة، أو العشيرة، أو الطائفية الدّينية، أو الطائفية العِرْقية، أو الطائفية الإثْنِية** (éthnie)، فإن مآلها، في آخر المطاف، هو الحرب الأهلية، و "التطهير العرقي" (ethnic cleansing)، والإبادة الجماعية، والأزمة المستفحلة، والإنحسار (bloquage)، والتّخلّف، والإنحطاط (مثلما يحدث بشكل مأساوي من وقت لآخر في لبنان، ويحدث خاصة بشكل مُدمّر في العراق)[19].

وبعدما غزت الإمبريالية الأمريكية العراق (في سنة 2003) (وذلك بمباركة كثير من الأنظمة العربية التّبعية، وبشكل معاكس لمعاهدات جامعة الدول العربية)، غرست أمريكا **الطائفية** بالقوّة في العراق. واستُبدل الوطن العراقي بالقبيلة، أو العشيرة، أو الصّحوة، أو التّبعية للشّيوخ، أو لعلماء الدين. وأصبحت نتيجة هذه الطائفية هي تقسيم العراق إلى ثلاثة دويلات : شيعية، وكردية، وسنّية. مع ما يُصاحب ذلك من ضعف، وانحطاط،

(19) Voir le chapitre ‘Ethnies et communautés, imazighen et arabes’, dans le livre «Le Politque», de A. Nouda. On peut le télécharger à partir du site ‘http://LivresChauds.Wordpress.Com’.

لمجمل هذه الدويلات. وقد تنتشر عدوى الطائفية إلى سوريا، والأردن، وغيرهما. وهذا هو ما تغتبط له إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، وعموم الإمبريالية الغربية. والإستراتيجية السّرية لعموم الإمبريالية الغربية، هي منع الشعوب العربية أو المسلمة من التوحّد، ومن بلوغ مستوى نوعي في التكنولوجيات، أو من تحقيق تنمية اقتصادية هامّة.

وعلى خلاف ميل بعض القوى نحو الطّائفية، رأينا مثلاً في مصر، أو في سوريا، رأينا كيف يتوحّد في النضال السياسي الثوري، المسلم والمسيحي، القِبطي والشّيعي، العربي والكردي، اليزيدي والآشوري، الكَلْدِيّ والآرامِي، الماروني والأرميني، الدُّرزي والإسماعيلي، إلى آخره. بل القاعدة العامّة هي أن ***مجمل دول العالم تتكوّن من قوميات، وديانات، وتيارات، مختلفة.***

وفي غالب الحالات، تتحوّل التيارات الطّائفية، أو العرقية، أو الإثنية، تتحوّل إلى حركات إنفصالية، ثم تخوض الكفاح المُسلّح، بهدف انتزاع استقلال وطني، وتظنّ أن الشّرط للاستمتاع بحقوق المواطنة الأساسية، هو صفاء الكُتلة الإثنية (éthnie)، وانشقاقها عن كلّ الإثنيات المُخالفة. بينما التجارب تُؤكّد أن هذا الشرط ليس، لا كافيًا، ولا ضروريًّا. بل تُؤكّد مجمل التجارب التاريخية العصرية، أن الحل العقلاني، هو المُساهمة في بناء الدولة المدنية، المبنية على أساس المُواطنة الواحدة والمُوحّدة، وعلى أساس الديمقراطية، وحقوق الإنسان للجميع. لذا نخاف على بعض التيارات الأمازيغية في شمال إفريقيا، أن تنحرف عن القيم الإنسانية، أو أن تسقط في متاهات "الطائفية العِرقية، أو الإثنية".

2.20 – ما هو الشّعار المرحلي الملائم ؟

من وقت لآخر، وفي تفاعل مع ثورات تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، يُلحّ بعض مناضلين "حركة 20 فبراير" على حمل **شعار «إسقاط النظام»**. فَمَتَى يصبح هذا الشّعار مقبولاً ؟ بعض المناضلين المُتحمّسين يريدون من "حركة 20 فبراير" أن تحمل فورًا شعار «إسقاط النظام». (بل ذهب البعض الآخر إلى حدّ طرح أن «الهدف الرّاهن هو الانتقال إلى الاشتراكية»، و«إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج»). كأن هؤلاء المناضلين يعتقدون أن حمل شعار "إسقاط النظام" هي مسألة إرادة فقط. أو كأنهم يظنّون أنه يكفي أن يتفق المتظاهرون على ترديد شعار "إسقاط النظام"، لكي يصبح فورًا سقوط النظام القائم شيئًا ممكنا.

لكن هؤلاء المناضلين لا يدركون أن **الشروط الموضوعية** لحمل هذا الشّعار لم تنضج بعد بما فيه الكفاية. لأن الظروف المجتمعية الموضوعية، ومدى نضجها، هي التي تُحدّد الشعار المناسب للفترة، أو للمرحلة المعنية. ومَا دام عدد المتظاهرون في مدن كبيرة (مثل الدار البيضاء) يُحصى بمئات الأشخاص، وليس بمئات الآلاف، أو بالملايين، فسيكون من قبيل التّسرّع، أو التّهوّر، حمل شعار "إسقاط النظام".

وكلّ تّسرّع في حمل شعارات سابقة لأوانها، يمكن أن يضعف "حركة 20 فبراير". لأن العديد من المواطنين، قد يعتبرون مثلا أن حمل شعار "إسقاط النظام"، في الوقت الحالي، هو سابق لأوانه، أو مُتهوّر، أو مُغامر، أو مُتطرّف. الشيء الذي قد يدفعهم إلى الشّكّ في النّضج السياسي لِ "حركة 20 فبراير"، أو إلى مغادرتها، أو إلى الابتعاد عنها. لأن تهوّر، أو تطرّف، بعض المناضلين المشاركين في "حركة 20 فبراير"، يساهم في إضعاف هذه الحركة.

وحينما ستصبح غالبية الشعب واعية، أو مُقتنعة، بضرورة "إسقاط النظام"، أو مُتَجرّئة على حمله، فإن حمل هذا الشعار سيغدو تلقائيا، ومقبولاً من طرف مجمل الحركات النضالية. أمّا إذا كان عدد المتظاهرين يُحصى بأعداد صغيرة، فإن الشّعار العام، والكافي، يبقى هو : «الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، إسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد». وهذا الشعار العام يساعد على تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين. ويهدف إلى حثّهم على الانخراط في النضال الجماهيري المُشترك. كما يهدف إلى رفع مستوى استعداد هته الجماهير إلى درجة عُليا من النضال الثوري. والمُهم هو أننا نرفض أي «سقف» كان، ولا نقبل أية «خطوط حمراء»، سواءً في فكرنا، أم في نضالنا من أجل الديمقراطية. بل نبقى مَرنين، ومُنفتحين على كلّ التطوّرات التي تصبح معقولة، أو مستعدّين لكل الاحتمالات التي تغدو ناضجة، في تاريخنا الحالي.

——— * ——— * ———

3 - ما هي العوامل التي تعُوق قيام الثورة ؟

من خلال التجارب، نعرف ما هي الشروط التي يَصعب فيها، أو يُستبعد خلالها، أن تحدث ثورة مُجتمعية. ومنها مثلا الظروف التالية :

3.1 ـ إذا كان الاقتصاد في حالة ازدهار مُتواصل، خلال سنوات أو عُقود متوالية. [لكن يجب الانتباه إلى محدودية هذه القاعدة العامّة. فمثلاً في تونس، ومصر، كانت نسبة نمو الاقتصاد عادية، أو حسنة نسبيا (قبيل اندلاع الثورة)، ورغم ذلك انفجرت

الثورة. وكانت ليبيا أيضا تستفيد من ارتـفاع أثمـان البـترول على الصـعيد العـالمي، الشـيء الـذي سـمح لهـا بتوزيـع الريـع النـفطي، وشراء السلم الاجتماعي، ورغم ذلك انطلقت فيها الثورة].

3.2 ـ إذا كان الفكر السّائد في المجتمع جامـدًا، أو محافظًـا، أو غارقا في الاستلاب (aliénation)، وإذا كانت، في نـفس الوقت، القوى السياسية التـقدمية في حالة ضعف، أو تخلّف.

3.3 ـ إذا كـان القمـع، أو إرهـاب الدولـة، شـديدًا، أو مطلقًـا، وكـانت في نـفس الـوقت الجمـاهير تبطن (intérioriser) الخضـوع والخوف.

ـ إلى آخره.

4 - ما هي العوامل التي تُشجّع على الثورة ؟

الظـروف الـتي يكـون فيهـا قيـام الثـورة ممكنًـا، منهـا مثلا مـا يلي :

4.1 ـ حينمـــا يتـــعرض الشـــعب طـــويلاً إلى الاضـــطهاد، والاستغلال، والتـفْقِير، والتّهْمِيش، والغشّ، والإهانة.

4.2 ـ حينما تغرق الدولة في الفساد، والاستبداد، والانحلال.

4.3 ـ حينما يتميّز الهرم الدّيمُوغْرَافي (pyramide des âges) بنسبة عالية من الشباب (ما بين 15 و30 سنة)، الذين لا يجـدون لا شغلاً، ولا تمدرسًا جيّدًا، ولا مستقبلاً، ولا تضامنًا مُجتمعيا.

4.4 ـ حينما تكون غالبية جماهير الشعب تَستوعب التـاريخ الحـديث لمجتمعهـا، وتُـدرك وَاقعهـا الحاضـر، وتكـون في نـفس الـوقت تتـوفّر على تصـور للمسـتـقبل الـذي تطمح إليـه، وتكـون متحرّرة من هيمنة الفكر الدّيني (أطروحة القَدَر).

4.5 ـ حينما تصبح الدولة، أو يكون النظام القائم، غير قادر على الاستمرار في استعمال نفس المناهج الماضية في الحكم، وأن تكرار هذه المناهج يثير غضب، أو هياج، جماهير الشعب.

4.6 ـ حينما ينكشف العجز التّام للقوى السياسية المحافظة، ولا تقدر على تقديم حلول مقبولة للمشاكل العويصة للبلاد.

4.7 ـ حينما تفقد الأجهزة القمعية قدرتها على إرهاب الشعب، ويصبح الشعب قادرًا على الاحتجاج، بالرغم من وجود القمع.

4.8 ـ حينما تكون قوى الثورة تتقارب فيما بينها، وتتعاون، وتتكامل، وتُحسّن مؤهّلاتها، أو تنمّي قدراتها على مُعالجة التناقضات الداخلية للبلاد. وتكون في نفس الوقت هذه القوى الثورية تحظى بدعم معنوي من طرف غالبية الشعب. وحينما تكون كذلك قوى الثورة تتحلّى بقدر كاف من الأخلاق النبيلة الجديدة (مثل قيم النضال، والجرأة، والتضحية، ونكران الذات، والتضامن، والتواضع، والعِفّة، والإبداع الفكري والسياسي، إلى آخره). وأن تكون في نفس الوقت مُتحرّرة من الرّذائل القديمة (مثل الأنانية، والفَرْدَانية، والزعامية، والشّرَه، والانتهازية، والنفاق، والانتفاعية، إلى آخره).

4.9 ـ حينما تتوفّر قوى الثورة على تصوّر مُفصّل، أو متكامل، للمجتمع البديل الذي تطمح له، وتكون مُؤهّلة لإتّخاذ المبادرات الثّاقبة، في اللحظات المُلائمة، وأن تتوفّر على قدر كاف من المُثابرة، والإصرار، لإنجاح الثورة.

——— * ——— * ———

5 - ما هي مهام اليسار المُستعجلة ؟

نوجز المهام المُستعجلة المقترحة على قوى اليسار بالمغرب في ما يلي :

5.1 ـ إلتزام ***أحزاب اليسار*** الأربعة بالمغرب (وهي : حزب الاشتراكي الموحّد، حزب الطليعة، حزب النهج، وحزب المؤتمر الاتحادي) بـ ***"قاعدة النضال الجماهيري المُشترك"***. ومعنى هذه ***القاعدة*** هو أن : ***كل حزب من بين أحزاب اليسار يُفكر في القيام بنشاط نضالي، أو نقابي، أو سياسي، أو ثقافي، يلزمه، قبل أن يشرع فيه، أن ينسّق مع أحزاب اليسار الأخرى، بِهَدَف أن يُصبح هذا النشاط المُبرمج مشتركًا، أو مُوحّدًا، فيما بين كل أحزاب اليسار الأربعة، أو فيما بين أكبر عدد ممكن منها.***

5.2 - ***توحيد أحزاب اليسار*** الأربعة بالمغرب (على شكل حزب واحد، أو جبهة يسارية، أو تحالف ثوري، أو غيرها). ويجب الحرص على أن ينخرط في هذا الحزب الموحّد الأحزاب، والجماعات، والتيارات، والأفراد, (وليس فقط الأحزاب) المناضلة الثورية المؤهّلة للعضوية فيه.

5.3 ـ العمل على تطوير ***مفهوم الحزب***، وتجاوز ***المنطق الحزبي الضيّق*** القديم.

5.4 ـ العمل على أن يكون المسئولون الرّئيسيون في الحزب الموحّد المنشود مُحترفون، وليس هُوّاة، بمعنى أن يتحرّروا من عملهم المهني الخاص، وأن يكونوا ***متفرّغين للعمل السياسي*** والنضالي، وذلك خلال مدة تحمّلهم لتلك المسئوليات.

5.5 ـ العمل على أن تكون ***المدّة الزمنية (mandat) لتكليف كل مسئول*** داخل الحزب المُوحّد المُقبل تنحصر في

سنتين فقط. حيث لا يُسمح بِتحمّل مسئولية رئيسية ثانية إلاّ بعد مُضيّ سنتين على تولّي المسئولية الأولى.

5.6 ـ رفض العمل بأسلوب التّيارات، لأنه ينحرف بسهولة كبيرة نحو تكوين جماعات مُتميّزة بأشخاصها وليس بأفكارها، ولأنه يقوي الحلقية (sectarisme)، ويُؤَجّج العصبية الضّيقة[20].

5.7 – فتح وتنظيم ***مدرسة مشتركة لتكوين أطر أحزاب اليسار***، تكون مُشتركة فيما بين مجمل أحزاب اليسار الأربعة.

5.8 ـ انخراط كل أحزاب اليسار الأربعة في عمل مشترك ودؤوب، يهدف إلى ***وضع مشروع دستور ديموقراطي*** مشترك. وغاية هذا العمل مُتعدّدة، ومن أهمّها : تقارب أطر قوى اليسار، تقريب وجهات النظر السياسية المتواجدة داخل مختلف أحزاب اليسار، ووضع تصور مشترك ملموس للنظام السياسي البديل الذي تتمنى أحزاب اليسار إقامته في المغرب. ثم التعريف بهذا المشروع الدستوري، وحثّ الجماهير على تبنيه والمطالبة به. ويمكن فيما بعد جمع التوقيعات المساندة لهذا المشروع.

5.9 ـ الانخراط المشترك في ***تطوير الفكر السياسي*** التقدمي، وإبداع فكر سياسي جديدي، يكون أكثر ملائمة لواقع المغرب، ولظروفه، ولطموحات شعبه.

5.10 ـ حث أحزاب اليسار ومناضليها على ***الانخراط بكثافة في كل «نضال جماهيري سِلمي مُشترك»***، (***مثل "حركة 20 فبراير"***)، والعمل على تأطيره، وتطويره، والارتقاء بمستوى أدائه وفعاليته.

---

[20] أنظر مقال "في النضال الجماهيري المشترك، هل نعمل كجماعات أم كأفراد ؟". ويمكن تحميله من الموقع (http://LivresChauds.Wordpress.Com).

5.11 – ضرورة مساهمة مجمل قوى اليسار في صيرورة خلق مناخ مُلائم ***لِتقارب, وتعاون، وتكامل، كلّ القوى التقدمية*** بالمغرب التي تعاني من اضطهاد النظام القائم. وأسمّي هذا الأسلوب «منهج توحيد الطّاقات الثورية». وهذا المنهج هو ضروري، لأن تفرقة القوى التقدّمية هي التي تُبِيح استمرارية نظام الفساد والاستبداد. ولأن ترجيح موازين القوى لصالح الشعب يتطلّب بالضرورة تآزر وتعاون كلّ القوى التقدمية. ولأن ***تحقيق طموحات الشعب نحو الحرية، والكرامة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، يقتضي بالضرورة أن تتقارب، وأن تتعاون، وأن تتكامل، مُجمل القوى التقدمية، وأبرزها : القوى اليسارية أو الثورية، والحركات النّسْوِية التقدمية، والحركات الحقوقية التقدمية، والحركات الأمازيغية التقدمية، والحركات الإسلامية التقدمية، والحركات الجهوية التقدمية المُطالبة بِجِهَوِيّة مُوَسّعة، وما شابهها.***

——— * ——— * ———

6 - لَوْحَة تُلَخِّصُ أوضاع الأنظمة العربية، بين سنتي 2010 و 2012.

نوع البلد أو الدولة	النظام السياسي وميزاته	الحُكّام	نمط الحِراك الشعبي	النتيجة
تونس، مصر، اليمن،	استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة.	جاءوا من الجيش، عبر انقلاب.	نضال جماهيري سلمي مشترك، مع بعض الأحداث العنيفة.	إسقاط رأس النظام الاستبدادي، ثم الصراع السّلمي حول مضمون النظام البديل.
ليبيا، سوريا،	استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة خفيّة.	جاءوا من الجيش، عبر انقلاب.	نضال جماهيري سلمي مشترك، ثم كفاح مسلّح مُمتد.	إسقاط رأس النظام الاستبدادي، ثم الصراع السّلمي حول مضمون النظام البديل.
الأردن، البحرين، المغرب، ..... الجزائر، موريتانيا،	استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة ..... استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة.	ملكية، أو سلطنة، أو إمارة، وراثية. .... جاءوا من الجيش، عبر انقلاب.	نضال جماهيري سلمي مشترك. ..... نضال جماهيري سلمي مشترك.	تذبذب أو تعثّر النضال من أجل المُواطنة والديمقراطية ..... تذبذب أو تعثّر النضال من أجل المُواطنة والديمقراطية.

نوع البلد أو الدولة	النظام السياسي وميزاته	الحُكّام	نمط الحِراك الشعبي	النتيجة
السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عُمان،	استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة خفية.	ملكية، أو سلطنة، أو إمارة، وراثية.	استغلال ريع النفط. مجتمع مُحافظ. رُكود، جمود، تخلّف.	غياب أو ضعف النضال من أجل المُواطنة والديمقراطية.
السودان، الصومال،	استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة.	جاءوا من الجيش، عبر انقلاب. تيارات إسلامية.	غليان مُبعثر. ارتباك، ضياع، تخلّف، مرتبط بتيارات إسلامية، أو انفصالية.	غيّاب أو تعثّر النضال من أجل المُواطنة والديمقراطية.
العراق	طائفية، استبداد، قمع، جهل، فساد، بطالة.	صدّام حسين جاء من حزب البعث، تَلَتْه دُمَى من صُنع أمريكا الغَازِية.	غليان مُبعثر. عنف مُدمّر. ارتباك، ضياع، انحطاط، مرتبط بتيارات إثنية، أو طائفية، أو إسلامية، أو عَمِيلة للغُزاة.	غيّاب أو تعثّر النضال من أجل المُواطنة والديمقراطية.
لبنان	الطائفية	توافق طائفي عَسِير.	غليان مُبعثر. ارتباك، ضياع، مرتبط بتيارات إثنية، أو طائفية.	غيّاب أو تعثّر النضال من أجل المُواطنة والديمقراطية.

ملاحظة : لا تتناول هذه اللّوحة فلسطين، وادجيبوتي، والقُمُر.

(عبد الرحمان النوضة[21]. حُرّرت الصيغة الأولى لهذا الفصل في يوم الخميس 14 فبراير 2013. ونشرت فورا على الأنترنيت، على مدوّنة الكاتب. ثم عدّلها الكاتب مرات عديدة).

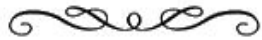

[21] حُرّرت هذه الوثيقة في يوم الخميس 14 فبراير 2013. وعُدّلت عدّة مرات. وتحتوي على مضمون العرض الذي قدمه عبد الرحمان النوضة، خلال النّدوة الفكرية التي نظمتها "حركة 20 فبراير" بالدار البيضاء، حول موضوع «الحراك الشعبي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، في يوم السبت 16 فبراير 2013، بمقر الحزب الاشتراكي المُوحّد.

الفصل 2:
كَيْفَ نُنْجِحُ مُظَاهَرَةَ الجَماهِير

منذ بداية سنة 2011، تَحُثُّنَا الثورات الجارية في بعض البلدان العربية (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا)، وكذلك "حركة 20 فبراير" بالمغرب، تَحُثُّنَا إلى **مراجعة، أو تدقيق، الكثير من أفكارنا المألوفة**.

النضال السياسي هو عمل يهدف إلى **تغيير المُجتمع**. وتغيير المجتمع في اتجاه التقدّم المُجتمعي، لا يمكن أن يتحقق بأساليب عمل عَفْوية، أو تِلْقائية، أو عشوائية، أو اعتباطية، أو مُرتجلة، أو مُتَهَوّرة، أو فَوْضوية. فَلِكَيْ نقوّي حظوظ نجاحنا في تغيير المجتمع، يلزمنا **أن ندرس المجتمع بِطرق عِلمية ودَقيقة**. كما يلزمنا أن نُرَاعِي في نضالاتنا السياسية الجماهيرية العُلومَ، أو **القواعدَ، التي تتحكّم في تطور المُجتمع**. والوثيقة الحالية تستعرض بعض "القواعد" (أو القوانين) التي تُحدّد حظوظ نجاح أو فشل أحد الأساليب النضالية الأساسية، وهذا الأسلوب النضالي هو "المُظاهرة الجماهيرية". وتهدف الاقتراحات، أو الأُطْرُوحات، المُدرجة في هذه الوثيقة، إلى الرّفع من مستوى فعالية "المُظاهرة الجماهيرية". ولا يكفي أن يلتزم بهذه القواعد المناضلون المسئولون أو القياديون فقط، بل يلزم أن يعرفها كل المناضلين المُساهمين في هذا النضال، وأن يأخذوها بعين الاعتبار في كل تحرّكاتهم النضالية.

1) مُقَوّمات النّضال

ما يمنع الجماهير من مقاومة الاستبداد، هو على الخصوص : بقاء المواطنين غارقين في **الفَرْدَانِيّة**، أو **الأنانية**، أو في **الخوف** من قمع الدولة. فَلاَ تستطيع الجماهير أن تتجرّأ على النضال ضد نظام استبدادي ما دام المواطنون غارقين في أساليب تفكير فَرْدَانِيّة، أو أنانية، أو انتهازية، أو حَلَقِيّة. ينبغي تشجيع المواطنين على الثقة في قوّة الشعب. يجب أن نَحُثّهم على فهم أن قُوّات القمع هي "نمر من ورق" بالمقارنة مع الشعب. كما يلزم تشجيع المناضلين والمواطنين على **التعاون** فيما بينهم، وعلى **التّضامن**، وعلى **التّكامل** فيما بينهم، وعلى **الثقة** فيما بينهم، وعلى **التّوَحُّد** من خلال **النضال العملي المُشترك**. أخطر الأشياء على الشعب : إثنان، هما أولا تَشْتِيت قواه التقدمية، وثانيا الخوف المبالغ فيه من قُوّات القمع.

2) تفاصيل المُظاهرة التي يجب إعدادها

لا يكفي أن تقَرّر جماعة من المناضلين تنظيم مُظَاهرة جماهيرية لكي تنجح تِلْقَائيا هذه المُظاهرة. ولو كانت مُبرّرات هذه المظاهرة مشروعة، أو مَنْطقية، أو مُقنعة. يجب على الجماعة الدّاعية إلى مُظاهرة جماهيرية **أن تفَكّر جَيّدًا في جميع تفاصيل** هذه المُظاهرة، و**خلال مُدّة كافية** من الوقت، وأن **تُهَيّئ جميع اللّوَازِم** الضرورية لنجاح المُظاهرة.

ونَذْكُر من بين **قضايا المُظاهرة التي يلزم دراستها** بعناية كبيرة : 1) التاريخ، 2) الوقت، 3) المكان، 4) المَسار (أي الطريق

الذي تسلكه المُظاهرة)، 5) الشّعارات، 6) المطالب، 7) أسلوب المسيرة، 8) شكل الوقفة، 9) الفِرْقَة أو الفِرَق التي تُسَيّر المُظاهرة في ميدان حدوثها، 10) تحديد الجماهير التي تعنيها هذه المُظاهرة، والتي يُتَوَقّع أن تُشارك فيها، 11) اختيار وسائل الإتصال المُلائمة لإخبار هذه الجماهير المعنية بالمُظاهرة، 12) الأساليب الفنية في التظاهر، 13) فِرَق الإعداد للمُظاهرة، 14) تمويل النفقات (اللّوجِسْتِيكية) الضّرورية، 15) الحملة الإخبارية (لإخبار الناس بالمظاهرة)، 16) مُختلف أشكال تعبئة الجماهير المَدعُوّة للتّظاهر، 17) الإتّصال بالمُؤسّسات والهيئات المَدعُوّة للمُشاركة في المُظاهرة، 18) إقناع الأحزاب والنقابات والجمعيات والشّخصيات بالمشاركة، 19) مكبرات الصَّوْت، 20) المنشورات، 21) اللاّفِتَات، ومن يتكلّف بحملها، 22) فرق ضبط التّنظيم، 23) فرق الدّفاع السّلمي عن المُظاهرة، 24) فرقة المُستعجلات الأمنية، 25) فرقة الإسعافات الطّبية الأوّلية، 26) وسائل النقل، 27) تصوير أو توثيق المُظاهرة، 28) تهيئ التغطية الإعلامية للمظاهرة، 29) كَيْفِيَّة التعامل مع الصحافة، 30) كَيْفِيَة التعامل مع قوى القمع، 31) كَيْفِيَة التعامل مع "البَلْطَجِيّة"، 32) كَيْف تتفرّق المُظاهرة، 33) تجميع الأدوات المُستعملة، واسترجاعها بعد نهاية المظاهرة، 34) تقييم المظاهرة السابقة، 35) استخلاص الدّروس من المظاهرة السابقة، إلى آخره.

3) الحملة الإعلامية حول المُظاهرة

ولتوضيح الفكرة، لنفحص مِثالاً واحدًا (من بين القضايا المُشار إليها في الفقرة السابقة)، وَهُو عُنْصُر واحد فقط من بين

عشـرات العناصـر الضـرورية لتهيئ المُظـاهرة : وهـو **الحملـة الإخبارية**، أو الإعلامية، اللاّزمة لإيصال خـبر تنظيم المُظـاهرة إلى **الجماهير المعنية بهذه المُظاهرة**.

والتجربة تُبَيّن أن المُدّة الضـرورية **لإخبار الجمـاهير المعنيـة بهـذه المُظـاهرة** لا يجـوز أن تـقِلّ عن أسـبوعين أو ثلاثـة. لأن إيصال الخبر بطيء، ويتطلّب وقتا كافيا.

وخلال هذه المُدّة، يجب النضـال بهـدف الاسـتعمال المُكَثّف لكـل وسـائل الإعلام المُتاحـة، ومنهـا : التّلفـازات (ولـو كـانت أجنبيـة أو للغـير)، الإذاعـات، الجرائـد (كـل الجرائـد)، الإنـترنيت {بجميـع إمكانياتـه، من مواقـع إلكترونيـة (Sites)، ومُـدَوّنات (Blogs)، وشـبكات اجتماعيـة (Réseaux sociaux)، ورسـائل (E-mail)، إلى آخـره}، المُلصـقات الحائطيـة، اللاّفتـات، المنشـورات، "الفراشات" (Flyers، أي منشـورات صـغيرة الحجم)، تـداول الخـبر داخـل مختلـف المُؤسسـات (الإعلام، الأحـزاب، النـقابات، الجمعيات)، وكذلك انتشار الخبر من شخص إلى آخر (عبر التّبْليغ الشفوي)، إلى آخره.

وكل مناضل (أو مجموعة من المناضلين) تَكَلّف بإحـدى هـذه المهام، يجب أن ينجزها كاملـة، وفي الـوقت المُحَـدّد لهـا، وبـدون أدنى تهاون.

فإذا استطعتَ مثلا، خلال 15 يوما، أن تُوصِل الخبر إلى قُرابة خمسين ألـف شـخص من بين الجمـاهير المعنيـة بهـذه المظـاهرة، فلا يحقّ لك أن تَنْتظر مُشاركة أكثر من قُرابة ألفي شخص. أما إذا اسـتطعتَ إخبـار قرابـة 5 ملايين شـخص من هـذه الجمـاهير المعنيـة، آنئـذ يحـق لـك أن تنتظـر مُشـاركة قرابـة عشـرين ألـف شخص. أما إذا أخبرتَ فقط ألف شخص، فلا يحقّ لـك أن تنتظـر

حضور أكثر 100 أو 200 شخص. تُبيّن هذه المُعطيات تأثير **الحملة الإخبارية** على مدى نجاح المُظاهرة.

4) إنجاح المُظاهرة الجماهيرية يستوجب تجاوز المنطق الحزبي الضّيّق

مثلما نَحْتاج لجميع أنواع المُواطنين لتكوين شعب، نحتاج كذلك **لجميع أنواع المناضلين**، لإنجاح مُظاهرة الجماهير. ولِكَي تنجح مظاهرة الجماهير، يلزم أن يُشارك فيها أكثر ما يمكن من المناضلين، المُنتمين إلى مُجمل الأحزاب التقدمية، والتيارات، والجماعات، والجمعيات، الموجودة في البلاد. ونحتاج كذلك إلى المُواطنين التقدّميّين غير المُنتمين، أو غير المُتَحَزّبين، ودون إقصاء أي فاعل سياسي تقدمي. الشيء الذي يتطلب **تجاوز المنطق الحزبي الضَّيّق**. كما يتطلب تجاوز "**عصبية**" الجماعات، أو التيارات، أو الذاتية الشخصية.

يجب أن لا ننسى أنه، في المرحلة الحالية، لا يستطيع أي حزب سياسي، ومهما كان، أن يَنْجح هو وحده في تنظيم "مظاهرة جماهيرية حاشدة". هل باستطاعة أي حزب كان في المغرب أن يخلق حركة نضالية جماهيرية مثل "حركة 20 فبراير" ؟ لا، هذا غير ممكن. بل "حركة 20 فبراير"، بطابعها الشبابي أو التلقائي، هي التي خلقت مناسبة نضالية تلتقي فيها العديد من الأحزاب والتيارات المُختلفة. لأن الحزب يُفَكِّر بمنطق حزبي ضيّق، وهذا المنطق الحزبي يبقى في غالب الحالات محدودًا في دِينَامِيكِيّته. لذا يجب **أن تتعاون مجمل الأحزاب** التقدّمية لكي يحظى مشروع هذه المظاهرة بحظوظ كافية للنجاح.

زيـادة على ذلـك، يجب أن نعـرف أن الجمـاهير تميـل إلى **الهروب من الأنشطة النضالية التي تكون ذات طبيعة حزبية ضيّقة**، أو التي ينظمها حزب واحد، أو حزبان. أمّا إذا دعى مثلا إتلاف من الأحـزاب، أو النـقابات، أو الجمعيـات، المُتـعدّدة، والمُتَنوّعة، إلى نشاط نضالي، فإن عامّة الجماهير تـقبل بسهولة نسبية أكبر أن تُشارك فيه. لأن **الجماهير تـفضّل الأنشطة التي يكون المُشاركون فيها مُتنوّعون ومتـعدّدون**. كما أن الجماهير تقبل بسهولة نسبية أكبر المشاركة في الأنشطة النضالية التي **لا** تكون ذات طابع حزبي. أما الأنشطة النضالية التي تتحوّل إلى طقوس لتمجيد حزب مُحدّد، أو لتعظيمه، أو لتقديسه، فإن الجماهير تنفر منها، ولا تقبل العودة إليها مرة أخرى.

ولكي تكون مشاركة الجماهير في المُظاهرة قويّة أو فعّالة، يجب على كل مناضل مشارك في المظاهرة **أن يدافع أولا وقبل كل شيء على مصالح الشعب، وليس على المصالح الضيقة الخاصة بحزبه، أو بتياره، أو بجماعته**. الهدف هو تَمَتع الشعب بالحرية، وبالكرامة، وبالعدالة، وبالديمقراطية، وبالشّغل، وبالتّنميّة. أما الحزب، **أي حزب كان، فهو ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما هو مجرد وسيلة سياسية** من بين العديد من الوسائل النضالية المُتكاملة.

وهذا الطرح ليس ضدّ الأحزاب، ولا يدعو إلى إلغاء دورها. على عكس ذلك الظن، فإن الأحزاب التقدّمية، بقدر ما تعمل بروح مَرِنَة، دون السقوط في المنطق الحزبي الضّيّق، تصبح الجماهير ميّالة أكثر إلى تقدير هذه الأحزاب، أو إلى احترامها، أو تبنّيها، أو الإنخراط فيها. فتتقوّى هذه الأحزاب التقدمية، ويصبح دورها أكثر فعالية في المجتمع.

5) كَيْفَ نَتلافى تَفريق المُظاهرة عند انطلاقها

يمكن أحيانا أن تُشكّل لحظة بداية انطلاق المُظاهرة فترة ضعف. وقد تحاول قوى القمع استغلال هذا الوقت الخاص لتمنع المظاهرة بالقوة. فتلجأ قوى القمع إلى الهجوم على المتظاهرين، وإلى تفريقهم بطريقة عنيفة، وتضربهم بالهراوات، أو تُطاردهم عبر الشوارع، أو تعتقل مؤقتًا بعض المناضلين البارزين لضربهم، أو لترهيبهم.

ولتلافي فشل المظاهرة في مثل هذه الحالات، نُحَضّر قَبْلِيّا المظاهرة لكي تسلك الأساليب التّالية : (أ) يجب على المتظاهرين أن يحرصوا على أن يلتقوا في مكان انطلاق المظاهرة، وفي الوقت الدقيق المُحدّد لها، **بأعداد تفوق بكثير** عدد عناصر قوى القمع المُرتقبة. (ب) يجب على المتظاهرين أن يحرصوا على أن يأتوا إلى مكان انطلاق المظاهرة **من جهات مختلفة**، وعبر شوارع متعدّدة. (ت) حينما تحاول قوى القمع تفريق المتظاهرين بالقوة، يحرص المتظاهرون على **عدم تشتيت صفوفهم**. ويحرص المُتظاهرون على **البقاء في مكان المظاهرة، ويرفضون مُغادرته**. ويحرصون على **البقاء على شكل جماعة واحدة، كبيرة، ومتماسكة**. (ث) ويقوم المتظاهرون **بحركة دائرية** في ساحة التّظاهر، ودون مُغادرتها. (ج) إذا برزت عناصر بوليسية تتميّز بِعُدْوَانيّتها، تُطَوّقها جماعة كبيرة من المناضلين، فتخاف هذه العناصر البوليسية على نفسها، وتنقص من عُدْوَانِيّتها. (ح) كُلّما أحسّت عناصر قوى القمع بأنها جماعة كثيرة العدد، ومتماسكة، فإنها تشعر بالقوة. فتميل إلى الهجوم، وإلى استعمال القوّة، والعنف. وعندما تحسّ عناصر قوى القمع بأن عددها يَقِلّ عن عدد المُتظاهرين، أو عندما تُحِسّ أنها مُشتّتة، أو محاصرة من

طـرف عـدد كبـير من المتظـاهرين، فإنهـا تشـعر بالضـعف، أو بـالخوف، وتميـل في هـذه الحالـة إلى السّـكينة، أو المُهادنـة. فلا تتراجع قوى القمع إلا حينما ترى أن المتظـاهرين يتـفوّقون عليهم بالعدد، وبالتنظيم، وبالعزيمة، وبالإصرار على التظاهر.

6) كَيْـف نُحَوَّل قمع المُتظاهرين إلى مكاسب في صالحهم

قـد يحـدث أحيانـا أن قـوى القمـع تـعرف أخبـارا كثـيرة عن المُظاهرة، قبل وقوعهـا. وقـد تـعلن منعهـا. فتحضر قبـل الموعـد المُحَـدّد إلى مكـان المظـاهرة، وتـأتي بقـوات مُتنوّعـة، كثـيرة، ومُجهّزة. وتمنع انطلاق المظـاهرة. وتلجأ إلى تـفريق المُتظـاهرين بالقوة، فَتُهاجم المتظاهرين، وتُشَـتّت جماعـاتهم، وتلاحقهم حيثمـا تجمّعـوا في الشـوارع المُجـاورة، وتضـربهم بـالهراوات، وتُصـيب مُتظـاهرين مُتـعدّدين بِجـروح، أو بِكُسُـور. وتعتـقل آخـرين. وقـد يستـغرب الكثـير من الحاضـرين والمُراقـبين من لجـوء الدولـة إلى هـذه القـوة المُفرطـة. وقـد يـدينون أسـاليب البطش، أو القمـع، أو القهر.

وحتى في مثل هذه الحالة التي تَمنع فيها قوى القمع المظاهرة من الانطلاق، فإن المظاهرة لا تـعَدّ بالضـرورة فاشـلة، أو مضـيعة للوقت. لماذا ؟ لأن **محاولة التظـاهر المقموعة تـفضح الطبيعـة القمعية للدولة** ! ولأن لجوء الدولة إلى استـعمال أسـاليب قمعيـة غـير مُتكافئـة مـع الحركـات النضـالية السّـلمية يَكْشِـف الطبيعـة الاستبدادية لهذه الدولة. ولأن منـع الشـعب من حقّـه في التظـاهر، أو حرمانـه من حقّـه في التـعبير عن آراءه، يـفضح أن هـذا النظـام السياسي القائم يُمارس إرهاب الدولة على الشعب ! فكل مظاهرة

مقموعة تعد نقطة سلبية ضدّ الدولة. وهذا مكسب إيجابي يُعدّ في صالح الحركات النّضالية. لكن بشرط أن يتّخذ مُنظمو المُظاهرة مجمل التّدابير اللاّزمة لتصوير قمع المتظاهرين، وإذاعة هذه الصّور على نطاق واسع. وذلك دون الاعتماد على الصّحافيين. وإذا لم يُصوّر المُنظّمون قمع المُتظاهرين، فإنهم لن يستطيعوا فضحه.

زيادة على ذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة لقمع المظاهرات، تُكَلّفها كثيرًا من الجهود، والمتاعب، والنفقات، والوقت، والمُعدّات. فهذا القمع يُرهق الدولة، ويُنهكها، ثم يُضعفها. بالإضافة إلى أن سمعة الدولة على الصعيد العالمي تصبح مُشوّهة، ومقرونة بالاستبداد.

وطبقا لهذه الرّؤية، وبالرغم من تعرّض المظاهرة للقمع أو للمنع، يجب على المناضلين أن يستمرّوا في محاولات تنظيم مُظاهرات أخرى مُتوالية، ومُتواصلة، حتى يحققوا مجمل طموحاتهم النضالية.

7) لا تتجاوزوا المستوى النضالي المُتوفّر لدى الجماهير

أثناء كل حركة نضالية، أو مُظاهرة جماهيرية، يجب على المناضلين أن يتذكّروا أن هذه الجماهير (المُشاركة في هذا النضال)، تتكوّن من فئات اجتماعية مُختلفة، تَتفَاوَتُ في مصالحها، وتتمايز في وعيها، و تختلف في اقتناعاتها، وفي درجات استعداداتها النضالية. فلا يصح أن يحاول بعض المناضلين جَرّ هذه الجماهير إلى رفع شعارات من مستوى مرتفع جدا، أو إلى خوض أفعال نضالية جذرية، تتجاوز

اقتناعات هذه الجماهير، أو تفوق استعداداتها النضالية في المرحلة الراهنة.

من الأحسن أن يسير المناضلون حسب قُدُرات الفئات الجماهيرية الأقل استعدادا للتضحية، مع الحرص في كل فترة على **حَثّ هذه الجماهير، شيئا فشيئا، ودون أية مُبالغة، ودون أي تَسَرّع، على الإرتقاء نحو مستوى مُتقدم نسبيا من النضال**. ونُعبّر عن هذه الفكرة بالقول التالي : «سِيرُوا بِخُطَى ضِعَافِكُم» ! أي لا تمشُوا بإيقَاع يكون أسرع، أو أكبر، من خطوات الجماهير العادية، أو الأَقل استعدادا للنضال. وبعد انخراط الجماهير في أسلوب نضالي أوّلي أو ابتدائي، يمكن للمناضلين أن يعملوا تدريجيا على تشجيع هته الجماهير على التَّجَرُّؤ على **خوض نضالات أكثر فأكثر تقَدّما، وذلك حسب تصاعد وعي هذه الجماهير**, وفي ارتباط بتزايد استعداداتها لنضال من مستوى أعلى.

أمّا إذا حاول بعض المناضلين رفع شعارات جذرية، أو حاولوا فرض مستوى نضالي مُرتفع، يفوق الاستعدادات النضالية الحالية للجماهير، فإن هذه الجماهير سوف تهرب من هؤلاء المناضلين، وسوف تَبْتعِد عن ذلك النضال، وقد تعتبر هذه الجماهير أن هؤلاء المناضلين هم صبيانيين، أو مُتطرّفين، أو مُتهوّرين، أو أنه يَنقُصهم النُّضْج السّياسي. ويمكن أن تُحِسّ هذه الجماهير بأن هؤلاء المناضلين يريدون التّلاعب بها، أو أنهم يريدون أن يَزُجُّوا بها في مغامرة غير محسوبة العواقب.

8) نَوعية المُناضل الكُفء، ونوعية المناضل الضَعيف

بغض النظر عن مستوى جَوْدة هذا الحزب أو ذاك، يوجد على العموم **نوعان من المناضلين**. **النوع الأول** يتمتع بخصال حميدة وسَلِيمَة، تُساعده على تجميع، أو تقريب، أو توحيد، أعدادا مُتزايدة من المناضلين، أو من المتعاطفين، أو من الجماهير. فَيُقنعها (ذلك النوع الأول من المناضلين) بسهولة نسبية على الانخراط في حركات نضالية مُوَحّدة، ومُتَزَايِدة الاتّساع.

أمّا **النوع الثاني** من المناضلين فَيتميّز بضعف مهارته السياسية، أو بكون نضجه السياسي ابتدائيا. فتراه يرتكب أخطاء سياسية مُتوالية، مثلا عبر التعالي على الجماهير، أو عبر الطموح إلى بناء زَعَامته الشخصية، أو عبر محاولة جني فوائد مادّية خاصة، أو عبر تصفية حسابات ذاتية، أو عبر إتّهَام مناضلين آخرين باتهامات خاطئة، أو كاذبة، أو مُبالغ فيها، أو عبر تَجْرِيح عواطفهم، أو عبر إقصائهم، أو عبر إهانتهم، أو عبر محاولة خِداعهم، إلى آخره.

النوع الأول من المناضلين تكون له فعالية سياسية ونضالية ناجحة, ويكون مُفيدًا للحركة النضالية العامّة. بينما **النوع الثاني** من المناضلين يبقى يتخبط في صعوبات متعددة، أو في عزلة نسبية، ويتسبّب في أضرار تُضعف الحركة النضالية العامّة.

وعلى خلاف بعض الاعتقادات، فإن جماهير الشعب لا تقبل من أي مناضل، أو حزب، أو حِرَاك سياسي، أن يخالف المبادئ النّبيلة، أو أن يتعارض مع الأخلاق الحميدة، أو مع القوانين العادلة. ف**كل مناضل أو حزب يسمح لنفسه باستعمال التّحَايُل، أو الكذب، أو الغِشّ، أو الخِداع، أو النفاق، في**

علاقته بالجماهير، يكون مآله بالضرورة هو الفشل، والعُزلة. لذا يجب على كل المناضلين أن يَتَحَلّوا بالإستقامة، وبالصِّدْق، وبالنّزاهة، وبالشفافية، وبالنّية البَنّاءة. أما المناضلين الذين يسمحون لأنفسهم باستعمال المُناورة، أو الخِداع، أو الغشّ، أو الانتهازية، فإن الجماهير سوف تُصَنفُهم، آجلا أم عاجلا، ضمن لائحة المُتَخَلّفين، أو المَنْبُوذين، أو المنافقين، أو المُجرمين.

9) مأساوية المُظاهرة العنيفة، وفعالية المُظاهرة السّلميّة.

من قبل، في المغرب، أي ما بين سنوات 1958 و 1990، كانت كل مُظاهرة جماهيرية حاشدة، ذات طبيعة احتجاجية، تحدث في البلاد، إلاّ ويصاحبها ضرب بالحجارة، وأعمال تكسير، وحرق، وتخريب. كأن الشعب لا يعرف من وسيلة للتعبير عن احتجاجه، أو لإبراز غضبه، سوى وسيلة التّكسير، والحرق، والتّخريب. وكانت هذه الأعمال العنيفة تُثير مخاوف السّلطة السياسية، وتحدث الرّعب في الطبقات الميسورة. وحتى جماهير الشعب كانت تتوجّس من العواقب غير المتوقّعة، أو غير المحسوبة، لمثل هذه المظاهرات العنيفة. وكانت السّلطة تبعث فورًا «قُوّات التّدخّل السريع»، وقُوّات الجيش، ببنادقه ومُدرّعاته، وتأمرها باستعمال إطلاق الرصاص، وبدون سابق إنذار، وذلك بهدف إخماد هذه المظاهرة بشكل مُستعجل. فيسقط ضحايا عديدين، بين قتيل، وجريح، ومفقود، ومنكوب، ومعطوب، ومعتقل، ومختف، ومسجون. وكانت السّلطة السياسية تستعمل عنف المُتظاهرين كحُجّة لتبرير منع المُظاهرات، وقمعها، واعتقال المُتظاهرين، والحكم عليهم بأحكام تتراوح عادة بين 5

سنوات و 20 سنة من السّجن النافذ. فكانت مُظاهرة الجماهير تتحوّل إلى انتفاضة عنيفة وسريعة. وغالبًا ما لا تدوم سوى يومًا واحدا أو يومين. فكانت المظاهرة الجماهيرية تُخْمَد بسرعة، بقوة الدّبّابات والرصاص، وقبل أن تحقق أي هدف من بين أهدافها. وفي المغرب، قد سارت على هذا الشّكل عدّة اضطرابات، أو تمرّدات، أو انتفاضات (أو شبه انتفاضات)، منها مثلا : انتفاضات 23 مارس 1965، و 3 مارس 1973 (في خَنِيفْرَة، وكُولْمِيمَة، ودَار بُوعَزّة)، و 20 يونيو 1981، و 1982 في بَرْكَان، ووجْدَة)، ويناير 1984 (في عشرات المُدن)، و 14 ديسمبر 1990.

وعلى خلاف أسلوب تلك المظاهرات العفوية والعنيفة، فإن أسلوب المُظاهرة الجماهيرية السّلمية، يسمح بتنظيمها، ويُتِيح إمكانية عقلنتها، ورفع مستوى فعاليّتها، وإدامتها، وتكرارها، حتى يتحقق على الأقل جزء مهم من بين أهدافها.

لذا، **فَمِن مصلحة الشعب أن يبقى الصراع ضد نظام استبدادي في المجال السياسي السِّلْمِي، وأن لا يتحوّل إلى المجال العنيف**، أو المُسلّح، أو العسكري. (تَذَكّر مثلا السّهولة التي قُمِعَتْ بها الحركات النضالية المُسلّحة خلال سنة 1973 في المغرب. وتذكّر أيضا الخسائر الكبيرة في الأرواح، وفي البنيات التّحتية، التي حدثت في تجربة ليبيا خلال سنتي 2011 و 2012. وتذكّر النتائج المُعقّدة لتدخل حلف "الناتو" [OTAN] في ليبيا. وقَارِن أيضا بين عدد القتلى في ثورة تونس ومصر السّلميتين [بضعة عشرات أو مئات]، وبين عدد القتلى في ثورة سوريا [أكثر من 70 ألف قتيل، دون تعداد الجرحى، والمعطوبين، والمعتقلين، والمختفين قسرًا، واللاجئين]).

أحسن طريقة لمقاومة الاستبداد السياسي، هي خوض **نضالات سلميّة (أي غير عنيفة)، تعبّئ أعدادًا متزايدة من الجماهير، وتتواصل طويلاً، و تدوم أسابيع، أو شهورا مُتتابعة، حتى يَنْحَلَّ النظام المُستبد، أو حتى يَسقط** (مثلما حدث في إيران خلال حكم الشّاه في سنة 1971، أو في تونس، أو مصر, أو ليبيا، خلال سنة 2011). على المتظاهرين والمُحتجين أن يَمْتَنِعُوا عن استعمال الحِجارة، أو السّكاكين، أو التّكْسِير، أو الإحراق، أو أية أسلحة أخرى. و**كل جماعة تُمارس العنف في نضالها، تهرب منها بقيّة الجماهير** العاديّة، فتصبح تلك الجماعة معزولة، ويسهل على الدولة الاستبدادية أن تُطَوّقها، وأن تركّز عليها قِواها القمعية، أو العسكرية، لكي تسحقها، باسم «حفظ الأمن»، أو باسم «مكافحة العنف الخارج عن القانون»، أو باسم «مواجهة الإرهاب». (تذكّر أن الحُكّام المستبدّين أمثال الحسن الثاني في المغرب، ومُعَمّر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن، وبشار الأسد في سوريا، كانوا كلّهم يَدّعون زُورًا أن الجماهير المتظاهرة «مُحرّكة من طرف تنظيمات إرهابية»، أو «تَخْريبيّة»، وذلك بهدف تبرير قمعها بالجيش، وبالسّلاح).

10) السّر في فعالية النضال السّلمي.

السّر في فعالية النّضالات الجماهيرية **السّلمية**، هو أن هذا الشكل من النضالات (غير العنيفة) **يمنع النظام الاستبدادي من تبرير استعمال القوى القمعية، أو العسكرية** (أي العنيفة)، التي يتوفّر عليها. فيصبح هذا النظام الاستبدادي حائرا، ضعيفا، وتصبح قواه القمعية، أو العسكرية، بلا منفعة. ويصبح هذا النظام

الاستبدادي غير قادر على الاستمرار في فرض إرادته، أو تمرير أكاذيبه.

وفي حالة إذا ما أصرّ النظام السياسي القائم على ضرب أو تَعْنِيف المُتظاهرين السّلميّين بقواه القمعية، رغم تمسّكهم بأساليب نضالية سلميّة، فإن هذا النظام يَفضح في هذه الحالة **عدم تقيّده بالقوانين**، ويُبيّن أنه **يسيء استعمال السّلطة**، أو **يُبالغ في استعمال القوة**، ويكشف **استهتاره بحقوق الإنسان**، ويبدي للعيان **عدم التزامه بقواعد الديمقراطية**، و**لا يحترم حق الجماهير في التعبير والتّظاهر**، ويُشوّه سمعته على الصعيد العالمي، ويدفع أعدادًا مُتزايدة من جماهير الشعب إلى استنكار تصرفاته الهمجية، وإلى التنديد بأساليبه الإستبدادية. فيحظى في هذه الحالة المتظاهرون والمناضلون بتعاطف الشعب، ويحصلون على دعمه لهم.

11) كَيْف نُواجه قمع المُتظاهرين ؟

ما العمل إذا أَصَرَّ نظام سياسي استبدادي على قمع المظاهرات الجماهيرية السّلمية بوسائل عنيفة أو عسكرية ؟

أولا، يجب **تلافي مجابهة العنف بعنف مُضاد**، خلال أكبر مُدة مُمْكِنة. وهذا أمر مُمكن، ولو أنه صعب الإنجاز، وقد لا يَتحمّله بعض المناضلين المُفْرِطين في الحماس، أو الذين يستعملون العواطف أكثر مِمّا يستعملون العقل.

ثانيا، يلزم إتخاذ جميع الإحتياطات اللازمة **لتسجيل** كل عملية قمعية عنيفة، بالصورة، وبالصَّوْت، وبالشهود. (ومن هنا تبرز أهميّة تصوير نضالات ومظاهرات الجماهير بالآلات المُصوّرة الرّقمية، سواءً كانت كاميرات علنية أم خَفِيّة. ولجوء البوليس إلى

قمع كل المصوّرين يَفرض بأن تكون **آلات التصوير خفية**). ويجب **فضح هذا القمع** فورًا على شبكة الإنترنيت، على الصعيدين الوطني والعالمي. الشيء الذي يُسهّل تعاطف الرأي العام الدّوَلِي مع الشعب المُنتفض.

ثالثا, يجب إبداع أشكال نضالية، مباشرة وغير مباشرة، لحثّ أفراد القوى القمعية على **عدم تنفيذ** الأوامر القمعية، أو تشجيعها على **التعاطف** مع المتظاهرين، أو على **الانشقاق** عن القوى القمعية، بهدف **الإلتحاق** بصفوف الشعب الثائر. وهذا أيضا أمر مُمكن، ولو أنه بطيء، وَصَعْب التّحقيق.

رابعا، ينبغي **الصمود** والاستمرار في التظاهر السّلمي، رغم همجية القمع، ورغم اعتقال المتظاهرين، ورغم الحكم عليهم بمدد حبسية جائرة، ورغم كل المِحَن الممكنة. لأن استمرار المظاهرات والاحتجاجات السّلمية هو الذي يَفضح الطبيعة الاستبدادية للنظام القائم، ويُسَرّع عملية إضعافه، ويقلّص شرعيته، ويُعمّق تناقضاته الداخلية، ويعمّق عزلته في الداخل وفي الخارج، ويجبره على التراجع، أو يدفعه إلى الانهيار.

12) كَيْف نهزم قمع الدولة الاستبدادية ؟

ما العمل إذا **تَصَلّب أو تعَنّت** نظام استبدادي في رفضه لمطالب الجماهير الحاشدة المتظاهرة ؟ في هذه الحالة، يكفي هذه الجماهير **أن تصمد** في تعْبِئَتها، خلال أسابيع، أو شهور مُتوالية (مثلما حدث في إيران خلال سنة 1971، أو في تونس، أو مصر، أو اليمن، أو سوريا، خلال سنة 2011، ثم خلال سنة 2012). في حالة مثل هذا التعنّت، يجب على الجماهير أن تُواصِل تظاهراتها السّلمية، والحاشدة، لكي تهزم هذا النظام.

عليهـا أن تخـوض **الإضـراب العـام**، أو **العِصـيان المـدني**، أو **الإمتنـاع عن أداء الضـرائب**، أو مـا شـابه ذلـك. لأنـه، بقـدر مـا تَتَوَاصَل المظاهرات الشعبية، السلمية، والحَاشِدة، بقدر ما تتكـاثر نفقات هـذا النظـام، وتتـعطّل أجهـزة الدولـة، وتضعف فـعاليتها، وتَنـفَضِح أكاذيبهـا، وَتَتَوَقّـف آلياتهـا، وتَتَضَـخّم خسـائرها الغـير مرئيـة، وتنهـار شـرعيتها، فتُصـبح الدولـة مُجـبرة على تـقديم تنازلات، أو يصبح رئيسها مجبرا على تـقديم الاستـقالة، أو على الرّحيل، أو الفِرار.

13) الصُمُود والاستمرار في التّظاهر هو السبيل إلى النّجاح

لتبرير قمع المظاهرات، تـزعم الدولـة أن أيّ تظـاهر لا يتـوفر على ترخيص مكتوب، يصبح غير شرعيّ، ويحقّ للدولة أن تـفرّقه، وأن تـقمعه بـالقوة. وبعبـارة أخـرى، يقـول النظـام السياسي القـائم للشّـعب: «إذا أردتَ أن تحتج ضـدّي، يلزمـك أن تحصـل على ترخيص منّي، وإلّا قمعتُك». وبما أنَ النظام السياسي لا يقبل بـأن يحتجّ أيّ كـان ضـدّه، فإنـه يميـل إلى رفض منح التَّرخيص لأيّـة مظاهرة احتجاجية.

والمظـاهرات الاحتجاجيـة، ضـدّ الفسـاد، أو ضـدّ الاسـتبداد، تجلب دائمـا القمـع. وغالبًـا مـا يكـون الخيـار الوحيـد لـدى المتظاهرين هو الاستمرار في تنظيم المظاهرات، بدون توقف، وَلَوْ تـعرّض المتظـاهرون للمنـع، أو للضـرب، أو للاعتـقال، بأعـداد مُتزايدة وكبيرة. (في مثال الثورة في إيـران، في سـنة 1971، إبـان المظـاهرات المطالبـة بإسـقاط نظـام شـاه إيـران، كـانت الجمـاهير تسـتمر يوميـا في التظـاهر السّـلمي، بـالرغم من أن البـوليس كـان

يعتقل في كل يوم المئات أو الآلاف من المتظاهرين. وفي النهاية، ورغم اعتقال أزيد من مئة ألف مُواطنين، وأمام زخم المظاهرات واستمرارها، أضطرّ شاه إيران إلى الهرب من البلاد. وفي المغرب، في سنة 2011، أثناء "حركة 20 فبراير"، كانت المظاهرات تخرج دوريًّا للاحتجاج في كل يوم أحد. وكانت الدولة تقمع تارةً المظاهرات، وتارةً أخرى تتجاهلها. ولمّا تضاءلت المظاهرات، ضَعُفَت "حركة 20 فبراير"، ثمّ خَمَدَت، ثمّ تلاشت، ثمّ اندثرت. وفي مثال 'حراك منطقة الرّيف' بالمغرب، في مدينة الحسيمة، خلال سنة 2017، تلاحقت المظاهرات خلال قرابة ثمانية أشهر. وكان سلاح وزارة الداخلية هو تعنيف المتظاهرين، وضربهم، وترهيبهم، واعتقال قادة هذا 'الحراك' وزعماءه، ورميهم في السجون بأحكام قاسية. ولم يكن من خيّار أمام المتظاهرين سوى الاستمرار في التظاهر، رغم الاعتقالات، ورغم القمع).

وكلّما توقّفت المظاهرات، خَسِر المتظاهرون كلّ شيء، وربحت الدولة كلّ شيء. وإذا تواصلت المظاهرات، خسر النظام السياسي القائم كلّ شيء، وربح المتظاهرون كلّ شيء. والطرف الذي يُنمّي نفَسَه الطويل الأمد، هو الذي ينتصر في آخر المطاف. وهذا السّباق يفرض على قوى اليسار أن تُكوّن بشكل سريع، ومتواصل، كوادرَ وأطرًا جديدة، وَكفْأَة، وبأعداد متزايدة، لتعويض الكوادر والأطر الذين يسقطون خلال المعارك نتيجة لضربات القمع المتزايد.

ومِمَّا يجب على المتظاهرين أن يَفهموه، وأن يتذكّروه هو أنه، سَوَاءً سمحت الدولة لهم بالتظاهر، أم أنها أجهضت المظاهرات، أو منعتها، أو قمعتها، فإن **الدولة المُستبدّة تخسر دائما أشياء كثيرة غير مرئية**، بل **تخسر أكثر من المتظاهرين**، وذلك **مثلا**

على مستوى ثقة المستثمرين في استقرار البلاد، أو على مستوى نشاط السياحة، أو البُورْصَة، أو على مستوى سمعة الدولة، أو على مستوى صورتها العالمية، أو على مستوى شرعيتها، في مجال الديمقراطية، أو في ميدان الالتزام باحترام حقوق الإنسان، إلى آخره. فَكُلّما وقعت مظاهرة سياسية، أو كلما قُمِعَت هذه المظاهرة، فإن شرعية النظام السياسي القائم **تفقد نقَطا متزايدة**. وعلى مستوى تعداد نقط الربح والخسارة، فإن النظام الاستبدادي القائم يخسر دائما أكثر بكثير من الشعب الثائر، وبسرعة أكبر.

14) رَفْضُ التَعاون مع النُّظام يُضْعِفُه

عندما تقْدِم أعداد كبيرة من المواطنين على **رفض التعاون** مع أجهزة النظَام الاستبدادي القائم، في أي مجال من مجالات الأنشطة المُجتمعية، فإن هذا النظام **يضعف** أكثر فأكثر، إلى أن يزول.

15) تحويل قوى القمع إلى عناصر مُناصرة أو مُحايدة

أحسن ما ينبغي فعله تجاه القوى العسكرية، أو تجاه القوى القمعية، التابعة لنظام استبدادي، ليس هو تَحَدّيها، أو التّصادم معها، أو الهجوم عليها، وإنما هو **دفع أكثر ما يمكن من عناصرها إلى التعاطف مع الشعب، وحَثّها على عدم استعمال العنف ضد المتظاهرين**، ودَعْوتها إلى عدم استعمال السلاح ضد

المُحتجين السّلميّين. وهذا الأمر يكون طبعًا في البداية صعب التحقيق. لكن يلزم أن نستمرّ في مُحاولة إنجازه إلى أن يتحقق.

وأقلّ شيء ينبغي فعله، هو تشجيع عناصر القوى القمعية على **أن تكون غير فعّالة في تطبيق الأوامر** التي تتلقّاها من رؤسائها. الهدف هو **أن يُحس أفراد قوات القمع أن مصالحهم (على المدى الطويل) توجد إلى جانب القوى المُناضلة**، أو الثائرة، وليس إلى جانب النظام المُستبد.

16) قُوَّة الإضراب العام والعِصْيَان المَدَنِي

استمرار مظاهرات المواطنين الحاشدة، وغير العنيفة، وتَوَاصُل الاحتجاجات، والاعتصامات، ورفض التعاون مع مؤسسات الدولة، ثم الإضراب العام، والعصيان المدني، ورفض أداء الضرائب، هي من بين **أساليب النضال** السّلمي الأكثر **فعَاليّة** ضد الاستبداد السياسي (وإن كانت غير الوحيدة). إنها أساليب تستطيع خلق حركة ديناميكية تُؤدّي في آخر المطاف إلى الإطاحة بنظام دكتاتوري.

17) تهيئ الشّعب لتشييد أسس نظام سياسي جديد

لا يصحّ أن ينحصر النضال ضد نظام استبدادي فقط في مجال محاولة إسقاطه. بل ينبغي، في نفس الوقت، أن **تُوَسّع أهداف** هذا النضال لكي يشمل مهام **تهيئ أسس نظام سياسي ديمقراطي جديد، بديل**، عبر إشاعة قِيَم وممارسات من نوع جديد داخل صفوف الشعب، وذلك لكي لا تنبثق الدكتاتورية من

جديد من بين صفوف المناضلين القُدامى الذين سوف يصبحون مسئولين في النظام السياسي البديل.

18) حَثُّ الشعب على الاعتماد على نفسه

ينبغي دائما على الشعب **أن يعتمد على قواه الذّاتية فقط**. أما التدخّلات الأجنبية، أو المساعدات الخارجية، أو الانقلاب العسكري، فإن هذه الأساليب تعجز على العموم عن الإطاحة بنظام مُستبد، أو تعجز عن تشييد نظام سياسي ديمقراطي بديل. إنها تخلق مشاكل جديدة، دون أن تـقْدِر على حلّ المشاكل القديمة.

19) لا يستطيع إنجاز مصالح الشّعب سوى الشعب هو نفسه

يجب أن نُعَلّم الجماهير أن أي مطلب من بين طموحاتها، **لا يمكن أن يتحقق إلا إذا دافعت عنه** باستماتة قوية، ومُتواصلة. ولا يمكن أن يتحقق أي مطلب **إلاّ إذا عملت هذه الجماهير هي نفسها على تحقيقه**. وبدلا من الإستمرار اللانهائي في مطالبة الدولة القائمة بتحقيق مطلب ما، ينبغي على الجماهير **أن تنظّم نفسها لكي تحقق هي نفسها** ما تطمح إليه. ولا يقدر على السّهر على إنجاز أهداف الثورة الشّعبية سوى الشّعب نفسه.

20) لا يكفي تغيير الحُكّام، بل يجب أيضا تغيير عقليّة الجماهير وسلوكها

لا ينحصر إنجاز ثورة، أو تغيير نظام سياسي ما، في تغيير الأشخاص الموجودين على رأس الدولة القائمة. وإنما ينبغي أيضًا أن يمتدّ التغيير لكي يشمل كل مكونات الدولة، وكل مكوّنات المجتمع، وفي جميع الميادين، وعلى جميع الأصعدة، بما فيها تغيير الأفكار الشّائعة وسط الشعب، وتغيير القِيَم، والأخلاق، والعادات، وأساليب العمل، والتّصرّفات، والسُّلُوكَات، والمؤسّسات، والعلاقات، والقوانين، إلى آخره.

21) لا يقدر على تغيير نظام سياسي سوى الشُّعب الواعي والمنظّم

ما هي القوة القادرة على إسقاط نظام سياسي مستبد ؟ أية قوة، ومهما كانت، سواء كانت إقليمًا، أو حزبًا، أو جماعة، أو حتى تحالفًا حزبيا، أو جيشا، أو أية هيئة أخرى مشابهة، فإنها لا تستطيع أن تطيح بنظام سياسي مستبد. **الشعب الثّائر والصّامد، الواعي والمُنظّم، بكل مكوناته المجتمعية، وبكل قواه السياسية التقدمية، هو وحده القادر على النضال حتى إسقاط نظام سياسي استبدادي وتعويضه بنظام آخر.**

تلك هي أبرز القواعد، أو القوانين، التي تُحدّد حظوظ نجاح المُظاهرة الجماهيرية الحاشدة.

(عبد الرحمان النوضة. حرّرت الصيغة الأولى لهذا الفصل بالدار البيضاء، في 19 ماي 2011. ونشرت فورا على الأنترنيت، على مدوّنة الكاتب. ثم عُدّلت عدة مرات).

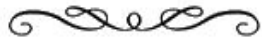

الفصل 3:
في «النّضال الجماهيري المُشترك»، هَلْ نَعْمَل كَجَماعات أم كَأَفْرَاد ؟

من خلال العمل الملموس داخل "حركة 20 فبراير"، إصطدمنا بمسألة من نوع جديد، ذات طبيعة نظرية وسياسية، وتتعلق بالصّفة التي نشتغل بها داخل هذه الحركة الجماهيرية. وهي التالية : كيف نعمل في إطار «نِضال جماهيري سلمي مُشترك» (مثل "حركة 20 فبراير") ؟ هل نعمل كَهيئات (حزبية)، أو كَجماعات (سياسية)، أم كمواطنين أفراد ؟ من هم الأعضاء المقبولون في إطار «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك»، هل هم الأحزاب، والهيئات، والتّيارات، والجماعات، أم هم المُواطنون الأفراد التقدّميون ؟ لماذا يجب أن نعمل داخل "حركة 20 فبراير" كمواطنين أفراد تقدّميين، وليس كجماعات حزبية مُتماسكة، أو مُنسجمة ؟

1) ميزة النضال الجماهيري السّلمي المشترك

لقد جاء (ما أطلقَتْ عليه الصّحافة عبارة) «حِراك الربيع العربي»، أو «الحِراك الديمقراطي»، (الذي انطلق منذ بداية سنة 2011 في تونس، ثم مصر، واليمن، وليبيا، وسوريا)، جاء بأشياء

جديـدة لم نكن نعرفهـا من قبـلُ في منطقتنـا. ومنهـا مثلا (مـا نُسمّيه) «**النضال الجماهيري السّلمي المُشترك**». [ونُنبّه إلى أن **الميزة الأساسية الأولى** ل "حركة 20 فبراير" بالمغرب، هي أنها **نضال جماهيري سلمي مشترك**]. ومعنى «النضال الجماهيري السّلمي المشترك» هو أنه ليس بنضال ذي طبيعة نقابية، أو حزبية، أو جَمْعِية (نسبة إلى جَمْعِية)، أو فئوية. ويتجسّد «النضال الجماهيري السّلمي المشترك» في **مظاهرات جماهيرية، حاشدة، سلمية، احتجاجية، أو ثورية، أو مطالبة بإصلاحات**. وتُنظم هذه المظاهرات خلال كل يوم عطلة أسبوعية. والأعضاء (الفعليون) المشاركون في «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك»، ليسوا هيئات حزبية، أو نقابية، أو جمعية (نسبةً إلى جمعية)، وإنما هم **مواطنون أفراد تقدّميون**، (سواءً كانوا ذكورًا أو إناثًا، شبابًا أو مُسنّين، مُتحزّبين أو غير مُتحزّبين، مُعتدلين أو يساريين، إسلاميين أو علمانيين، اشتراكيين أو ليبيراليين، مأجورين أو رجال أعمال، إلى آخره). و يبقى هذا «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك» **مفتوحًا** باستمرار على كل المواطنين التقدّميين. ويمكن لهؤلاء المواطنين الأفراد، متى شاءوا، أن يُشاركوا في هذا «النضال الجماهيري السّلمي المشترك»، أو أن ينسحبوا منه. [وقد لاحظنا مثلا أن فئات مُجتمعية مَيسورة نسبيًا، شاركت بقدر هام وفعّال في "حركة 20 فبراير" خلال سنة 2011، بينما خلال سنة 2012، بقيت تُشارك في الحركة على الخصوص فئات مُجتمعية مسحوقة نسبيًا]. المهم أن جميع المشاركين في هذا «النضال الجماهيري السّلمي المشترك» يتفقون على شعاره العام، الملائم للمرحلة الحالية، ألاَ وهو : «**الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، ضد الفساد، وضد الاستبداد**».

والمشاركون في هذا «النضال الجماهير السّلمي المُشترك» هم الذين ينظّمون أنفسهم، حسب الأشكال التنظيمية التي تلائمهم. ويتشاورون فيما بينهم، ويخطّطون، ويقرّرون، وينفّذون اختياراتهم، بشكل جماعي، وذلك عبر لقاءهم في **جمع عام**، أو من خلال **لِجان** عمليّة، أو وَظِيفية، أو مُتخصّصة.

وكل مناضل لا يفهم جيّدًا ميزة «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك»، يمكنه أن يتحوّل إلى مُعرقل لهذا النضال، أو قد يسقط في أخطاء، أو في انحرافات، تضرّ بهذا الصّنف من النضال.

وقد فهم عدد هام من المناضلين، ومنذ البداية، أنه لو كان **حزب** مُعيّن، أو حتى تحالف بين عدّة **أحزاب**، هو الذي دَعَا إلى إنطلاق حركة نضالية مثل "حركة 20 فبراير", لما كان حجم هذه الحركة كبيرًا، ولما كانت مُدّتها طويلة. **والسّر** الذي يُفَسِّر كِبَر حجم "حركة 20 فبراير"، وَيُفسّر امتدادها عبر الزمان، هو أن الأشخاص الذين بادروا إلى الدّعوة إلى انطلاق هذه الحركة، أو إلى تنظيم أنشطتها، **كانوا يفعلون ذلك بصفتهم مُواطنين تقدّميين عاديّين، وليس بصفتهم متحزّبين ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك، أو إلى هيئات مُحدّدة**.

وقوّة "حركة 20 فبراير" تأتي من كونها **لا تنتمي إلى أية هيئة** سياسية مُعيّنة. ولا يستطيع أي حزب، أو جماعة، أو تيار، أن يدّعي أنه هو الذي دعا إليها، أو خطّط لها، أو نظّمها، أو قادها. فلا تخضع "حركة 20 فبراير" إلى قيادةِ، أو إلى هيمنةِ، أية قوة سياسية، أو نقابية، أو جمعية.

وفي حالة إذا ما قبلنا بأن تكون **العضوية** داخل «نضال جماهيري سلمي مشترك» محصورة في الأحزاب، أو في الهيئات، أو في التيارات السياسية، فإن هذا النضال سيصبح ذي طبيعة

حزبية ضيّقة، وسيكون محدودًا، أو متناقضا، أو ملغومًا، أو فاشلاً. وفي حالة إذا ما قبلنا مثلا بأن تُمنح **العضوية** داخل "حركة 20 فبراير" للأحزاب، أو للهيئات، أو للتيارات، أو للجماعات، فإن العمل داخلها سيتحوّل من عمل جماعي بين أفراد، إلى **تنسيق عَسِير** فيما بين هيئات سياسية مُتنافسة. والتنسيق فيما بين هيئات سياسية هو أكثر صعوبة، وأكثر عُرضة للتعثر، أو للتوقّف، أو للمنافسة، أو للصّراع، أو للإنشقاق، أو للإنشطار.

وفي واقع "حركة 20 فبراير"، فإن الأعضاء الذين يناضلون داخلها ليسوا أحزابًا، أو جماعات، أو تيارات، أو خليطًا من هذه القوى، وإنما هم مواطنون أفراد تقدّميون. صحيح أن نسبة مُعيّنة من مناضلي "حركة 20 فبراير" هم مناضلون **مُتحزّبون**، والباقون هم **غير مُتحزّبين**. وصحيح أيضا أن نسبة من هؤلاء المناضلين ينتمون إلى تيارات، أو إلى مشارب فكرية سياسية متنوّعة. لكنهم كلّهم يعملون داخل "حركة 20 فبراير" **كمواطنين أفراد تقدّميين**، وليس كجماعات حزبية، أو نقابية، أو جَمْعَوِية.

2) نقبل التّنافس بين الأفكار كأفكار، ونرفض التّصادم بين الجماعات كجماعات

من الطبيعي أن توجد داخل كل شعب **جماعات مُتنوّعة** ومتعدّدة. ومن العادي أن ينتمي بعض المناضلين الأفراد (المُساهمين في أي "نضال جماهيري سلمي مشترك") إلى أحزاب، أو تيّارات، أو جماعات، أو هيئات، مختلفة. ومن المقبول أن يوجد **تنافس** فيما بين أفكار هذه الجماعات أو الهيئات. ومن المُفيد أن نقارن بين **برامجها** لكي نفرز من هو البرنامج الذي يُلائم أكثر من غيره مصالح الشعب، ويعود عليه

بأكبر منفعة. لكن ما هو غير مقبول، وغير مُجدٍ، هو أن يتحوّل **الصراع بين أفكار** هذه الهيئات، إلى **صراع بين الجماعات** كجماعات، يبقى عقيما، وغير مجد. لماذا ؟ لأنه كلّما تحوّل الصراع من البحث عن الحقيقة، أو عن الأفكار التي تكون أكثر إفادة للشعب، إلى صراع يهدف بشكل أعمى إلى تغليب الجماعة التي ننتمي نحن إليها، أو إلى إقصاء، أو إلى القضاء على، كلّ من هو مُخالف لنا، فإن هذا الصنف "الحلقي" أو "العصبي" من الصراع، يُؤدّي إلى العرقلة، أو إلى هَدْر الطاقات، أو يُنتج الخراب، أو يؤدّي إلى التّخلّف، أو إلى الانحطاط. لذا نقول : **نرحّب بالصراع الموضوعي بين الأفكار كأفكار، ونرفض الصراع الذّاتي، أو العَصَبِي، بين الجماعات كجماعات**.

وغالبًا ما يكون الحلّ الوحيد والفعّال لتلافي الصراع بين الجماعات كجماعات في إطار مَا، هو **تخصيص العُضوية في هذا الإطار إلى المواطنين الأفراد التقدّميين، ورفض عضوية الهَيْئات كَهَيْئات**.

وما يُفيد الشعب، ليس هو تنافس الأحزاب، والجماعات، والتيارات التقدّمية، وإنما هو تعاونها، وتكاملها، بل ذوبانها في إطار نضال شعبي واحد ومُوحّد، فعّال ومنتج. أما تنافس هذه الأحزاب، أو تصارعها اللاّمُتناهي، فإنه يضعف كل الحركة التقدمية، ويعوق نمو النضال الجماهيري السّلمي المُشترك، ويقضي على إمكانية انتزاع مكاسب لصالح الشعب.

3) المنطق الحزبي

و**الميزة الأساسية الثانية** ل «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك» (مثل نضال "حركة 20 فبراير" بالمغرب) هو أنه **لا**

يخضع للمنطق الحزبي. والمقصود بمفهوم «**المنطق الحزبي**» هو ذلك **المنهج** الذي يحصر هدف الحزب في الحزب نفسه. حيث يجعل الحزب يهدف، من خلال مجمل أفكاره، وبرامجه، وأنشطته، وحركاته، إلى تقوية ذلك الحزب، وتمتين فعاليّته، وتثبيت غَلبته، وتعزيز انتصاره. أي أنه **في المنطق الحزبي، يكون الهدف الأسمى للحزب، هو الحزب نفسه**، وليس شيئًا آخر سِواه. فإذا كان المناضلون المُتحزّبون (الذين يعملون داخل «نضال جماهيري سلمي مُشترك») يُخضعون أفكارهم، أو سلوكهم، للمنطق الحزبي وحده، فإنهم سَيَكُونون في هذه الحالة مَهْوُوسين فقط بتغليب مصالح حزبهم على مصالح الجماعات الأخرى. ولو على حساب مصالح الشعب. ولن يستطيعوا الإهتمام بإنجاح النضال الجماهيري السّلمي المُشترك. والنتيجة في هذه الحالة، هي أنهم سَيَضُرّون بالنضال الجماهيري السّلمي المُشترك، وسيضرّون كذلك بحزبهم، وبالشعب.

ولتلافي سُوء التفاهم، نؤكّد أننا **لا ندعو إلى حلّ الأحزاب**، أو إلغائها، بل نعترف أن الأحزاب تقوم بأدوار إيجابية وضرورية. حيث تساهم الأحزاب في توعية الجماهير، وتشارك في تنظيمها، وفي تعبئتها. كما تُساعد الأحزاب الجماهير على تحقيق طموحاتها. وما نطرحه هو فقط ضرورة التّمييز بين «صِنف النضال الحزبي»، و «صنف النضال الجماهيري السّلمي المشترك». ونقول أن الأسلوب الأكثر فعالية، هو تخصيص العضوية في إطار «النضال الجماهيري السّلمي المشترك» إلى المواطنين الأفراد التقدّميين، وليس إلى الأحزاب، أو الهيئات، أو الجماعات.

وإذا كان **المنطق الحزبي** مُبرّرًا داخل الحزب، ويؤدّي إلى نتائج مُعتبرة، فإنه لا يلائم «النضال الجماهيري السّلمي

المشترك». بل يحتاج النضال الجماهير السّلمي المُشترك إلى منطق آخر مُخالف، ونُسمّيه «**منطق النضال الجماهيري السّلمي المُشترك**». وهذا المنطق الأخير يتميّز بكونه يُعطي الأسبقية إلى إنجاح النضال الجماهيري السّلمي المُشترك، ولو كان إنجاح هذا «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك» يقتضي مرحليّا تناسي الحزب المعني، أو تقْليص دوره، أو التّخلّي مؤقّتا عن خدمة أهدافه، أو عدم الالتزام بقراراته.

وحينما يعمل مناضلو الأحزاب التقدمية أو الثورية كمواطنين أفراد تقدميين، وليس كجماعات حزبية منسجمة، داخل «النضال الجماهيري المشترك»، فهذا الأسلوب لا يمنع هذه الأحزاب من أن تعمل، وأن تجتهد، وأن تفكّر، وأن تقترح، وأن تنسّق، وأن تدافع عن خططها، وذلك عبر أعضائها وأنصارها. ويحاول مناضلو هذه الأحزاب إقناع الجماهير بخططهم وبرامجهم. وحينما يقومون بهذا العمل، فإنهم **لا يخوضونه كجماعة متماسكة، أو بِعَصَبِيّة حزبية ضيّقة، وإنما ينجزونه بعقلية مرنة، ويُنفّذونه عبر تفاعل سَلِس**. فلا يحاولون تغليب اقتراحاتهم بوسيلة القوة، أو العدد، أو الضّغط، أو التّحايل، أو الإكراه، وإنما يحاولون إقناع الجماهير عبر **أسلوب الانفتاح، والمصارحة، والشرح، والعقل، وبالحجج الواضحة، وبالمثل الصالح**.

والمناضل الثوري الحقيقي، يُدرك أن **الهدف الأسمى لكل نضال، يبقى هو إصلاح المُجتمع**، وتغييره، في اتجاه بلوغ الحرية، والتقدّم، والتضامن، والعدل، والعَقْلَنة. و**الحزب الثوري هو مجرد وسيلة من بين عدّة وسائل** نضالية مُتكاملة، وتهدف كلّها إلى بُلوغ هذه الغاية. وبالتّالي، فالمناضل الأصيل، هو الذي

يظلّ **وفيّا للمبادئ**، أكثر مِمّا هو وفيّ لحزبه، أو لتياره، أو لجماعته، أو لأصدقائه. ومُختلف أصناف النّضال، مثل صنف النّضال النقابي، وصنف النضال الحزبي، وصنف النضال الجَمْعَوِي، وصنف النضال الثقافي، إلى آخره، كلّها أصناف **تتكامل** فيما بينها. وبالتّالي، فمن المقبول أن نركّز تارة على نضال ذي طبيعة حزبية، وأن نُركّز تارة أخرى على نضال ذي طبيعة «نضال جماهيري سلمي مشترك»، إلى آخره. المهم هو إحراز التقدّم نحو ذلك الهدف الأسمى الذي يبقى هو **تغيير المُجتمع**، وإصلاحه، وتقويمه، وتثويره، في اتجاه مزيد من الحرية، والعدل، والكرامة، والتقدّم، والتّضامن، والعَقلنة.

ومن بين مُميّزات «**منطق النضال الجماهيري السّلمي المُشترك**»، حينما يناقش المناضلون، أو حينما يُبرمجون، أو حينما يصوّتون، في إطار «النضال الجماهيري السّلمي المُشترك»، أنهم **يُساندون كلّ مقترح يظهر لهم معقولاً**، أو إيجابيًّا، أو بَنّاءًا، ولو كان الشخص الذي اقترحه ينتمي إلى حزب منافس لحزبهم، أو ينتمي إلى تيار خَصْم، أو إلى جماعة مُناوئة. وفي نفس الوقت، **يعارض هؤلاء المناضلين أي اقتراح يعتبرونه غير معقول**، أو سلبي، أو مُعرقل، أو مُتخلّف، ولو كان من إِقْتَرَحَه ينتمي إلى حزبهم الخاص، أو إلى تيّارهم المُفضّل، أو إلى جماعتهم المُقرّبة. بمعنى أن المناضلين الحقيقيين **يُخْضِعون تفكيرهم وسلوكهم لمنطق العقل وحده، ويرفضون تكبيل أنفسهم بمنطق "العَصَبِيّة الحزبية"**.

4) العَصَبِيَّة حَسب عبد الرحمان بن خلدون

وقد سبق للمؤرّخ عبد الرحمان بن خلدون (1332 -1406 ميلادية) (732 - 808 هجرية)، في كتابه المشهور "المقدّمة"، أن أوضح أن العلاقات فيما بين القبائل (في منطقة مُعيّنة) تخضع لمنطق "**العَصَبيّة**". ويقصد ب "العصبية" : الانحياز الكامل للقبيلة، أو المُوالاة التامّة للعشيرة، أو للعائلة الواسعة، ومناصرتها، **سواءً كانت ظالمة أم مظلومة**. وتتجلى مثلا "**العصبية**" في تضامن، أو في قتال، ذوي النسب القريب، بهدف بلوغ الغَلَبة، أو الرّئاسة، أو الحكم، أو السيطرة على مصادر العيش. وتتنافس القبائل فيما بينها على الموارد، وعلى السّلطة، وتتصارع، بل تقاتل بعضها بعضًا. وما دامت هذه القبائل موجودة، فإن الصّراع فيما بينها يمتدّ عبر الزّمان. ولا يتوقّف هذا الصّراع إلاّ عندما تزول هذه القبائل، أو عندما تذوب في إطار أوسع.

وفي زماننا الحالي، فإن "**القبائل" العَصرية**، أو الحديثة، هي الطبقات المُجتمعية، والفئات الاجتماعية، والأحزاب السياسية، والتّيارات الفكرية، والنقابات، والجمعيات المهنية، وغيرها من الهيئات. ولا يوجد فقط صِنف "العَصَبية" القبلية، بل **توجد أيضا أنواع أخرى من العصبية، مثل العصبية العائلية، والطائفية،والمناطِقية، والجِهوية، والدّينية، والمذهبية، والرّياضية، والنقابية، والحزبية، والسياسية، إلى آخره**. ويمكن أيضا أن توجد داخل كل "عصبية" مُحدّدة عدّة عصبيات أخرى، مُتداخلة، ومُتفاوتة فيما بينها.

فكلّما تواجدت جماعات مُتميّزة داخل إطار مُجتمعي، تظهر "العصبية" فيها، وتحدث فيما بينها منافسات،

وصراعات متواصلة.

وكلّما تواجدت جماعات مُختلفة داخل «نضال جماهيري سلمي مشترك»، تلجأ حتمًا هذه الجماعات إلى التّنافس على المكاسب، أو على التأثير، أو على المسؤوليات، أو على الزّعامة، أو على القيادة. وتستعمل كلّ الوسائل المُتاحة لحسم الصّراع لصالحها. وينتهي الصّراع إلى هيمنة الطّرف الأقوى. وهذا الطرف الأقوى الغالب، لا يكون بالضرورة هو الطرف الأكثر ذكائا، أو حِكمةً، أو سَدادًا، بل يمكن أن يكون هو الأكثر تخلّفًا، أو انتهازيّةً، أو وَحْشيّةً.

لذلك نقول في ما يخص «النضال الجماهيري السّلمي المشترك» : أن **الحل لتلافي الغرق في صراعات عقيمة، أو مُخرّبة، بين الجماعات كجماعات، هو رفض عضوية الجماعات والهيئات السياسية، وحصر هذه العضوية في المواطنين الأفراد التقدّميين**.

5) نقبل عضوية المواطنين الأفراد، ونرفض عضوية الهيئات

وفي إطار **النّضال الجماهيري السّلمي المُشترك** (مثل "حركة 20 فبراير")، ومنذ اللحظة الأولى التي نقبل فيها بعضوية هيئات، مثل الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات، أو التّيارات، أو الجماعات، فإن ديناميكية العمل المُشترك تؤدّي بالضّرورة إلى الإختلاف في الآراء، أو في البرامج، أو في الوسائل، أو في الأساليب، أو في المصالح، فيما بين هذه الهيئات. فتدخل هذه الهيئات في **صيرورة التّنافس، أو التّزاحم، أو الصّراع فيما بينها**. وغالبًا ما لا تقبل هذه الهيئات المُساواة فيما بينها. ولا

تـقدر على إقامـة تـوازن عـادل فيمـا بينهـا. ولا تتحمّـل التـعايش السّلمي فيما بينها. ولا تحترم قواعد العمل المشترك. بـل تطـالب بالتنسـيق معهـا. وتحـاول كـل هيئـة إنـتزاع أكـبر قـدر ممكن من التـأثير. وتتسـابق هـذه الهيئـات على الغَلبـة، أو على الزّعامـة، أو على القيادة. **وتريد كـل واحـدة من هـذه الهيئـات أن تصـبح هي البــارزة، أو الغالبــة، أو المُســيطرة، أو المُهيمنة**. ويــؤدي بهــا الصـراع إلى محاولـة هـزم بعضـها لبعض. وتحـاول إضـعاف، أو إقصاء، بعضها لبعض. وتتبادل الإتّهامـات فيمـا بينهـا. ثم تتحـوّل الخلافات إلى منافسات. ثم تظهر تكتّلات، أو تحالفـات. وتتحـوّل الخلافـات إلى انـقسامات، أو صـدامات، أو انشـقاقات. و**تتطـوّر المنافسات إلى عداوات** مُعقّدة ومُتصاعدة. ويصعب على أي كان أن يتحكّم في مجرى هذه **العداوات المعرقلة أو المُخرّبة**.

قـد يقـول قائـل أن حصـر العضـوية في «النضـال الجمـاهيري السّـلمي المشـترك» على المواطـنين الأفـراد التـقدميّين، لا يُنجينـا هـو أيضـا من المنافسـات، والصّـراعات، فيمـا بين الأفـراد. وهـذا صحيح. لكن المنافسات والصراعات فيما بين الأفـراد تبقى أصـغر حجمًـا، وأقـلّ أهميّـة، وأهـون شـأنًا، بالمقارنـة مـع المنافسـات والصراعات فيمـا بين الجماعـات. حيث يمكن دائمـا للجماعـة أن تتحكّم في كل صراع ينشب بين شخصين متنافسين. بينما تــعجز الجماعــة في غــالب الحــالات عن التّحكّم في صــراع يــدور بين جماعات، أي بين أجزاء من هذه الجماعة.

لــذا نُــرحّب، في إطــار «النضــال الجمــاهيري السّــلمي المُشـترك»، بعضـوية المُواطـنين الأفـراد التـقدّميين، ونـرفض عضوية الهيئات.

(عبد الرحمان النوضة. وحرّر هذا الفصل في الدار البيضاء، في يـوم الاثـنين 4 فـبراير 2013، ونشـر فـورا على الأنـترنيت، على مدوّنـة الكاتب).

—— * ——— * ——

الفصل 4:
قَانُون الْجَمع العَام

نعـرض فيمـا يلي : "القـانون المُنظّم للنـقاش في الجَمـع العام"، أو اختصارًا : "قانون الجمع العام"، (المُقدّم إلى "حركة 20 فبراير" بالدار البيضاء)، ليس على شكل قـانون صـرف، ولكن على شكل نص تـعليمي (أي بيـداغوجي)، يحتـوي (من جهـة أولى) على شـرح المشـاكل السّـلبية الـتي تكـرّرت خلال الجُموعات العامّـة الماضـية، و يحتـوي (من جهـة ثانيـة) على الحلـول المُلائمـة. وهي مَطروحـة على شـكل ***قَواعد*** *أو* ***بُنـود*** *قانون.*

1) توقيت انطلاق الجمع العام

كُنّـا نُعْلِن عـادة أن الجمـع العـام المُقبـل سـيبتدئ مثلا على السـاعة 19 مسـاءً. لكننـا لا نبـدأ عمليـا في الجمـع العـام إلاّ عنـد قرابة الساعة 19 و45 دقيقة. فتضيع منّا 45 دقيقة. وهـذا سـلوك عشـوائي، ومُتخلّـف. ولا بُـدّ من تصـحيحه. لأن الجدّيـة الـتي لا تـقترن بالدّقة، تتحول إلى تقاليد التّـراخي، أو الإنحلال. لـذا، يجب وضع ***قاعدة*** صارمة تـقول :

يجب الشّروع الفعلي في الجمع العام، في الساعة المُحدّدة سلفًا لبدايته، وبدون أيّ تأخّر في هذه السّاعة المُحدّدة. وذلك مهما كان عدد الأشخاص الحاضرين أو الغائبين.

2) مُدّة الجمع العام

كانت ***مُدّة الجمع العام*** تدوم عادة أكثر من المعقول (أي من 5 إلى 6 ساعات)، فَيُرْهِق طول المُدّة المشاركين في الجمع العام، ويضطرّ كثيرون من المناضلين إلى مغادرة الجمع العام قبل نهايته، ودون معرفة خُلاصته. ولهذا السبب، قد لا يعود بعض المناضلين مرة ثانية إلى الجمع العام. لأنهم لا يتحمّلون طُوله، أو لأنهم لا يطيقون الفوضى الشائعة فيه. الشيء الذي يَفرض بأن نضع "***قاعدة***" صارمة، تقول :

يختار الجمع العام مُسْبَقًا المُدّة القُصْوَى للجمع العام، ويُحدّدها مثلا في سَاعَة ونصف، أو في ساعتين، أو على الأكثر في ساعتين ونصف. فإذا استنفد الجمع العام هذه المُدّة المُحدّدة، يُقرّر مُنظّم الجمع العام رَفع الجلسة إلى أجل آخر مُحدّد، ولو لم يستنفذ الجمع العام كلّ نقط جدول أعماله، ولو لم يستنفذ لائحة المُتدخّلين. ودون الخضوع لِمَنْ يرغب في إطالة النقاش. وَيُعْلِنُ مُنَظِّمُ النقاش أن الجمع العام المُقبل سوف يَسْتأنف النقاش عند نفس النقطة التي رُفِعَ عندها.

3) تَحديد نُقط جدول الأعمال

يَدُور عادةً النقاش الأوّلي، خلال بداية الجمع العام، حول تحديد نقط **جدول الأعمال**. ويَدُوم أكثر من المعقول (أي حوالي ساعة، أو ساعة ونصف)، ويتحوّل هذا النقاش حول جدول الأعمال إلى تدخّلات سابقة لأوانها. وهذا النقاش (حول نقط جدول الأعمال) هو مضيعة للوقت. لماذا ؟ أولا، لأن المتدخّلين لا يحترمون، فيما بعد، الإلتزام بنقط جدول الأعمال المُحدّدة. وثانيا، لأن جزءًا من الجمع العام يقبل دائما بأن يقول المُسَجَّلُون في لائحة التّدخّلات كلّ ما يريدون، ولو كان كلامهم خارجًا عن مواضيع نقط جدول الأعمال. وبالتالي، يجب وضع ***قاعدة*** صارمة تقول :

(3.1) لا فائدة مِن ضَياع الوقت في محاولة تحديد نقط جَدول أعمال لا يحترمه المُتدخّلون. حيث أن مُنظّم النقاش، ومنذ بداية الجمع العام، يقترح فورًا (على الجمع العام) جدولاً للأعمال، يتضمن مثلا النقط الرئيسية التالية : «النقطة الأولى : كَذَا وكذا... النقطة الثانية : كذا وكذا... ثمّ نقط أخرى غير مُحدّدة (تسمح للمُتدخّلين بأن يتناولوا قضايا أخرى مُتنوّعة، ولو أنها غير مُدرجة في جدول الأعمال)» . ثم يفتح مُنَظِّم النقاش فورًا لائحة واحدة ومُغلقة للراغبين في تناول الكلمة، أو في التَّدَخّل. ونعمل بلائحة واحدة مُغلقة بهدف تلافي الرّدود اللاّمُنْتهية، أو التّدخّلات الاعتباطية. ونَسْمَح لكل مُتدخّل، بأن يتكلّم في أيّة نقطة من بين هذه النقط المُحدّدة من جدول الأعمال، أم في غيرها، وبدون ترتيب

في تناول هذه النقط. بشرط أن لا يتجاوز كلّ مُتدخّل الوقت المُحدّد لكل تدخّل.

(3.2) مُنظّم النقاش هو عادةً الذي يُحدّد المُدّة القانونية للتدخّلات. فإذا كان النقاش يدور حول قضايا عملية، يحصر مُنظّم النقاش تلك المُدّة في 3 أو 5 دقائق. وإذا كان النقاش يدور حول قضايا نظرية، أو عامّة، يحصر مُنظّم النقاش تلك المُدّة في 10 أو 15 دقيقة. ويأخذ مُنظّم النقاش بعين الاعتبار عدد المُسجّلين في لائحة الرّاغبين في تناول الكلمة. فكلّما كثر عدد هؤلاء المُسجّلين، أضطرّ منظّم النقاش إلى تقليص مُدّة التدخّلات.

4) عرض التقارير عن أعمال اللّجان

أثناء الجمع العام، نفضّل عادة عرض ***تقاريرَ*** عن أعمال اللّجان المُتَخَصّصة، وذلك قبل البدء في المُداخَلات العادية. لكن مع احترام ***القاعدة*** الصارمة التالية :

(4.1) يجب على الشخص الذي يريد تقديم تقرير عن لجنة مُتَخَصّصة مُعينة أن يكون حقّا مُكَلّفا من طرف تكل اللجنة.

(4.2) يجب أن يكون تقريره مكتوبا، وليس شفويًّا.

(4.3) يجب أن لا تتجاوز مدة عرض التقرير 2 دقائق.

(4.4) لا تتطلّب عادة هذه التقارير مُصادقة الجمع العام عليها.

(4.5) يمكن لمن يريد التعليق على تقرير ما أن يفعل ذلك، لكن فقط أثناء تدخّله العادي، حينما يحين دوره في لائحة المُداخَلات.

5) عرض الأخبار الطارئة

خلال بداية الجمع العام، يريد كثيرون من المناضلين أن يقدّموا "***أخبارًا***" للحاضرين. فإذا سمحنا بعرض هذه "الأخبار"، فإن عددها يمكن أن يصل أحيانا إلى 10 أو 20 "خبرًا". وغالبا ما يتحوّل عرض كل "خبر" إلى شرح مُفصّل، أو إلى "تدخّل سياسي" طويل. أو قد يكون هذا "الإخبار" مجرّد تعليق، أو مُجرّد حيلة لعرض رأي سياسي، ولا يحتوي على أيّ خبر حقيقي. ولتقليص هذه التّجاوزات، يجب وضع ***قاعدة*** صارمة، تَفْرِضُ ما يلي :

يجب على كلّ من يريد تقديم "خبر" ما للجمع العام، بأن يُقدّم ذلك "الخبر" مكتوبا على ورقة إلى مُنظّم النقاش. (وكتابة "الخبر" تفرض على صاحبه بأن يكون مُوجزا، ودقيقا، وغير مُرتجل). ومُنظّم النقاش هو الذي يفحص هذه "الأخبار" المكتوبة، ويقرأ منها بتركيز، فقط ما هو "خبر" فعلي، ومُفيد، ولا يقرأ منها ما هو غير ذلك. وتضاف، في ما بعد، هذه الأخبار المكتوبة إلى أرشيف "حركة 20 فبراير"، لكي تحفظ ضمن وثائقها.

6) تنظيم المُداخلات حول منهج النقاش

يُلحّ بعض الحاضرين في الجمع العام على ***تناول الكلمة*** فورًا، ولو أنهم غير مُسجّلين في لائحة المُداخَلات، ولو أن دورهم في المُداخَلات لم يحن بعدُ، وذلك بدعوى أنهم يريدون طرح "نقطة نظام" حول تسيير النقاش، أو يريدون تقديم "مُلتمس"، أو "توضيح"، أو "رَدّ"، أو "تَصْوِيب"، أو "تصحيح"، أو "تدقيق"، إلى آخره. وإذا سمح الجمع العام بمثل هذه الأساليب العشوائية، فإنها تكثر أكثر مِمّا يمكن تحمّله، ويصبح من المستحيل تنظيم النقاش، أو ضبطه. لهذا يلزم أن نضع قاعدة صارمة تقول :

يجبُ على كل من يرغب في تقديم "نقطة نظام"، أو "مُلتمس"، أو "توضيح"، أو "تدقيق"، أو "تصحيح"، إلى آخره، أن يُقدّمه مكتوبًا على ورقة، وأن يعطيّه إلى مُنظّم النقاش. ومُنظّم النقاش هو الذي يقرأ هذه الورقات، ويقرأ بتلخيص ما يستحق فعلا بأن يُعرض على الجمع العام، ويرفض قراءة ما لا يستحق أن يُقرأ.

7) لائحة المُتدخّلين

خلال التّجربة الماضية، يحضر عادةً في الجمع العام ما يتراوح بين 100 و 200 شخص. ويُسجّل مُنظّم النقاش **لائحة** أولى للراغبين في تناول الكلمة. وغالبًا ما يتراوح عدد الراغبين في تناول الكلمة ما بين 15 و 30 شخص. وبعد استنفاد اللاّئحة الأولى، يُسجّل مُنظّم النقاش لائحة ثانية. وربّما لائحة ثالثة. زيادة على ذلك، فإن عددًا من الحاضرين يُصِرّون، من لحظة لأخرى، على تناول الكلمة، ولو لم يكونوا مُسجّلين في لائحة

المُداخَلات، أو وَلَوْ أن دورهم في الكلام لم يَحِن بعدُ. فتطول مُدّة الجمع العام أكثر مِمّا يمكن تحمّله. لذا يجب وضع ***قاعدة*** صارمة تقول :

يجب على مُنظّم النقاش أن يُسجل لائحة واحدة فقط للرّاغبين في تناول الكلمة (المُداخَلات). وتُصبح هذه اللاّئحة مُغلقة. وبعد استنفاذها، يمرّ فورًا مُنظّم النقاش إلى خُلاصة (أو خُلاصات، أو قرارات) الجمع العام. ثم يُعلن عن انتهاء الجمع العام. (والهدف من هذا الأسلوب هو أنه يفرض على كلّ المتدخّلين أن يتعلّموا كيف يُهيّئون مُداخَلاتهم قبل انعقاد الجمع العام، ويفرض عليهم أن يتعلّموا كيف يُنظّمون أفكارهم، لكي يعرضوا أهمّ ما عندهم خلال تدخّلهم العادي، وبشكل مُوجز، ومُتعَقّل، ضمن اللاّئحة الأولى والوحيدة).

8) تنظيم تناول الكلمة

يعتقد بعض المناضلين أنه يحقّ لهم أن يأخذوا الكلمة متى شاءوا خلال الجمع العام، دون الخضوع لمُنظّم النقاش، ودون الخضوع لأي **نظام** كان. ويُصرّون على تناول الكلمة، ولو لم يسمح لهم مُنظّم النقاش بذلك. ولا يحترمون القانون المنظم للنقاش، ولا يحترمون الأشخاصَ الحاضرين. فَكَيْف يمكن لمن لا يحترم القانون المُنَظّم للنقاش في الجمع العام أن يقدر على احترام أي قانون آخر يُنظم الحياة في المُجتمع ؟ لذلك، يجب وضع ***قاعدة*** صارمة، تقول :

يُمنع على أي كان أن يتكلّم إذا لم يسمح له مُنظّم النقاش بالكلام. وكل من أصرّ على الكلام بدون إذن من مُنظّم النقاش، يُوجه له المُنظّم فورا إنذارا أولا. فإن استمر، يُوجه له إنذارا ثانيا. فإن استمرّ، يطلب مُنظّم النقاش من مساعديه أن يُخرجوا فورًا هذا الشخص الفوضوي من قاعة الجمع العام.

9) الفِرَق التي تَسْهَر على التنظيم

وفي ارتباط بالبُند السابق، يجب وضع قاعدة صارمة، تقول :

يجب تَأَسِيس فِرْقَة، أو عدّة فِرق، تكون ثابتة (أي أن أعضائها لا يتغيّرون من جمع عام لآخر). وتتكوّن كل فرقة من 4 أو 5 أشخاص. ومهمّة هذه الفِرق هي مُساعد مُنظّم النقاش على تنظيم النقاش، وضبطه. وتقوم هذه الفِرق بتنفيذ أوامر مُنظّم النقاش، المُتعلّقة بطرد أي شخص لا يحترم القانون المُنظّم للنقاش، حيث تُخْرجه (بدون عنف) إلى خارج قاعة الاجتماع. كما تقوم هذه الفرق بِحَثّ الحاضرين في الجمع العام على الامتناع عن التدخين، وعلى تلافي الكلام الثنائي فيما بين شخصين جارين، وعلى تجنّب استعمال الهاتف المنقول.

10) استخراج خُلاصات النقاش

خلال التجربة الماضية، وعند نهاية كلّ جمع عام، كنّا دائما نجد صعوبات كبيرة في عمليّة استخراج ***خُلاصَات النقاش***. وكانت العادة المعمول بها هي أن المُقرّر، أو مُنظّم

النقاش، يقرأ (بِصَمت) النقط التي سبق له أن كتبها أثناء المُداخلات، ويبحث فيها على الأفكار أو الاقتراحات التي وردت على لسان أكثر من مُتدخّل واحد. فيُقدّم المُنظّم خُلاصةً هي عبارة على مجموع الاقتراحات التي تكررت في المُداخلات أكثر من مرة واحدة. وهذا الأسلوب غير عقلاني. لماذا ؟ أولا، لأنه لا شيء يُثبت أن اقتراحا ذُكِر مثلا ثلاثة أو أربع مرات يحظى بموافقة أغلبية الحاضرين. وثانيا، لأن اقتراحا ذُكِر مرة واحدة، ولم يُعلّق عليه المُتدخّلون، يمكن أن يكون بديهيا، ويمكن أن تكون غالبية الحاضرين موافقة عليه، دون الحاجة إلى تكراره. وثالثًا، لأن المُقرّر أو منظّم النقاش يميل عادةً إلى تغليب الاقتراحات أو الآراء التي تكون مُتلائمة مع قناعاته الشخصية. وبالتالي يجب وضع ***قاعدة*** صارمة تقول :

(10.1) عندما يحين وقت بلورة خُلاصات الجمع العام : يجب على مُنظّم النقاش، أن يُسجّل كل الاقتراحات العَمَلِيّة الهامّة التي وردت في مُداخلات المُتدخّلين.

(10.2) يجب على مُنظّم النقاش أن يُخْضِع كلّ اقتراح عملي هام قُدّمَ إلى الجمع العام، إلى عمليّة التصويت، وذلك بشكل سريع، عبر رفع الأيدي، للتّصويت عليه إمّا بـ "نَعَمْ" ، وإمّا بـ "لاَ".

(10.3) إذا حَظِيَ اقتراح مُحدّد بعدد من الأصوات المُؤيّدة له (نَعَمْ) يَفوق عدد الأصوات المُعارضة له (لاَ) ، يُعتبر فورًا هذا الاقتراح ضمن خُلاصات أو قرارات الجمع

العـــام. وإذا حَظِيَ اقـــتراح مُحـــدّد بعـــدد من الأصـــوات المُعارضة له، يفوق عدد الأصوات المُؤيّدة له، يعتبر فـورًا مرفُوضًا من طرف الجمع العام.

(10.4) تصبح خلاصة الجمع العام (أو قراراته) هي مجمـوع تلـك الاقتراحـات العمليـة الـتي صـادقت عليهـا غالبيـة الجمـع العـام. (ومعلـوم أنـه يمكن للجمـع العـام، خلال اجتماع لاحق، إذا توفّرت فيه الشـروط القانونيـة، أن يراجع قرارات سابقة، أو أن يُلغيّها، أو أن يُعدّلها).

11) نشر خُلاصات الجمع العام

حدث مرارا أن نتائج الجمع العام، أو قراراته، أو خُلاصـاته، لا **تُنْشَر** على الصفحة الالكترونيـة الرسـمية لِـ "حركـة 20 فـبراير"، أو تُنشر ناقصة، بسبب حُصول تهاون، أو غموض، أو سوء تفاهم، أو غير ذالك. فلا تصل تلك القرارات، أو المعلومات، أو الخُلاصـات، إلى المناضـلين، أو إلى الـرأي العـام. وقـد تـفشل أنشـطة "الحركـة" المُبرمجة، بسبب هذا التقصير في نشر قرارات الجمـع العـام. لـذا يجب سَنُّ ***قاعدة*** صارمة، تُوضّح ما يلي :

(11.1) بعد انتهاء الجمع العام، يتّصل مُنظّم النـقاش هـو شخصـيا بالمناضـل المسـئول الرئيسـي على "لجنـة الإعلام"، ويُسلّمه ورقة (أو أوراق) واضحة، (سواءً كـانت نسـخًا أصـلية، أم صُـوّرًا لهـا)، مكتـوب عليهـا تـاريخ انعقـاد الجمـع العـام، وخُلاصاته، أو قراراته، أو بياناته، أو بـرامج أنشـطة الحركـة، أو غيرهـا. مـع وضـع إشـارة مكتوبـة تُوَضّـح مـا هـو مُقَـرّر للنشـر الرسـمي للحركـة، ومـا هـو مُقَـرّر فقـط للحفـظ في الأرشيـف.

ويجب بالضرورة أن تكون هذه الأوراق مُوقّعة من طرف مُنظّم النقاش في الجمع العام، وكذلك من طرف المُقَرِّر الذي ساعده.

(11.2) بعد استعمال هذه الأوراق من طرف "لجنة الإعلام"، تُسَلّم هذه الأوراق إلى المسئول عن "لجنة الأرشيف"، بهدف حفظها ضمن أرشيف، أو وثائق، "حركة 20 فبراير".

12) ضبط وثائق الجمع العام

من المُؤسف أن تظلّ أعمال الجمع العام غير **مُوَثَّقَة**. حيث أن كلّ ما يُتداول خلال الجمع العام من خُلاصات، وقرارات، واقتراحات، وأخبار، وأرضيات، وآراء، وأنشطة، وأحداث، تضيع كلّها مع نهاية الجمع العام. ومع مرور الوقت، لا يبقى منها أي شيء يُذكر. وحتى ما ينشر على الصفحة الالكترونية الرّسمية لِـ "حركة 20 فبراير"، ينتهي هو كذلك إلى الزّوال. فلا يستطيع أي أحد الرجوع إلى الخُلاصات الماضية، أو إلى الوثائق القديمة. وهذا التصرف خاطئ، وغير معقول. لذا يجب وضع ***قاعدة*** صارمة، تقول :

يجب خلق لجنة صغيرة قارّة، ودائمة، تُسمى "لجنة الأرشيف"، أو "لجنة المحفوظات"، وَتُعْنَى بجَمع، وَحِفْظ، وصيّانة، كلّ ما يتعلّق بحياة "حركة 20 فبراير"، مثل ملخّصات المُداخلات في الجُمُوعَات العامة، وخُلاصاتها الرسمية، والاقتراحات التي تقدّم مكتوبة إلى الجمع العام (سواءً كانت مقبولة، أم مرفوضة، من طرف الجمع العام)، وكذلك حفظ الأرضيات التي تُناقش في أوراش الحوار، أو في

الأيام الدراسية، أو في المُلتقيات الجهوية، أو الوطنية، إلى آخره. وتبقى هذه الوثائق مِلكية للجمع العام لِـ "حركة 20 فبراير". حيث إذا انسحب عضو من "لجنة الأرشيف"، فإنه يتوجب عليه تسليم تلك الوثائق كاملة إلى من أُنْتُخِب خلفًا له. (كما يمكن للجمع العام، إن اقتضى الحال، أن يُكلف "لجنة الإعلام" بهذه المهمة، وذلك بدلا من "لجنة خاصة بالأرشيف").

13) ضبط مكان الجمع العام

يَحْدث في عدّة مناسبات أن الجمع العام يُفاجأ بأنه لا يتوفّر على **مكان** لائق يمكن أن يجتمع فيه. ولتلافي مثل هذه المُفاجآت السّلبيّة، يجب وضع ***قاعدة*** صارمة تقول :

تَتكلّف "لجنة اللُّوجِسْتِيك" بالتفكير المُسبق، في الإتصال بالأحزاب، أو بالنقابات، أو بالجمعيات، التي يُمكن استعارة مَقرّاتها، بهدف عقد الجمع العام فيها. كما يجب على "لجنة اللوجستيك" أن تفكّر في إعداد هذه المقرّات، مع الحرص على أن تتوفّر في هذه المقرّات شروط السّعَة (المساحة) الكافية، والكراسي، والكَهْرَبَاء، وَآلَة تَضْخِيم الصَّوْت، والتّهوية الكافية لِقَاعَة الاجتماع، ونظافة المَرَاحِيض، وحراسة الدراجات النارية والسيارات التَابِعَة لِلْأَشْخاص المُشَاركين في الجمع العام، وما شابه ذلك.

14) تكوين مُنظّمي النقاش

في ما يخص ***تنظيم النقاش*** في الجمع العام، نُعاني من مشكلين : إمّا أننا لا نجد مُتطوّعا كُفْئًا لِتنظيم النقاش، وإمّا أن نفس الشخص يتكرّر في منصب تنظيم النقاش إلى حدّ أنه يصبح مُحتكرا لهذه الوظيفة الحسّاسة. وقد يميل البعض من الذين ينظّمون النقاش إلى استعمال هذه الوظيفة لأغراض ذاتية. بينما نحن نودّ أن يتناوب على هذه الوظيفة أكبر عدد مُمكن من المناضلين. لذا، يجب وضع ***قاعدة*** صارمة تقول :

يحرص الجمع العام، من فترة لأخرى، على تنظيم دَوَرَات تَكْوِينيّة أو تَدْرِيبِيّة، في مجال تنظيم النقاش الجماعي، لفائدة المناضلين الراغبين في الحصول على هذا التّكوين. وهدف هذا التّكوين هو تعليم أكثر ما يمكن من المناضلين قواعد وفُنون تسيير النقاش، (في أي نوع من الجُمُوعَات العامة، مثلا في "حركة 20 فبراير"، أو في غيرها من الجمعيات، إلى آخره). وهذه الوثيقة الحالية («قانون الجمع العام») تصلح كمباديء عامّة، لبرنامج هذا التّكوين أو التّدريب.

15) بُنود أخرى اختيارية

*ونعرض في ما يلي، **بُنُودًا أخرى اِخْتِيارية** (أي غير إجبارية). ويمكن أن يكون استعمالها مفيدا، **حسب ظروف، وشروط**، كل جمع عام مُحَدّد :*

15.1) يجب على المناضلين الذين يرغبون في تَرشيح أنفسهم لتسيير النقاش داخل الجمع العام أن يَدْرُسُوا مُسْبَقًا (أي قبل انعقاد الجمع العام) مُجمل القضايا التي يَفْترضون أنها

سَـتُطرح داخـل الجمـع العـام المُقبـل. والهـدف من ذلـك هـو الاستـعداد لتحمّـل مسـئولية تنظيم نـقاش الجمع العـام، وتوفـير أكثر ما يمكن من الحظوظ لإنجاحه.

15.2) يجب أيضـا على المناضـلين الراغـبين في تَرشـيح أنـفسهم لتسـيير النـقاش داخـل الجمـع العـام، أن يُهَيّـئوا **مُسـبقًا** مُسْوَدّة جدول الأعمـال المُحْتَمـل، أو المُلائم. كمـا يجب عليهم أن يُعِدّوا مُسْوَدّة خُلاصات مُمْكِنة لاقتراحهـا في مـا يخص كـل نـقطة من بين نـقاط جدول الأعمال الافتراضي (ولو أن تطور النـقاش في الجمع العـام سـوف يَـفرض بالضـرورة تطـوير، أو تـغيير، مشـاريع تلك الخُلاصات).

15.3) وخلال انعقـاد الجمـع العـام، وبعـد اتـفاق الجمـع العام على جدول أعمال مُقترح، يجب تـقسيم جـدول الأعمـال إلى 2 أو 3 قضـايا أساسـية، لا أكـثر. وبعـد ذلـك، وإذا رأى مُنظّم النـقاش فائـدة في ذلـك، وإذا وافـق الجمـع العـام على ذلـك، يُمكن تـقسيم الجمع العام فورًا إلى 2 أو 3 وَرَشَات (جَمْعُ وَرْشَـة) مُؤَقّتـة. وكـل ورشـة تُنـاقش نـقطة واحـدة فقـط من جـدول الأعمـال. وكـل عضـو من الجمـع العـام هـو حُـرّ في أن يُشـارك في الورشـة الـتي يختارها، أو التي تَهُمّه أكثر من غيرها.

تـعمل هذه الورشات بشكل مُتَوَاز (أي في نـفس الـوقت). وبعد انتهاء النـقاش داخـل الورشـات, تُحـرّر كـل ورشـة تـقريرا أو خلاصة مُفَصّلة حول النـقاط التي درستها.

يجتمع من جديد الجمع العام بأكمله، وتـقدّم له تـقارير أو خُلاصات مُختلف الورشات. وتُصبح خلاصـة الجمـع العـام تَتَكَوّن من جَمْعِ، أو من تَرْكيب، مُختلف الخُلاصات التي أَعَدّتها الورشات السالفة الذكر.

وبهـذه الأسـاليب، يصـبح الجمـع هادئـا، عَمليّـا، مُفيـدًا، ومُنْتجا. كما أن مُدة الجمع العـام تصبح قصـيرة (مثلا 2 سـاعات بـدلا من 5 سـاعات). ويرجـع المُشـاركون في الجمـع العـام إلى ديارهم بدون إرهاق ولا توتّر. فَتَتَقَوّى "الحركة"، ويكبر مفعولها.

(عبد الرحمان النوضة. حُرّرت الصـيغة الأولى لهـذا الفصـل في الدار البيضـاء، في يـوم الخميس 18 أكتـوبر 2012، واقـترحت هذه الوثيقة فيمـا بعـد على الجمع العـام لكي يتبنّاهـا ويعمـل بهـا. ونشر كذلك على الأنترنيت، على مدوّنة الكاتب).

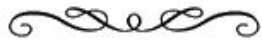

الفصل 5 :
القانون الداخلي المنظم لِلّجَان المُتَخَصّصة

يَنقسم هذا الفصل 5 إلى عدّة فُرُوع:

1) طبيعة "حركة 20 فبراير"

1) ليست "**حركة 20 فبراير**" لا حزبا، ولا تحالفا، ولا نقابة، ولا جمعية، ولا جبهة، وإنما هي بالأساس "حركة نضال جماهيري سلمي مُشْتَرَك". وهي أيضا حركة شعبية، جماهيرية، وديمقراطية.

2) وتَبقى "حركة 20 فبراير" مفتوحة لكل المواطنين الذين يَتَبَنّون أرضيتها التأسيسية، أي الذين يَرْغَبُون في النضال من أجل «الكرامة، والحرية، والعدالة الاجتماعية، ومن أجل إسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد».

3) ويعمل المناضلون المُتَحَزّبون داخل "حركة 20 فبراير" كمُواطنين مُناضلين أفراد، وليس كجماعات حِزْبِيّة مُنْسَجِمَة أو مُتَمَاسِكَة.

4) وتحتاج "حركة 20 فبراير"، على صعيد كل مدينة، إلى حَدّ أدنى من التنظيم والانضباط لكي تَكُون فَعَالِيَّتُهَا مُرْضِية. (ولا تُنَاقِشُ، ولا تَبُتّ، الورقة الحالية في قضية هيكلة "حركة 20

فبراير" على الصعيد الوطني). وتقترح الورقة الحالية شَكْل الحَدّ الأدنى الضروري من التنظيم على صعيد المدينة الواحدة، والذي يتجلى في تكوين اللجان العَمَلِيّة، أو المُتَخَصّصة، المُوَضّحة في ما يلي.

2) تعريف اللِّجان المُختَصَّة وَمَهَامُّها

5) اللجان المُتَخَصّصة التي تعمل في إطار "حركة 20 فبراير", ولخدمة أهدافها، هي التالية :

- **لجنة التنسيق**. ومسؤوليتها هي تنشيط مختلف اللجان التابعة لحركة 20 فبراير، والتنسيق فيما بينها، وكذلك السهر على تعاون هذه اللجان، وتكاملها، ومراقبة إنجازها لمهامها في الأوقات المحددة.

- **لجنة المالية**. ومسؤوليتها هي جمع المال, والضبط ألمُحَاسَبَاتِي (comptabilité) للمداخيل المالية، والموافقة، والإشراف، على نفقات مختلف اللجان، ومتابعة كل ممتلكات "حركة 20 فبراير"، وضبط وثائق المالية، وصيانتها، وتقديم التقارير المالية لمجلس اللجان، وكذلك تقديم هذه التقارير إلى الجمع العام لِـ "حركة 20 فبراير"، بهدف مراقبة المالية، والمُوافقة والمُصادقة على سيرها.

- **لجنة الصَّوْت** [sonorisation]. ومسؤوليتها هي إعداد وصيانة كل ما يهم تكبير الصَّوْت، وآلياته، ونقلها، وشراءها أو كِرَاءُهَا، وحفظها، وإصلاحها، وصيانتها، وتوفيرها لمختلف أنشطة "حركة 20 فبراير".

- **لجنة اللاّفِتَات والمطبوعات**. ومسؤوليتها هي إعداد، واستعمال، وصيانة، وحفظ، كل ما يهم اللافتات، والمطبوعات،

سواء كانت صغيرة أم كبيرة، وسواء كانت على ورق، أم على ثوب، أم على بلاستيك، أو غيرها.

- **لجنة مسار المَسيرَات**. ومسؤوليتها هي تحديد المَسَار (itinéraire) الذي تَسْلُكُه مَسِيرَات "حركة 20 فبراير"، وأمكنة انطلاقها، وأوقات بدايتها، ونقط انتهائها، ومدتها.

- **لجنة اليقظة والدفاع السلمي** (ويمكن أيضا أن نسمّيها "لجنة ضبط التنظيم"). وتسهر هذه اللجنة على ضبط جودة التنظيم، وسلامته، وأمنه، وفعاليته، سواء داخل الجمع العام، أم خلال المَسِيرَات، أم خلال غيرها من الأنشطة الجماهيرية التي تنظمها "حركة 20 فبراير". ومسؤولية "لجنة اليقظة والدفاع السلمي" هي السّهر على تكوين، وتنظيم، وقيادة، "فِرَق اليقظة والدفاع السلمي". وتتكوّن كل فرقة من بين هذه الفرق من خمسة أفراد، أي من مسئول فرقة واحد، ومن أربعة مناضلين. ويمكن أن يتراوح عدد هذه الفرق بين 5 و 10 فرقة، حسب الحاجيات، وحسب الإمكانيات.

- **لجنة الشعارات**. ومسؤوليتها هي تَلَقّي الشعارات المُقترحة من طرف المناضلين، ونقاشها، وتحسينها، وضبطها كتابيا، وانتقاءها، والمصادقة على المَقْبُول منها. ومن حقها رفض كل شعار يتعارض مع الأرضية التأسيسية لحركة 20 فبراير. وكُلّما دعت الضرورة لذلك، تستشير لجنة الشعارات مجلس اللجان، أو مجلس اللّوجستيك، أو الجمع العام، حول الشعارات التي تُثِير خلافات. وأعضاء لجنة الشعارات هم وحدهم المؤهلون للنطق بالشعارات خلال أَنْشِطَة حركة 20 فبراير. ويَشْتَرِطُون في كل شخص آخر يريد استعمال الميكروفون، أو النطق بشعارات، خلال المسيرة، يَشْتَرِطُون فيه أن يُقدّم لهم

مُسْبَقا شعاراته مكتوبة، وأن تكون هذه الشعارات مطابقة للشعارات المُصادق عليها من طرف الجمع العام، أو من طرف لجنة الشعارات. (حيث لا يَحِقّ لأي كان أن يأخذ الميكروفون وأن يَنْطِقَ بالشعارات التي يريد هو وحده).

- **لجنة الإعلام**. ومسؤوليتها هي السهر على نشر كل ما يُوصي به الجمع العام، أو مجلس اللجان، أو مجلس اللّوجستيك، لتبليغه إلى الجماهير، أو إلى الرأي العام، أو إلى أنصار حركة 20 فبراير، وذلك عبر الوسائل المُلائمة، أو المُتاحة، مثل المُدَوّنات، أو المواقع الإلكترونية (مثل "فَيْسْبُوك")، أو التَطْبِيقَات (مثل "وَاطْسَابْ" أو غيرها)، أو الجرائد، أو غيرها.

- **لجنة الإبداع**. ومسؤوليتها هي دراسة الاقتراحات التي تبتكر أشكال تعبيرية، أو أساليب نضالية جديدة. وتساهم لجنة الإبداع في إنجاز الاقتراحات المقبولة، وذلك عبر التّشَاور والتعاون مع اللجان المُتَخَصّصة التي يهمها ذالك الشكل التعبيري، أو الأسلوب النضالي المعني.

- **لجنة الإسعافات الطبية الأولية**. ومسؤوليتها هي إعداد أو توفير الأشخاص والوسائل التي تُمَكّنها من تقديم الإسعافات الطبية المُستعجلة أو الأولية، خلال الأنشطة النضالية لحركة 20 فبراير، لتقديمها إلى مناضلي "حركة 20 فبراير" الذين قد يُصابون بإصابات تستدعي هذه الإسعافات العاجلة.

- **لجنة الحوار الثقافي، والنقاش السياسي، والتكوين المُتَبَادل**. ومسؤوليتها هي السهر على تنظيم ورشات الحوار الفكري، أو العُروض الثقافية، حينما يرغب عدد من مناضلي "حركة 20 فبراير" في دراسة موضوع فكري، أو قَضِيّة اقتصادية، أو تبادل الآراء في مسألة نظرية، أو سياسية. وتبقى أنشطة النقاش والحوار هذه مفتوحة لمُسهمات كل مناضلي "لحركة 20

فـبراير". كما تبقى خُلاصات لجنة الحوار غير ملزمة، لا للجمع العام، و لا "لحركة 20 فبراير".

ـ وحسب حجم كل مدينة، يُمْكِن تكوين عدد أقل أو أكثر من هذه **اللّجان المُتَخَصّصة** المذكورة أعلاه، وذلك حسب حاجيات، وحسب إمكانيات، "حركة 20 فبراير" في هذه المدينة المُحَدّدة.

3) التركيبة النموذجية لكل لجنة

6) كل **لجنة مُتَخَصّصة** (مثل لجنة التنسيق، لجنة المالية، لجنة الصَّوْت، لجنة اللاّفتات والمطبوعات، إلى آخره) تتكون على الأقل من **مسئول رئيسي**، ومن **نائبين** أو ثلاثة **نواب** للمسئول الرئيسي. ويمكن أن نضيف إليهم عضوا عاديا، أو عِدّة أعضاء عاديين.

مِثال على تركيبة كل لجنة :

ـ مسئول رئيسي،
ـ نائبه الأول،
ـ نائبه الثاني،
ـ نائبه الثالث،
ـ عضو عادي،
ـ عضو عادي،
ـ الخ ...

7) فَيَتَرَاوَح عدد أعضاء كل لجنة ما بين 3 و 6 أعضاء. وكلما تغَيّب **المسئول الرئيسي** في لجنة ما، يقوم فورا **نائبه** الأول

بمهامه، فإن تغيّب في نفس الوقت **النائب** الأول، يقوم فورا **النائب** الثاني بمهام المسئول الرئيسي. وهكذا دواليك.

8) وأعضاء كل لجنة هم مُلْزَمُون **بالتعاون** مع المسئول الرئيسي، ومع نائبه، وملزمون **بمساعدته** على إنجاز المهام، في **جو من الاحترام المتبادل، والتشاور، والتعاون، والتكامل، والانضباط** للقرارات الجماعية.

4) عدم مُرَاكَمَة المناصب أو المسؤوليات

9) **يُمنع على أي مناضل أن يكون عضوا في أكثر من لجنة مُتَخَصّصة واحدة**، وذلك لتفادي تراكم المسؤوليات، أو الوظائف، أو المهام، لدى عدد محدود جدا من المناضلين، ولتلافي هيمنتهم على كل شيء، وكذلك لتلافي إرهاقهم بمهام كثيرة لا يقدرون على إنجازها كاملة. وإذا كانت خِبرة مناضل معين ضرورية لعدة لجان، يمكن لهذا المناضل أن يُقَدّم لهذه اللجان النُّصْح أو المَشُورة **كَمُسْتَشار**، لكن مع حصر عضويته في لجنة واحدة.

5) العلاقة بين اللجان وتنسيقيات الأحياء

10) تَتكوّن "**تنسيقيات الأحياء**" خارج "حركة 20 فبراير"، ودون علمها، ودون موافقتها. وتتميّز "**تنسيقيات الأحياء**" بكونها لا تنضبط بالضرورة لقرارات **الجمع العام** لِـ "حركة 20 فبراير". وغالبًا ما تكون "**تنسيقيات الأحياء**" خاضعة لتوجيه حزب مُعيّن، أو تِيار، أو جماعة. وَلَا تكون بالضرورة مُراقبة، أو مُحَاسبة، من طرف **الجمع العام** لِـ "حركة 20 فبراير". لذا، لا تعتبر "**تنسيقيات**

الأحيـاء" عضـوًا شـرعيا داخـل "حركـة 20 فـبراير". وإذا دعت الضـرورة لتنسـيق الجُهُـود النضـالية بين "حركـة 20 فـبراير" و"**تنسـيقية** حي مَـا"، يمكن للجنـة التنسـيق، أو للجنـة المَسَـار، أو لأية لجنة مُتَخَصّصة أخرى، أن تنسق بعض أعمالها مع مناضلي "تَنْسِيقِيّة" حَيّ مُعَيّن، لكن بشرط أن تبقى هذه اللجان (التَابِعَة لِـ "حركة 20 فبراير"، وليس لجنة "تنسيقية" الحي) هي التي تتحمل كامل المسئولة أمام الجمع العام (لحركة 20 فبراير)، سواء على مُستوى تخطيط، أم تهيئ، أم تنفيذ، المهام المُوكَلة إليها.

6) مجلس اللجان

11) يتكوّن **مجلس اللجان** من مُجمل اللجان المُتَخَصّصة (المذكورة في البند رقم 2) التابعة لِـ "حركة 20 فبراير".

يتكوّن مجلس اللجان من :

- لجنة التنسيق،
- لجنة المالية،
- لجنة تكبير الصَّوْت،
- لجنة اللافتات والمطبوعات،
- لجنة الشعارات،
- لجنة مسار المسيرة،
- لجنة اليقظة والدفاع السلمي،
- لجنة الإعلام،
- لجنة الإبداع،
- لجنة الإسعافات الطبية الأولية،
- لجنة الحوار الثقافي،

و"مجلس اللجـان" هـو هيئـة في خدمـة "حركـة 20 فـبراير". ويعمل "مجلس اللجان" على تهيئ وإنجاح الأنشطة النضالية التي يقررهـا الجمـع العـام لِـ "حركـة 20 فـبراير". ومسـؤولية "مجلس اللجـان" هي توفـير كـل مـا يلـزم من ماليـة، وخُطَـط، وعَتـاد، ومُعـدّات، وأشكال تنظيميـة، وغيرهـا، الـتي يتطلبهـا نجـاح هـذه الأنشطة النضالية.

7) مَجْلِسُ اللُّوجِسْتِيـك

12) وهو مجلس عملي مُصَغّر. ويتكون من سـتة (6) لجن، هي : لجنة التنسيق، لجنـة الماليـة، لجنـة اللافتـات والمطبوعـات، لجنة الصَّوْت، لجنة المَسَار، ولجنة اليقظة والدفاع السلمي.

يتكوّن مجلس اللّوجستيك من :

- لجنة التنسيق،
- لجنة المالية،
- لجنة اللافتات والمطبوعات،
- لجنة تكبير الصَّوْت،
- لجنة المَسَار،
- لجنة اليقظة والدفاع السلمي،

8) تنظيم الاجتماعات

13) تجتمع كل **لجنة مُتَخَصّصة** (من بين اللجان المذكورة في البند رقم 2) حسب دورية أسبوعية محددة، وقارة، وبشكل مُنفَرِد (يعني خارج اجتماع مجلس اللجان، أو خارج اجتماع مجلس اللّوجستيك، أو خارج اجتماع الجمع العام).

ويمكن أن يُقَرِّرَ انعقاد اجتماع لجنة مختصة كل من لجنة التنسيق، أو المسئول الرئيسي في هذه اللجنة المعنية، أو نائبه (في حال استحالة قيام هذا المسئول الرئيسي بوظيفته)، وذلك إما بهدف التشاور، وإما بهدف تهيئ إنجاز المهام الموكلة إلى هذه اللجنة المعنية.

14) ويجتمع **مجلس اللّجان** بطلب من لجنة التنسيق، أو بطلب من ثلاثة لجان مُتَخَصّصة.

15) يجتمع **مجلس اللّوجستيك**، حسب دورية أسبوعية محددة، وقارة، وكلما دعت الضرورة لذلك، سواء بدعوة من لجنة التنسيق، أو بدعوة من المُنسق الرئيسي، أو بدعوة من نائب للمنسق الرئيسي (في حال استحالة قيام هذا المسئول الرئيسي بوظيفته)، أو بدعوة من ثلاثة لجن عُضوة في مجلس اللّوجستيك، أو بدعوة من ربع الأفراد الأعضاء في مجلس اللّوجستيك.

9) شروط العضوية في اللجان

16) كل فرد أو مناضل يريد أن يكون عضوا في إحدى اللجان المرتبطة بِـ "حركة 20 فبراير"، يُشترط فيه أولا أن يَحْظَى بتزكية مناضلين إثنين معروفين، ويشترط فيه ثانيا أن يكون

مشهودا لـه بالجدية، وبالنزاهة، وبالاستقامة، وَإِلّا رُفِضَ طلب عضويته.

17) إذا اعتبرت غالبية أعضاء لجنة التنسيق، أو مجلس اللجان، أو مجلس اللوجستيك، أن عضوا ما في إحدى اللجان، يعرقل بشكل سافر ومتكرر عمل هذه اللجنة، يحق لهذه الأغلبية أن تلغي عضويته، وأن تقرر طرده من اللجنة المعنية، ثم تطلب من الجمع العام التالي أن يصادق على طرده من اللجنة المذكورة.

18) إذا اقتنعت غالبية أعضاء لجنة التنسيق، أو مجلس اللجان، أو مجلس اللوجستيك، أن عضوا ما في إحدى اللجان، يُساند، أو ينخرط، في فرق "**بَلْطَجِيَة**"، أو في قِوَى **قَمْعِيَة**، أو **مُخابراتية**، أو **بُوليسية**، يحق لهذه الأغلبية أن تقرر إيقاف عضوية هذا الشخص، أو إلغاءها، من "حركة 20 فبراير". كما يحق للأغلبية المذكورة أعلاه أن تلغي عضوية كل عضو (في إحدى اللجان) تتعارض ممارسته مع مباديء الأرضية التأسيسية لِـ "حركة 20 فبراير". كما يحق لها أن تلغي عضوية أي عضو يدافع عن نظام الفساد، أو عن نظام الاستبداد القائم، أو يعادي القوى السياسية التقدمية التي تناضل ضد الفساد وضد الاستبداد.

19) كل عضو في إحدى اللجان **لا ينجز المهام** الموكلة إليه في وقتها، وبالجودة أو الفعالية المطلوبتين، بسبب **غيابه، أو بسبب تهاونه**، تُوَجّه له لجنة التنسيق، أو مجلس اللوجستيك، أو مجلس اللجان، إنذارا أوليًا. فإن كرر خطأه، تُوَجّه له إنذارا ثانيا. فإن تمادى في إهماله، تقرر (لجنة التنسيق، أو مجلس اللوجستيك، أو مجلس اللجان)، سحب المسؤولية منه، وتُوقِف فورا عضويته في تلك اللجنة المعنية، وتطلب من الجمع العام

التالي أن يصادق على إلغاء عضويته في تلك اللجنة التي يوجد فيها.

10) أساليب عمل اللّجان، وميثاق الشرف داخلها

20) في مجال تحديد المهام وإنجازها، يجب على أعضاء كل لجنة مُتَخَصّصة، وعلى أعضاء مجلس اللجان، وعلى أعضاء مجلس اللوجستيك، التابعين لِـ "حركة 20 فبراير"، أن يَحْرُصُوا على توفير بيئة **عمل مشترك**، مُفعَمَة برُوح **التشاور**، و**التعاون**، و**التكامل**، و**الاحترام المتبادل**، و**النضال السّلمي المُشْتَرَك**، فيما بين مجمل الأعضاء الشبان والأعضاء المسنّين، وبين المُبتدئين والمُحَنّكين، وبين المُتحَزّبين وغير المُتحزبين.

21) يجب على كل الأعضاء الحرص على أن يكون أداءهم من مستوى عال من **المسؤولية**، و**الدّقة**، و**الفعالية**، مع تغليب **أسلوب التدبير المُشترك** على أسلوب التدبير الفَرْدِي (أو ألإنفرادي).

22) يلزم أن يحرص أعضاء كل لجنة، وكل مجلس، في "حركة 20 فبراير"، على التّحَلّي بأساليب **الشفافية**، و**المُراقبة المُتبادلة**، و**المُحاسبة المُتبادلة**، عبر **تبادل النقد البناء**، و**النقد الذاتي الرفاقي**، بهدف بلوغ أرقى مستويات **الفعالية** و**النّجَاعَة**.

23) ولتلافي **احتكار** مناضل ما لمسؤولية محددة خلال زمن طويل، ولإعطاء فرص لمناضلين آخرين لكي يُفيدوا "حركة 20 فبراير" بِمَهَاراتهم، يجب **إعادة توزيع المهام** (فيما بين أعضاء كل لجنة) بعد مرور كل ثلاثة أشهر. (وهي فترة كافية بالمقارنة مع عمر "حركة 20 فبراير").

24) ولتفادي **الغموض**، أو **النّسْيَان**، أو **سوء التفاهم**، فيما بين أعضاء كل لجنة مُختصة، يجب أن تكون لائحة أعضاء كل لجنة متخصصة مكتوبة (وليس شفوية).

25) ولتفادي الغموض، أو نسيان المهام، أو تطاول بعض المناضلين على مسؤوليات لا تدخل ضمن المهام المُوكَلَة إليهم، يجب على كل لجنة أو مجلس، قبل فك الاجتماع، **أن يُحَرِّرَ كِتَابِيًّا مُلخصا** للقرارات العَمَلِيّة التي إتَّخَذَها، أو مُلخصا للمهام التي وَزّعَها على أفراده. ويلزم أن يُوَقّع فورا كل الحاضرين في الاجتماع على هذا الملخص (ولو كان على شكل مُسْوَدّة). ثم تُوزّع فيما بعد نسخ (photocopies) لهذه الملخصات على كل الأعضاء المعنيين. وتستعمل هذه الملخصات لمراقبة، أو لمتابعة، إنجاز المهام المتفق عليها. (وإذا خِفْنا من سقوط هذا الوثائق بين أيدي الأجهزة القمعية، يمكن أن نُعطي لكل شخص إِسْما مُستعارا، أو أن نستعمل رموزا، أو "لغة مُشَوّهة وغير مفهومة"، يَتّفِق المُناضلون بشكل مسبق عليها).

26) وتماشيا مع الأرضية التأسيسية لـ "حركة 20 فبراير"، ***ينبغي على الأعضاء المُتَحَزّبين أن يعملوا كمناضلين أفراد، وليس كجماعات حزبية مُنسجمة أو مُتماسكة***. كما يجب على أعضاء كل لجنة، وعلى كل مجلس، أن يحرصوا على ***صيانة استقلالية هذه اللجان***، أو المجالس، وذلك على المستويات البشرية والسياسية والمالية، وذلك تُجَاه أية هيئة، أو أية مُؤسّسة كانت. ويلزمهم أن يتعاونوا لتلافي **هيمنة** أية جماعة، أو أي حزب، أو أية هيئة، على أية لجنة، أو على أي مجلس. ولو جاءت هذه الهيمنة بحسن النية، أو بشكل غير إرادي. ***ويلزمهم النضال ضد كل المظاهر السلبية، مثل التَّهَوّر، أو التّطَرّف، أو***

الإهْمَـال، أو "الحَلَقِيّـة الحزبيـة" ، أو التّهْمِيش، أو الإقْصَـاء، أو الانـفراد باتخاذ القرارات.

(عبد الرحمان النوصة. حُرّرت الصيغة الأولى لهذا القـانون في الـدار البيضـاء، في يـوم الخميس 22 مـارس 2012، واقْتُـرِحت هـذه الوثيقـة داخل مجلس اللّوجستيك، ثم داخل الجمـع العـام، لكي يُصـادقا عليهـا. كما أنها نشرت على الأنترنيت، على مدونة الكاتب. وحُسّنت صـياغتها عدة مرات).

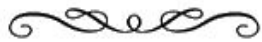

الفصل 6:
كَيْـف نُدَبِّر الاختلاف والتكامل فيما بين مناضلي القوى السياسية المشاركة في "حركة 20 فبراير" ؟

ينـقسم هذا الفصل 6 إلى عدّة فُروع :

1- كَيْـف انطلقت "حركة 20 فبراير" ؟ و ما هو أصلها ؟

إنطلقت "حركة 20 فبراير" في المغـرب في 20 فـبراير 2011، ***تحت تأثير الثورة الجارية في تونس، وفي مصر***. وكلما نسينا، أو رفضـنا، اعتبـار هـذا الترابـط، فإننـا سنسـقط في خطـأ سياسـي. والمناضلون الذين بادروا إلى الدعوة إلى انطلاق "حركة 20 فـبراير" بالمغرب، كانوا يطمحون إلى إشعال حركة ثورية في المغرب، يكون هـدفها هـو ***خلـق ثـورة مشـابهة لثـورتي تـونس ومصر*** (اللـتين أسقطتا رأس النظام السياسي الاستبدادي القائم).

ثم جاءت فيما بعد الحراك الشعبي الثـوري في اليمن، وليبيـا، والبحرين، وسوريا، لِيُؤكد اندلاع ***ظاهرة مجتمعية جديدة***، وفريـدة من نوعها، تنتقل عدواها إلى مجمل الأنظمة السياسية المتواجـدة

في العالم العربي، أو في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط. لأن هذه الأنظمة مبنية، في غالبيتها، على أساس الاستبداد والفساد، وعلى التبعية للإمبريالية. ولأنها تتشابه في عدد من خصائصها. فأثبتت هذه الظاهرة أن الثورة المجتمعية التي كانت تعتبر مستحيلة، خلال العقود الماضية المتوالية، في بلدان العالم العربي، أصبحت اليوم ممكنة. وأن ***شروطها غدت ناضجة نسبيا***، وذلك حسب كل مجتمع محدد.

"حركة 20 فبراير" هي إذن ***حركة ثورية*** في جوهرها، (ولو أن ***طابعها السّلمي*** يُظهرها كحركة مُعتدلة)، وهي ليست حركة دينية، أو طائفية، أو إصلاحية، أو احتجاجية، أو مطلبية. ويلزمنا أن نصون هذا الجوهر الثوري فيها.

2- ما هي طبيعة "حركة 20 فبراير" ؟

يلزم أن يكون تصورنا لِـ "حركة 20 فبراير" واضحا ودقيقا. فما هي إذن طبيعتها، أو **نوعيتها** ؟ يُمكن لِلمراقب الموضوعي أن يلاحظ أن "حركة 20 فبراير" ليست حركة ثقافية، وليست حركة دينية، وليست حركة نقابية، وليست حركة طائفية، ولا حركة مطلبية، ولا حركة حزبية. بل هي، في جوهرها، ***حركة نضال جماهيري سِلمي مُشترك وثوري***.

النزاهة الفكرية، وكذلك الدقة العلمية، تفرضان بأن نعترف بأن "حركة 20 فبراير" بالمغرب، وكذلك مثيلاتها في بلدان عربية أخرى، هي ***حركة ثورية من صنف جديد***. بل هي فريدة من نوعها. حيث لم نعرف مثيلا لها في تاريخنا الحديث. والغريب في الأمر، هو أن هذه الثورات العربية (بما فيها "حركة 20 فبراير") جديدة في نوعيتها، إلى درجة أن غالبية الحكومات العربية، أو

الدول العربية، بل وحتى القوى الإمبريالية، وكذلك الكثير من الأحزاب السياسية القائمة داخل هذه البلدان العربية، فوجئت بها، ولم تعرف في البداية كيف تتعامل معها.

من الأكيد أن "حركة 20 فبراير" بالمغرب، وكذلك الثورات الأخرى في تونس، ومصر، ثم اليمن، وليبيا، وسوريا، إلى آخره، لم تُولَد بشكل تلقائي، ودفعة واحدة، بل هي ***نتيجة موضوعية لِنضالات ماضية، ولتراكمات مجتمعية سابقة، كثيرة، ومتنوعة، ومعقّدة.***

خصائص "حركة 20 فبراير" كثيرة. لكن ميزتها الأساسية هي أنها ***حركة نضال جماهير سلمي مشترك وثوري، يهدف إلى إسقاط نظام الفساد والاستبداد.*** وهذه الميزة الأساسية تؤكد أن ***المنطق*** الذي يحكم عملها، ليس هو ***منطق*** النضال الحزبي الضيق، وليس هو ***منطق*** النضال ألمَطلبي، أو الإصلاحي، أو الديني، أو الطائفي، بل هو ***منطق النضال الجماهيري السّلمي المُشترك والثوري.***

3- من هو مُؤَهَّل لمساندة "حركة 20 فبراير" ؟

لنتساءل : من يساند فعلا "حركة 20 فبراير" ؟ ومن هو ضدها ؟ ومن يشارك عمليا فيها ؟

الأحزاب المُكَوَّنَة بِإِيعَاز من النظام السياسي القائم، وهي كثيرة، تعارض "حركة 20 فبراير" (مثلا : "حزب الأصالة والمعاصرة"، و"حزب التجمع الوطني للأحرار"، و"حزب الحركة الشعبية"، و"حزب الاتحاد الدستوري"، و"حزب الاستقلال"، إلى آخره). وكلها تتمنى موتها.

والأحزاب اليمينية الأخرى، مثل "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، و"حزب الاستقلال"، و "حزب التقدم والاشتراكية"، لا تساند "حركة 20 فبراير"، بل تتمنى أن تزول نهائيا.

و "حزب الاتحاد الاشتراكي"، الذي يحتل موقعا سياسيا في الوسط، فإنه لا يساند "حركة 20 فبراير"، ولو أن جزءا من شبيبته تتعاطف مع هذه الحركة، دون أن تشارك فيها بشكل واضح، أو متواصل.

أمّا "جماعة العدل والإحسان" الإسلامية، فقد شاركت في البداية في "حركة 20 فبراير". وكانت تتحمّل جزءا هاما من أعبائها. لكنها انسحبت منها في 18 نونبر 2011، حينما دخل إلى الحكومة "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، الذي يُشابهها في المرجعية الإيديولوجية الدينية. وذلك رغم أن أي هدف من أهداف "حركة 20 فبراير" لم يتحقق بعد. فيظهر أن "جماعة العدل والإحسان" لا تشارك في "حركة 20 فبراير" إلا إذا كانت هذه الأخيرة تخدم البرنامج، أو الأهداف الخاصة بهذه الجماعة.

وفي تونس، وفي مصر، لاحظنا أن الأحزاب "الإسلامية" رفضت في البداية المشاركة في الحركة الثورية الصاعدة. ولمّا أحسّت بأن حظوظ نجاح هذه الحركة الثورية تتزايد، شاركت فيها بهدف التأثير فيها، والاستفادة منها، أو السيطرة عليها.

أمّا في المغرب، فإن "جماعة العدل والاحسان" شاركت في "حركة 20 فبراير" منذ بدايتها. لكن بعد عملية تعديل الدستور، ثم صعود "حزب العدالة والتنمية" (الإسلامي) إلى رئاسة الحكومة، قررت "جماعة العدل والإحسان" الانسحاب من "حركة 20 فبراير"، وأمرت مناضليها بعدم المشاركة فيها. وتُبيّن هذه الأحداث أنه ***بمقدور الأحزاب "الاسلامية" أن تكون إصلاحية، لكنه ليس بمقدورها أن تلتزم بمنطق ثوري حتى النهاية***.

والأحزاب الوحيدة التي تساند "حركة 20 فبراير"، أو تشارك فيها، أو تدعّمها، ولو إلى حَدّ متواضع، هي أحزاب اليسار المغربي. وهذه الأحزاب هي التالية : "الحزب الاشتراكي الموحد"، و "حزب المؤتمر الاتحادي"، و "حزب النهج"، و "حزب الطليعة"، بالإضافة إلى جماعات وتيارات أخرى صغيرة، تتميز بتوجهها الثوري. ***فأحزاب اليسار هي الوحيدة التي تفكر مثلما يُفكر الشباب الذي يناضل في "حركة 20 فبراير"***. وهي كذلك الوحيدة التي تطمح إلى تحقيق تغييرات مجتمعية ديمقراطية وثورية. وليس غريبا أن يكون جزء هام من المناضلين الذين يضطلعون بمهام عملية داخل "حركة 20 فبراير"، أو يُضَحّون بوقتهم، أو بجهدهم فيها، ينتمون إلى قوى اليسار الثوري.

أما نقابة "الاتحاد المغربي للشغل"، ونقابة "الكنفدرالية الديمقراطية لشغل"، ونقابة "الفدرالية الديمقراطية للشغل"، فإنها تتعاطف مع "حركة 20 فبراير". لكنها، إلى حد الآن، لا تشارك فيها، ولا تُدَعِّمُهَا، ولا تُدافع عنها.

والمواطنون (غير المتحزبون)، المؤهلون لمساندة، أو للمشاركة في، "حركة 20 فبراير"، هم أولائك الذين يطمحون إلى ***إسقاط نظام الفساد والاستبداد***، على غرار ما جرى في تونس، أو في مصر. وميزة هؤلاء المواطنين هي أنهم يدركون أن هذا النظام السياسي القائم، يتناقض في جوهره مع الديمقراطية، ولا يستطيع تحقيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية.

أما المواطنون الذين يؤمنون بإمكانية دَمَقْرَطَة هذا النظام، أو الذين يقنعون بإقامة إصلاح جزئي في هذا النظام القائم، فإنهم لا يُشاركون في "حركة 20 فبراير".

وعلى خلاف بعض المناضلين (غير المُتَحزبين) الذين يَتَخَوّفُون أحيانا من تكاثر المناضلين المُتَحَزّبين داخل "حركة 20

فبراير"، يجب أن نكون واضحين ودقيقين في ***الدور الذي يمكن أن يلعبه كل نوع من المناضلين***. فالموضوعية تفرض بأن نعترف أن ***المناضلين غير المُتَحزّبين*** يَنقُصُهم في غالب الحالات التكوين السياسي، أو تنقصهم الخبرة التنظيمية، أو تنقصهم التجربة النضالية، أو تنقصهم الاستمرارية في الحضور النضالي، وذلك بالمقارنة مع ***المناضلين المُتحزبين***. لدى نُؤكد أن **تعاون وتكامل** مناضلي قوى اليسار داخل "حركة 20 فبراير"، واضطلاعهم بِتَحَمّل الجزء الأكبر من المسؤوليات، ومن التضحيات النضالية فيها، هو ***العامل الحاسم*** في تقوية حظوظ نجاح "حركة 20 فبراير".

4- ما هو المنطق الذي يحكم "حركة 20 فبراير" ؟

لنتساءل : ما هو **المنطق** الذي يلائم دينامية "حركة 20 فبراير" ؟ هل هو منطق النقابة، أم منطق الحزب، أم منطق الجبهة، أم منطق التحالف الحزبي، أم هل هو شيء آخر ؟

لكي يكون عَمَلُنَا داخل "حركة 20 فبراير" ناجحا، يلزم أن يكون **المنطق** الذي نشتغل به داخل "حركة 20 فبراير" ملائما للطبيعة الأساسية لهذه الحركة. وإلا، فإن مآل عملنا سيكون هو الفشل. فإذا إعتبرنا أن الميزة الأساسية لِـ "حركة 20 فبراير" هي أنها ***حركة نضال جماهيري مشترك سلمي وثوري***، يهدف إلى إسقاط نظام الفساد والاستبداد، فسينتج عن هذا الاعتبار ما يلي :

ـ أولا، لا يصح أن نعمل داخل "حركة 20 فبراير" ***بمنطق النقابة***، لأن النقابة تخص جزءا محدودا من المواطنين، وتكون مطالبها فئوية، أو جزئية، أو خاصّة بِمَأْجُورِين مُعَيَّنِين. بينما

"حركة 20 فبراير" تهمّ كل الشعب، وهدفها هو تغيير مجمل النظام المجتمعي القائم الذي يتّصف حاليا بالفساد وبالاستبداد.

ـ ثانيا، لا يصح أن نعمل داخل "حركة 20 فبراير" ***بمنطق الحزب***. كما لا يصح أن نَتَحَرّك داخل "حركة 20 فبراير" كهيئات حزبية، أو كجماعات حزبية، أو كتحالف حزبي. لأن جماهير الحزب تنحصر في أعضاء هذا الحزب، وفي المتعاطفين مع خطه السياسي، أو في الأشخاص الذين يقبلون بزعمائه. ولأن هدف الحزب هو الفوز في الانتخابات، والوصول إلى البرلمان، أو الوصول إلى السلطة السياسية، وتطبيق برنامج حزبي أو إصلاحي مُعَيّن. ولأن هدف النضال هو خدمة الشعب، وليس خدمة الحزب. ولأن الحزب هو نفسه ليس إلاّ أداةً من بين الأدوات الضرورية لإنجاز طموحات الشعب. بمعنى أن ***الحزب هو أداة، وليس هدفًا في حدّ ذاته***. ولأن ***المنطق الحزبي يدفع بالضرورة مناضلي كل حزب محدد إلى مُحاولة السيطرة***، أو الهيمنة، على كل إطار نضالي، وَتَوْظِيفِه لأغراض حزبية ضيقة. بينما "حركة 20 فبراير" هي مفتوحة لكل المواطنين الراغبين في إسقاط نظام الاستبداد، وتهدف إلى تعويضه بنظام ديمقراطي سليم. وعلى العموم، لا يقبل المواطنون (غير المُتَحَزّبين) المشاركون في "حركة 20 فبراير" بأن يكونوا مُسَيّرِين من طرف حزب مُعين، أو من طرف مجموعة من الأحزاب. لذا ***يجب على مناضلي الأحزاب التقدمية أو الثورية، أن يشاركوا في "حركة 20 فبراير" كَمُواطنين، أَيْ كأفراد، وليس كجماعات حزبية مُتماسكة.***

ـ ثالثا، لا يعقل أن نُمارس داخل "حركة 20 فبراير" ***العَصَبِيَة الحزبية، أو الحلقية الحزبية*** (sectarisme)، أو التنافس فيما بين أحزاب مختلفة. لأن المواطنين (غير المتحزبين)، المشاركين في "حركة 20 فبراير"، ينفرون من كل ما هو «حلقية حزبية»، ومن كل

ما هو «تنافس فيما بين الأحزاب». الشيء الذي قد يدفعهم إلى الابتعاد عن "حركة 20 فبراير". حيث يقولون : «جئنا لنصرة هدف إسقاط نظام الفساد والاستبداد، ولم نأت لنصرة حزب معين، أو لنصرة تحالف حزبي محدد».

ورغم أننا نُلِحّ على ***أن يشارك مجمل المناضلين في "حركة 20 فبراير" كمواطنين أفراد، وليس بصفتهم الحزبية***، ولا بصفتهم كَمُنَاصِرين لحزب معين، فإننا نعتبر أن مشاركة مختلف قوى اليسار بالمغرب في "حركة 20 فبراير" لا زالت، إلى حَدّ الآن، غير كافية، أو دون المستوى اللازم. وانتقدنا هذا التقصير بشكل جماهيري. ونعتبر أنه من الممكن، بالنسبة لكل حزب من اليسار، أن يرفع مستوى مشاركة مناضليه في "حركة 20 فبراير". وندعو كل قوى اليسار إلى تشجيع مجمل مناضليها، وأطرها، على المشاركة بفعالية أكبر، في أنشطة "حركة 20 فبراير".

وفي نفس الوقت، نُنَبّه إلى أنه ***ليس من مصلحة "حركة 20 فبراير" أن يُهَيْمِن عليها أي حزب كان***. كما أنه ليس من مصلحة أي حزب أن يحاول السيطرة على "حركة 20 فبراير". وندعو كافة قوى اليسار إلى ***التعاون*** فيما بينها، وذلك بشكل مُتَوَاز، لكي لا يُهَيْمِن أي حزب كان على "حركة 20 فبراير"، سواء كان تقدميا، أم ثوريا.

نستنتج مِمّا سبق أن المنطق السليم، الملائم لطبيعة "حركة 20 فبراير"، هو ***أن نعمل بمنطق النضال الجماهيري السّلمي المشترك والثوري، وليس بمنطق حزبي***. وأن نشارك في مجمل أنشطة "حركة 20 فبراير"، ***كمواطنين أفراد تقدّميين***، أو كمناضلين أفراد، وليس كَمُنْتَمِين إلى حزب مُعيّن. وأن نهتمّ بنجاح "حركة 20 فبراير"، وليس بنجاح الحزب الذي ننتمي إليه.

5- كَيْـف نعالج التناقضات داخل "حركة 20 فبراير" ؟

لنتساءل : **كَيـف نُدبّر الخلافات** التي تنشأ داخـل "حركـة 20 فبراير" ؟ هل بالصّدام مع من يُخالفنـا في الـرأي ؟ هـل بِتَعْنِيـف من يُعارضــنا ؟ هــل بإقصــاء من ينتــقدنا ؟ هــل بِتَهْمِيش من يُضايقنا ؟ هـل بالتحايـل على من يعاكسـنا ؟ هـل بالمناورة ضـد من يرفض الخضوع لنا ؟ هل بِمُعاداة من يُنافسنا ؟ هـل بكراهيـة من يتحالف مع خصومنا ؟

نلاحـظ أن العنصـر الأكـثر عـددًا في "حركـة 20 فـبراير" هم **الشـباب**. و**نـقطة ضـعف الشـباب** هي أنهم مبتـدئون في مجـال النضــال السياســي. وتكــون على العمــوم التجــارب التنظيميــة للشّباب، أو خبراتهم النضالية، أقل من المستوى المطلوب، لأنهـا لا زالت في طور التَّكَوّن. وليس هـذا احتـقارا للشـباب، وإنمـا هـو اعـتراف بمُعْطَى موضـوعي. لـذا يلـزم التنبيـه إلى **ضـرورة تـعاون وتكامل المناضلين الشباب مع المناضلين المُسِنّين**.

وبشكل عام، ندعو كافّة المُشـاركين في "حركـة 20 فـبراير" إلى الالتزام بتطبيق شعار ***"التـقارب والتـفاعل والتـعاون والتكامل"*** فيما بين المناضلين المُتَحزّبين والمناضلين غير المتحزبين، وفيما بين المناضــلين الثــوريين والمناضــلين المُعتــدلين، وفيمــا بين المناضــلين المثــقفين والأقــل ثــقافة، وفيمــا بين المناضــلين المَيْسُــورين والأقــل يُســرا، وفيمــا بين المناضــلين الشــباب والمناضلين المُسِنّين، إلى آخره.

المبدأ الأول الذي نعمل بـه هـو : ***التـفتّح على كـل التيـارات المناضــلة، وعلى كــل الجماعــات الثورية***، وليس الانغلاق على النـفس.

والمبدأ الثاني هو : ***إشراك كل الطاقات المناضلة***، وليس إبعادها، أو منافستها، أو احتقارها، أو رفضها، أو تَهْمِيشها، أو إقصاءها.

والمبدأ الثالث هو : ***تقَاسُم المهام والمسؤوليات***، وليس السيطرة عليها، أو الانفراد بها.

فإذا لم نطبق شعار ***"التقارب والتفاعل والتعاون والتكامل"***، فيما بين مجمل مكونات "حركة 20 فبراير"، فإن هذه الحركة لن تَرْقَ إلى مستوى ***الفعالية النضالية*** التي نطمح لها جميعا. أما إذا التزمنا بتطبيق ذلك الشعار، فسيصبح بمقدور "حركة 20 فبراير" أن تحقق المعجزات.

ورغم أن "حركة 20 فبراير" لا زالت متواصلة، ورغم أن أساليب عملها تتحسن ببطء، فإننا لا نقنع بما يُنْجَز. ونطمح إلى مستوى أعلى مِمّا هو موجود. وبالتالي، فمن المتوقع أن مختلف المناضلين المشاركين في أنشطة "حركة 20 فبراير" **سيتبادلون الانتقادات** فيما بينهم. حيث يمكن أن يختلفوا حول تحديد الأشكال التنظيمية الناجعة، أو حول اختيار الأساليب النضالية الملائمة، أو حول انتقاء المسؤولين الأكفاء، أو حول برمجة المهام المقبلة. إن ***تبادل النقد فيما بين المناضلين حتمي، وضروري، وإيجابي***. نتمنى فقط أن يحرص كل المناضلين على ***أن يمارسوا هذا النقد المتبادل بشكل رفاقي، وبناء، وليس بشكل إقصائي، أو عدائي، أو هدّام***. لأن التقدم يظل مشروطا بتبادل النقد[22] المُتّزِن.

---

[22] في هذا المجال، أنظر فصل "النقد"، في كتاب "Le Politique"، للكاتب عبد الرحمان النوضة، ويمكن تنزيل هذا الكتاب بالمجان من الموقع الإلكتروني التالي : http://LivresChauds.WordPress.Com. وَأُنْظُر كذلك الفصل المتعلق بالنَقد في كتاب "نقد الشعب" لنفس الكاتب.

ومن المُتَوقّـع إذن أن تظهـر، من وقت لآخـر، **خلافـات أو تناقضـات** داخـل "حركـة 20 فـبراير". وإذا مـا اختلفنـا مـع بعض المناضلين داخل "حركة 20 فبراير"، فإن أحسن أسلوب لمعالجة الخلافات الموجودة فيما بيننا، هو ذاك الذي يَتّصِفُ ***بالشفافية، وبالصّـدق، وبالنزاهة، وبِتِبْيَـان الرغبـة الصـادقة في التـعاون والتكامل.*** أما اللجوء إلى استعمال أساليب العداء، أو الإقصاء، أو السّـيطرة، أو الحِيَـل، أو المنـاورة، أو الخـداع، بهـدف تـغليب مواقف معينة، أو بهدف تمرير قرارات مُحددة، أو بهدف التّسابق للهيمنـة على مواقع القرار، فهي أساليب تُؤدي دائمـا، وفي آخـر المطاف، إلى تكاثر الشكوك، وإلى تـعميق الخلافـات، وإلى توسيع هوّة سُوء التفاهم، كما تُؤَدّي إلى نُفُور المناضلين من هذا النضال الجماهيري المشترك.

إن أفضـل أسـلوب لمعالجـة الخلافـات أو التناقضـات (الـتي يمكن أن تظهـر مـع مناضـلين مشـاركين في "حركـة 20 فـبراير")، ليس هو مخاصمتهم، أو مواجهتهم، أو تهميشـهم، أو إقصـائهم، أو سبّهم، أو إتهامهم، أو احتقارهم، بل ***أفضل حلّ هـو أن نتـفاعل معهم، وأن نسـاعدهم على تـغيير أو تطـوير أنـفسهم، عـبر احـترامهم، وعـبر الاسـتماع إليهم، وعـبر محـاورتهم، وعـبر إشراكهم في إنجاز المهام النضالية، بل وحتى عبر إشراكهم في تحمل بعض المسؤوليات.***

فنُميّز بين أعدائنا الطبقيين الـذين يناصـرون نظـام الاسـتبداد والفساد، وبين المواطـنين والمناضـلين الـذين هم مثلنـا، منبثـقين من الشعب، ومناهضين للاستبداد والفساد. حيث نهدف إلى هزم كـل مناصـري نظـام الاسـتبداد والفسـاد، ونهـدف إلى التـعاون والتكامـل مـع كـل المواطـنين والمناضـلين المعارضـين لنظـام الاستبداد والفساد.

وكلما ظهرت خلافات، أو تناقضات، بيننا وبين مناضلين آخرين، يلزمنا دائما أن نتذكر أن هدفنا، ليس هو إهانة أولائك المناضلين، ولا هو هزمهم، ولا هو تهميشهم، ولا هو إقصاءهم. وهدفنا ليس هو القضاء على خصومنا، أو منافسينا، وإنما ***هدفنا هو المساهمة المُتأنية في تَثْوِيرِهم، لكي نناضل جميعا بشكل مشترك. هدفنا هو مساعدتهم لكي يغيّروا أنفسهم، ولكي يصلحوا أفكارهم، ولكي يُحَسّنوا أساليبهم، وذلك عبر ممارسة الاحترام المتبادل، وعبر الحوار النزيه والجدي، وعبر التواضع الصادق، وعبر التفاعل المَرِن***. فلا يمكننا أن نساهم في تغيير المجتمع إذا لم نساهم، في نفس الوقت، في ***تغيير أنفسنا، وفي تغيير مجمل المواطنين المتواجدين حولنا***.

6- الخلاصة

نُلَخّص أسلوب تدبير الخلافات فيما يلي :

1) **أن نعمل** (داخل "حركة 20 فبراير") **كمناضلين أفراد، وليس كجماعات حزبية**.

2) أن نطبق الشعار التالي : "**التقارب، والتفاعل، والتعاون، والتكامل**".

هذا هو الأسلوب الوحيد السليم الذي يؤدي إلى تعَاضُد جُهود المناضلين ونجاحها. وهو الأسلوب الوحيد الذي يوصل مختلف المناضلين إلى التواضع، ويساعدهم على إدراك الواقع كما هو، لا كما يتخيلون. ويساعدهم على رفع مستوى معرفتهم، ويساعدهم على التفاهم فيما بينهم، ويساعدهم على تحسين **المنطق** الذي يعملون به. بينما الأساليب الأخرى التي تستعمل مثلا المُخاصمة، أو المُشاجرة، أو التّحدي، أو العداوة، أو المناورة، أو

أو التَحَايُل، أو التهميش، أو الإِهَانَة، أو الإقصاء، فإنما تؤدي دائما إلى توسيع الخلافات، وتدفع إلى تعميق سوء التفاهم. وتؤدي في النهايـة إلى تشـتيت الطاقـات النضـالية، ثم إلى تَبْئِيسِـهَا، ثم إلى فشلها. فيصبح التغيير العقلاني للمجتمع مستحيلا. أما إذا حرص مجمـل المشـاركين في "حركـة 20 فـبراير" على تطـبيق شـعار ***"التقارب، والتفاعل، والتعاون، والتكامل"***، فسيصبح بإمكاننا جميعا تحقيق معجزات رائعة في مجال تغيير المجتمع.

(عبد الرحمان النوضة. حُرّرت الصيغة الأولى لهذا الفصل في يوم السبت 24 فبراير (شباط) 2012، وقدمت هذه الوثيقة في 25 فبراير 2012 كأرضية لنقاش سياسي مفتوح، في إطار «ورش الحوار الفكري والنقاش السياسي»، المنظّم من طرف "حركة 20 فبراير"، بمدينة الدار البيضاء، بمقر "الحزب الاشتراكي المُوحّد". وَأَخْضَعَ الكاتب فيما بعد هذه الوثيقة لتحسينات متوالية).

الفصل 7:
تَوضيحات حَول بَعض المَشاكل الداخلية في «حركة 20 فبراير»

تَدُور عدة نقاشات تِلقائية (أو غير مُبرمجة) داخل "حركة 20 فبراير"، حول العديد من القضايا النضالية، أو العَمَلية، أو التنظيمية، أو السياسية. ويتبادل مُنَاضِلُو "حركة 20 فبراير" انتقادات كثيرة فيما بينهم. ونقَدّم في ما يلي عرضا مُوجزا لبعض القضايا التي أُثِيرَت، بشكل أو بآخر، داخل "حركة 20 فبراير". ونفحص مدى صِحّة بعض المواقف. والهدف من هذا النص هو تعميم النقاش، وتبادل الآراء، وتعميق التحليل، ونقد بعض الأفكار التي يُمكن أن تَضُرَّ بِـ "حركة 20 فبراير".

1) ما هو الكلام الذي نحتاجه حول "حركة 20 فبراير" ؟

هل نريد كلام المُجاملة، أو المدح، أو التعظيم، وذلك بِدَعْوى رفع المعنويّات ؟ هل نريد خطاب العقل، والمنطق، والصراحة، والوضوح، و**النقد**، والإصلاح، و**التّثوير** ؟ قد يكون النقد مؤلما، لكن التقدم يبقى مستحيل التحقيق إذا لم نستعمل منهج التَقْيِيم والنقد.

2) كَيْف حال "حركة 20 فبراير" خلال سنة 2012 ؟

إذا قبِلنا بمنهج الصراحة، و**الوضوح**، و**النقد**، فيجب، في هذه الحالة، أن نعترف أن "حركة 20 فبراير" هي اليوم في حالة **ضُعف**، أو تردّي، أو تخلّف، وذلك بالمقارنة مع ما نطمح إليه، أو مع ما هو ممكن التحقيق.

ويمكن لكلّ ملاحظ أن يرى أن مستوى مشاركة مناضلي أحزاب اليسار في "حركة 20 فبراير" لا زال ضعيفا، أو دون المستوى المَطلوب، أو الممكن. (ونقصد بعبارة "أحزاب اليسار" : "حزب النهج"، و"حزب الطليعة"، و"الحزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب المؤتمر الاتحادي"، بالإضافة إلى جماعات ثورية أخرى). وعلى مستوى الخطاب السياسي، كل أحزاب اليسار تساند "حركة 20 فبراير" وتُمَجّدُها. لكن على أرض الواقع، تبقى مشاركة مناضلي وأُطُر أحزاب اليسار أقل من المستوى المطلوب، أو المُمكن.

3) ما هو سبب تخلّف "حركة 20 فبراير" ؟

أسباب تخلّف "حركة 20 فبراير" كثيرة ومُعقّدة. وأهم هذه الأسباب تَكْمُنُ **أوّلا** في ضُعْف أحزاب اليسار. وتكمن **ثانيا** في ضُعف النضج السياسي لدى المُناضلين، وكذلك ضُعف الوعي السياسي لدى جماهير الشعب.

فهنـاك ترابـط عضـوي مَتِين بين هـذه الظـواهر المُجتمعيـة الثلاثـة التاليـة : 1) النضـج السياسـي لـدى جمـاهير الشـعب، 2) مستوى تطور أحزاب اليسار، 3) مستوى تطور "حركة 20 فبراير".

وإذا أردنـا أن نُسـاهم في رفـع مسـتوى فـعَالِيّة "حركـة 20 فبراير"، يَلْزَمُنَا أن نساهم في رَفع مستوى **النضـج السياسي** لـدى مناضلي "حركـة 20 فـبراير"، ولـدى جمـاهير الشـعب، وأن نشـارك كـذلك في تحسين مستوى فـعالية قـوى اليسـار. ولا تُوجَـدُ حِيّـل بديلة أخرى في هذا المجال.

4) هل تحتاج "حركة 20 فبراير" إلى أساليب نضالية عنيفة ؟

بعض الآراء تعتـقد أن السـبب في ضـعف "حركـة 20 فـبراير" يـأتي من كونهـا بقيت في رَتَابـة، أو في "رُوتِين"(Routine)، أو يـأتي من كونها سِلْمية، وخَالية من الأحـداث المُثيرة. وتَظُن هـذه الآراء أن الحَلّ يَكْمُن في اللُّجُـوء إلى "التَصْعِيد". ويَعنـون بِـ "التّصعيد" : اللجـوء إلى أسـاليب نضـالية من مسـتوى أعلى، بمعـنى أن تكـون جَذْرِية، أو صِدَامِيّة، أو عَنِيفَة. وهذا رأي سطحي. لماذا ؟

أولا، لأنه لا يدرك الأسباب الحقيقية لضعف الحركة.

و**ثانيا**، لأنــه لا يــدرك أن خــروج "حركــة 20 فــبراير" من الأسـاليب النضـالية السّـلمية، إلى الأسـاليب العنيـفة، سـيؤدي بسرعة إلى نفور الجماهير، أو إلى ابتعادها عن "حركة 20 فبراير".

و**ثالثا**، لأن هـذا الـرأي لا يُـدرك أن اللّجـوء إلى العنـف يخلـق مشـاكل جديـدة، دون أن يَحُـلّ أي مشـكل من بين المشـاكل القديمة.

ورابعا، لأن ذلك الرأي لا يُدرك أن منطق العنف يصعب التحكم فيه. وأن كل عنف يُوَلّد عنفا مُضَادّا. ويُنْتِج ضحايا مُتنوّعين، ومُتَكاثرين. بل قد يؤدي إلى تطورات مؤلمة، أو مَأْسَاوِيّة. وقد يكون ضِمْنَها جرحى، ومُعتقلين، ومَعْطُوبين، ومسجونين، وقتلى، ويتامى، وأرامل، وأمّهات حزينات.

وخامسا، لأن التجارب تُذَكّرنا بأن العنف لا يصلح كوسيلة لحل المشاكل السياسية (إلا في حالات استثنائية جدّا).

وسادسا، لأن تجارب تونس، ومصر، واليمن (وعلى خلاف تجارب ليبيا وسوريا)، بَيّنَت أنه بالإمكان تغيير النظام السياسي، أو على الأقل خلخلته عبر إسقاط رأسه، وذلك عبر مُظاهرات جماهيرية، حاشِدة، دورية، مُتواصلة، وسِلميّة.

5) ما هو جوهر "حركة 20 فبراير" ؟

الجَوْهَر في "حركة 20 فبراير" هو أنها ***حركة نضال جماهيري سِلمي مُشترك***. فهي حركة مناضلة، شعبية، ديمقراطية، ثورية، وسلميّة. وتُريد تغيير المجتمع، وتطمح إلى تغيير النظام السياسي، والاقتصادي، والأخلاقي، والفكري.

وما معنى **"النضال السياسي"** ؟ أن "تناضل"، معناه أنك تشارك في العمل الجماعي من أجل **تغيير المجتمع**، وأنك تهدف، من خلال الرغبة في تغيير المجتمع، ليس إلى خدمة مصالحك الخاصة، أو خدمة مصالح عائلتك، أو قبيلتك، أو طائفتك، أو حزبك، أو فِئتِكَ المُجتمعية، وإنما النضال معناه أنك تهدف إلى ***خدمة مصالح مُجمل الشعب، ولو أدّى بك هذا النضال إلى التضحية ببعض مصالحك الشخصية***. أي أنك تهدف إلى تحرّر مُجمل مُكَوّنات الشعب من التخلّف، ومن

الفساد، ومن الاستبداد، وأنك تهدف إلى **تحقيق طُمُوح الشعب**، نحو الكرامة، والحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

لكن المُؤسف، هو أن غالبية مناضلي "حركة 20 فبراير" لا يعتبرون **النضال مَجالا للبحث العِلْمِي**. فمثلا، كم من مناضل يدرس عِلْمَ المُجتمع ؟ كم من مناضل يدرس تغيير المجتمع كَعِلْم ؟ كم من مناضل يدرس التجارب النضالية الماضية لكي يستفيد من دروسها، أو لكي يَتفَادى تِكْرَار أخطائها الماضية ؟ كم من مناضل يَحْرُص على ***إخْضاع عَمَله النضالي للعَقل، وللمنطق، وللعِلم*** ؟

والخطير في الأمر، هو أن بعض المناضلين في "حركة 20 فبراير" بدأوا يُعادُون كل **نَظرية**، ويرفُضون كل **نقاش سياسي**، ويرفضون **قراءة** الوثائق أو الكُتب التي تُعْطَى لهم، ويُعَادُون **العُلوم**، ويُمَجّدون **العَفْوية**، وَيُفَضِّلُون **الإرْتِجَالِيّة**. ويُدَافعُون عن نظرية جديدة وغريبة، حيث يَقُولون أن « المناضل النّمَوذجي هو الذي يُحَفّي الصَّبَاط» (أي بمعنى الشخص الذي يستهلك أحذيته عبر المشي الكثير في الشوارع). كأن النضال تَحوّل عندهم إلى رياضة سباق المسافات الطويلة، أو "الماراتون" (Marathon).

وبعض المناضلين الآخرين في "حركة 20 فبراير" يقولون : «ما عندي مَا نْدير بالنظرية»، «ما عندي ما نْدير بالنقاش السياسي»، «المُهم هو أَن تُحَفّي الصَّبّاطْ (الأحذية)»، و«من لا يُحَفّي الصَّبّاط، لا حقّ له في الكلام». أصحاب هذا الرأي السابق يتناقضون مع المقولة الحكيمة والمُعترف بها عالميا، والتي تقول : «**لا حركة ثورية بدون فكر ثوري، أو بدون نظرية ثورية**»، بمعنى : أن النضال السياسي لا يستطيع أن يكون فعّالا، إذا لم يكن مبنيا على أساس المعرفة الثورية، وعلى أساس الوعي الثوري ، وعلى العِلم الثوري، و على الأخلاق الفاضلة.

وما معنى الرفض التّام للنظرية، معناه بالضبط هو تفضيل الجهل المُطلق. وكل من يرفض دراسة أية نظرية، يجهل أنه يحمل، وبشكل غير واع، عدّة نظريات مُبسّطة، بِدَائية، ورُبّما سطحية. فلا بُدّ إذن من النقاش السياسي، ونشر الثقافة، وتبادل المَعَارف. ولا بُدّ أيضا من دراسة تراث الفكر الإنساني، ولابُدّ من الإطلاع على تراث النظرية الثورية، والاستفادة من كل التجارب والنظريات الموجودة في عالمنا اليوم. ومن يرفض ذلك، سيبقى جاهلا، متخلّفا، وبِلاَ فعَالية.

6) كَيْف نتعامل مع الأحزاب داخل "حركة 20 فبراير" ؟

رغم أن هذه القضية تُحرج بعض المناضلين المُتَحَزّبين (أي المُنتمين إلى أحزاب سياسية)، يلزم أن نتناولها بصراحة ووضوح. قبل ذلك، لنتساءل : ما هو الجوهر في "حركة 20 فبراير" ؟ الجوهر فيها هو أنها ***حركة نضال جماهيري سلمي مشترك***، حركة تريد إسقاط نظام الفساد والاستبداد، عبر أساليب التظاهر الجماهيري الحَاشد، والسّلمي، والمُتواصل، حتى النصر. بمعنى أن "حركة 20 فبراير" ليست حركة جَمعيات، أو حرك نَـقَابَات، وليست حركة حزبية، ولا هي جبهة تجمع عدّة أحزاب، وليست حركة مطالب عادية. بل "حركة 20 فبراير" هي حركة شعبية مفتوحة، يُشارك فيها كل المُواطنون لمُتَّفِقُون على شعار «إسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد، وتحقيق الكرامة، والحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية». ويَنْبَغِي ***أن تُشارك في "حركة 20 فبراير" كل مُكَوّنات الشعب***، أي الشبّان والمُسنّون، العامِلون والعاطِلون، المُتَحَزّبُون وغير المُتَحَزّبين، الإسلاميون

والعِلمانيون، الفتيان والفتيات، النساء والرجال، المُعتدلون والرّاديكاليون، إلى آخره.

ونتيجة لما سبق ذكره، يتوجّب على المناضلين المُتحزّبين ***أن يشاركوا في "حركة 20 فبراير" كمواطنين أفراد، وليس كجماعات حزبية، مُنْسَجمة، ومُتَماسِكة***. وإذا فعلوا العكس، فإنهم سيضُرّن بأحزابهم، وسيضرّون كذلك بِـ "حركة 20 فبراير". لماذا ؟ لأن المناضلين المُتَحَزِّبين يميلون إلى ***العمل بِمنطق الحزب***. ومنطق الحزب هذا يدفعهم إلى مُمارسة نوع من "العَصَبية الحزبية"، أو "الحلقية الحزبية". ويدفعهم منطق الحزب إلى تغليب آراء حزبهم على كل الآراء الأخرى. كما يدفعهم منطق الحزب إلى السيطرة على كل شيء، لفائدة حزبهم الخاص وحده. الشيء الذي يؤدي إلى نفور المناضلين غير المُتَحزبين من هذه الحركة، ويؤدي في النهاية إلى فشل هذه الحركة، ويؤدي كذلك إلى فشل الحزب المعني هو نفسه.

7) كَيْف نُحسّن فعالية "حركة 20 فبراير" ؟

هل نستمر على الشكل التنظيمي المُهَلْهَل، أو العفوي، أو المُتراخي، أو الإباحي، أو الإرْتجَالِي، أو المُشَتّت، أو الفَوْضَوي ؟ أليس من مصلحة "حركة 20 فبراير" أن تتوفر على تنظيمات مُحْكَمَة، وأن تعمل على أساس الالتزام بقواعد العمل، وعلى أساس الانضباط للقرارات ؟

يجب أن نقولها بوضوح : ***بدون تنظيم مُحْكَم، يستحيل الحُصول على أية فعاليّة مُرضية***. وغياب التنظيم المُحكم يؤَدّي بالضرورة إلى الفَوْضَى، وإلى الضّعف، وإلى التّشتّت، وإلى الفشل.

وبعض المناضلين يرفضون **هيكلة** أو **تنظيم** "حركة 20 فبراير". ويَدّعون أن أي شكل من أشكال **التّنظيم** سوف يُؤدّي حَتْمًا إلى موت "حركة 20 فبراير". وَيَفْتَرِضُون أن **العَفوية** (أي انعدام التّنظيم) هي السبيل الوحيد للنّجاح. ويظهر كأن هؤلاء المناضلين يحملون في أذهانهم المُعَادَلة التالية : «التنظيم = سُلطة سلبية». كأنهم يعتقدون أن التنظيم هو مصدر كل المشاكل، والشُّرُور، والانحرافات، والمآسي. وهذا الإعتقاد ليس فقط خاطئا، بل إنه يقلب الأشياء على رأسها. لماذا ؟

أولا، التنظيم هو مجرد وسيلة من بين عدّة وسائل أخرى.

ثانيا، التنظيم هو نتيجة منطقية، تفرضها عَقْلَنَة العمل الجماعي.

ثالثا، التنظيم هو الوسيلة التي تُمَكّن الجماعة المُشَتّتة من عَقْلَنَة جُهودها، بهدف توحيد أفعالها، وبهدف بُلُوغ مستوى مُتقدّم من الفعالية.

رابعا، التنظيم هو توزيع المهام فيما بين أعضاء الجماعة. وتوزيع المهام يُصَاحبه بالضرورة نوع من الهَيكلة، أو مُستوى مُعيّن من التَّرَاتُبية (أي تدرّج هرمي في مُمارسة المسئوليات، أو ترتيب في صلاحية إتّخاذ المُبادرة أو القرار، وليس في قيمة الأشخاص).

وخامسا، بعض المناضلين يرفضون التنظيم، لأنهم يريدون أن يكون من حقّ أي فرد من الجماعة أن يَفعل ما يحلو له، وأن يقوم بأية مُبادرة تعجبه، وفي أي وقت كان، وأن يُنْجِز أي شيء، أو كلّ شيء، دون أن يكون الجمع العام قد أسند له أية مُهمّة أو مسئولية، ودون أن يكون له أي تخصّص، ودون أن يخضع لأية مُرَاقَبة، ولا لأية مُحاسبة. (كما يمكن أن يكون الدّافع إلى رفض التنظيم هو عكس ذلك، أي أن هؤلاء المناضلين يريدون إلغاء

حق أي فرد من الجماعة في القيام بأية مُبادرة). ويمكن أيضا أن يكون الدّافع إلى رفض التنظيم هو النفور من بدل أي جهد، أو الاشمئزاز من التعرّض إلى أية محاسبة. وهذه السلوكيات تؤدّي إلى **الفَوْضى**. ونتيجة الفوضى هي أن لا أحد يقدر على إنْجَاز أي شيء ذي أهميّة. ولا أحد يستطيع مراقبة، أو محاسبة غيره. فَيغيب التنظيم، وتموت المُبادرات، وتموت الجماعة، ويظهر الجمود، وتنتشر الرّداءة، والتخلّف، والإنهزام، والفشل. وفي النهاية، تموت حركة النضال الجماهيري المُشترك.

ويقول بعض المناضلين الآخرين أنهم «يُعارضون أية **هيكلة** تنظيمية لحركة 20 فبراير». ورفضهم «**للهيكلة**» هذا نابع من خوفهم من أن تتحوّل "حركة 20 فبراير" إلى نوع من «النقابة»، أو أن تتطوّر إلى نوع من «الحزب»، أو نوع من «الإدارة». ويخشون من أن يُصبحوا مُكَبّلين بِقَوَانِينِهَا الداخلية, أو مُثْقَلِين بِهَيَاكِلِهَا التنظيمية، أو البيروقراطية. أو يخافون من أن تُصبح هذه الحركة مملوءة بالأفراد الانتهازيين، إلى درجة أن أية جماعة (حزبية أو غير حزبية) يمكن أن تُصبح قادرة على السيطرة بسهولة على "حركة 20 فبراير"، وقادرة على استغلالها.

لكن، إذا كان هذا التّخَوّف (المذكور سابقا) مُحتملا أو مَشْرُوعا، فإنه لا يُعْقَل أن نستنتج منه رفض أي شكل من أشكال الهيكلة التنظيمية. لماذا ؟

أولا، لأن رفض الهيكلة (أي رفض أيّ حَدّ أدنى من التنظيم) لا يحمي بالضرورة "حركة 20 فبراير" من الانحراف، أو من سيطرة قِوى حزبية عليها. على عكس ذلك، فإن ***غياب التنظيم، أو غياب الهيكلة، هو بالضبط الذي يُضعف "حركة 20 فبراير"، ويُعَرّضها لجميع الأخطار.***

وثانيا، لأن انعدام الهيكلة، أو انعدام التنظيم، ليس هو أحسن السُّبُل التي تُمَكّن "حركة 20 فبراير" من الدفاع عن نفسها. بل على عكس ذلك، عدم تنظيم "حركة 20 فبراير" هو الذي ينزع من هذه الحركة أية إمكانية الدفاع عن نفسها.

وثالثا، لأن رفض أَيَّة هيكلة، أو رفض أي تنظيم، يُؤدّي حَتْمًا إلى الفوضى، ثم إلى الضّعف، ثم إلى الفشل، ثم إلى موت "حركة 20 فبراير".

يجب أن نُميّز بين مستويين من التنظيم أو الهيكلة. هناك أولا مُستوى التنظيم على الصعيد **المَحلّي** (أي على مستوى المدينة)، وهناك ثانيا مُستوى التنظيم على الصعيد **الوطني**. وخلال المرحلة الحالية الانتقالية، يمكن لِـ "حركة 20 فبراير" أن لا تتوفّر على هيكلة على الصعيد الوطني. لكن مع مُرور الوقت، ومع تنامي "حركة 20 فبراير"، سوف يُصبح مُجْمَل المناضلين مُقْتَنِعين بضرورة وُجود حَد أدنى من التنسيق، أو التنظيم، أو التّشاور، أو التكامل، على الصعيد الوطني.

أما **على صعيد كل مدينة** على حِدَة، فَيَسْتَحيل على "حركة 20 فبراير" أن تُوجد، أو أن تستمر في الوجود، إذا لم تتوفّر على حَدّ أدنى من التنظيم (على صعيد كل مدينة مُحدّدة). بل إن ***جَوْدَة تنظيم "حركة 20 فبراير"، على صعيد كل مدينة، هو بالضبط الذي يُحَدّد قوّتها، وفعَاليتها، واستمرارها.***

والتجربة تُبَيّن دائما أن "حركة 20 فبراير"، وفي أية مدينة كانت، لا يمكنها أن توجد، ولا يمكنها أن تستمر في الوجود، إلاّ إذا توفّرت على **حَدّ أدنى من التنظيم** أو الهيكلة. ويجب أن يتجلى هذا التنظيم الأدنى، مثلا، في تنظيم **جمع عام**، وفي تنظيم عِدّة **لجان**، عَمليّة ومُتخصّصة.

وتستوجب الحاجة إلى الفعالية، على صعيد كل مدينة، ***أن نُخصّص لكل نوع من المهام لجنة مُحَدّدةً***. [في هذا المجال، أنظر الفصل 5 :ـ «**القانون المُنظم لِلّجان المُتَخَصّصة**» داخل هذا الكتاب. وتدعو هذه الوثيقة إلى تَكْوِين عدة لجان صغيرة ومُتخصّصة، أبرزها : لجنة التنسيق، لجنة المالية، لجنة مُكبّرات الصَّوْت، لجنة مكلّفة بتحديد مَسَار المسيرات، لجنة اللاّفِتَات والمطبوعات، لجنة الشّعارات، لجنة الإعلام، لجنة الإبداع في أساليب التظاهر، لجنة ضبط التنظيم والدفاع السلمي، لجنة الإسعافات الطبية الأولية، ولجنة التَحْكِيم في النزاعات. وتحدّد هذه الوثيقة مهام كل لجنة، وشروط العضوية فيها، وكذلك العلاقات القائمة فيما بين هذه اللجان. ونَبّهت هذه الوثيقة إلى ضرورة تَنَوُّع وتكامل أعضاء هذه اللجان، بحيث تتكوّن من شُبَّان ومُسِنّين، من مُبتدئين ومُجَرَّبين، من خُبراء وغير خبراء، من مِهَنِيّين وغير مهنيين، إلى آخره]. ويمكن لهذه اللجان المُتَخَصّصة أن تختلف في أشكالها، أو في أسمائها، أو مهامها، مُرورا من مدينة إلى أخرى. لكن بدون شكل من أشكال هذه اللجان المُتَخَصّصة، لا تستطيع "حركة 20 فبراير" أن تفَكّر، ولا أن تعمل، ولا أن تُبرمج، ولا أن تُطَبّق، ولا أن تتقدّم.

وبِدُونِ توفّر "حركة 20 فبراير" على **قوانين داخلية** تُنظّم الجمع العام، ومُختلف اللّجان، سيبقى عمل هذه الحركة مُعَرّضا لخطر الفوضى، أو الرّداءة. وبعدما يُصادق الجمع العام على هذه القوانين الداخلية المُقترحة، سَتُصبح شرعية، ومُلزمة لكل المناضلين.

وبعض الآراء ترفض تكوين هذه **اللجان المُتَخَصّصة** بِدَعْوَى أنها كثيرة، أو بدعوى أننا لا نتوفّر على أعداد كافية من

المناضلين لتطعيم هذه اللجان بالأشخاص. وهذا الرأي خاطىء. لماذا ؟

أولا لأن تنظيم هذه اللجان ضروري، وبدون هذه اللجان لا يمكن أن يوجد أي نضال جماهيري مُشترك.

و**ثانيا** لأن المواطنين أو المناضلين المشاركين في المُظاهرة، أو في المسيرة، توجد فيهم الكفاية، ويمكن بسهولة أن نتّصل بهم فردًا فردًا، وأن نقترح على كل فرد مُؤَهّل منهم أن يُشارك في اللجنة التي تُلائم استعداداته، أو تتماشى مع كفاءاته. وحتى إذا لم يتوفّر هؤلاء المواطنين على كفاءات، فمن المُمكن أن نقدّم لهم التكوين اللاّزم لكي يقوموا بالمهام المطروحة عليهم داخل هذه اللجان.

وبعض الآراء الأخرى ترفض تكوين هذه اللجان، وتقترح الاكتفاء بعدد قليل فقط من اللجان (مثلا لجنة واحدة، أو لجنتين فقط). وهذا الرأي خاطء أيضا. لماذا ؟ **أولا**، لأن الإكتفاء بعدد قليل من اللجان يؤدي بالضرورة إلى تراكم مهام كثيرة، مُتعدّدة، ومُتنوّعة، ومُضْنِية، على عدد محدود جدا من المناضلين. الشيء الذي يتجاوز طاقاتهم، ويؤدي إلى تعَبِهم، أو إلى إرهاقهم، ثم يُؤَدّي إلى تغيّبهم، ثم إلى ابتعادهم. **ثانيا**، لأن الاكتفاء بعدد قليل من اللجن المتخصّصة، يزيل عنها صفة التخصّص في نوعية محدّدة من المهام، حيث تصبح مضطرة إلى الاضطلاع بعدة أنواع متباينة من المهام.وتكون غير قادرة على إتقان جودة هته المهام. الشيء الذي يزيد في ضعف "حركة 20 فبراير". أو قد يُؤدّي إلى موتها.

8) هل نُلْغِي الدّورية الأسبوعية لأنشطة الحركة ؟

خلال بعض الفترات، يُحِسّ بعض المناضلين بتعثّر "حركة 20 فبراير"، أو يتضايقون من صعوباتها، أو يحتارون من ضعفها، فيظنّون أن السبيل لمُعالجة هذه المشاكل، يكمن مثلا في تغيير **دورية** المُظاهرات، أو المسيرات الأسبوعية (المنظمة خلال يوم الرّاحة الأسبوعية)، أو استبدال المُظاهرات بأساليب نضالية أخرى مثل الإعتصامات، أو الوقفات الاحتجاجية، أو الحَلقات الخَطَابية. أو يعتقدون أن الحل هو إيقاف الجُمُوعات العامة، أو إلغاء اللجان المُتخصّصة. ومثل هذه الاقتراحات خاطئة، وخطيرة. لماذا ؟ للأسباب التالية :

لنتساءل : ما هي "حركة 20 فبراير" ؟ وفي ماذا تتجسّد ؟ تتجسّد "حركة 20 فبراير" في ثلاثة أشياء رئيسية، وهي : (1) ***المُظاهرة، أو المَسيرة***، وهي التي تُنظّم حسب ***دورية أسبوعية*** (خلال يوم الرّاحة الأسبوعية)، إمّا في ساحة عمومية ثابتة، وإمّا أنها تَطُوف داخل المدينة، عبر مَسَار مُستقر، أو مُتغيّر. (2) ***اللّجان العملية المُتخصّصة***، وهي التي تُهَيّئ، وتنجز المهام التقنية. (3)- ***الجمع العام***، وهو الذي يناقش، ويوجه، ويُقَرّر. هذه هي ***الرّكائز الثلاثة*** التي تنبني عليها "حركة 20 فبراير". وكلّما قَرّرنا إلغاء، أو إيقاف، إحدى هذه **الركائز الثلاثة**، فإن "حركة 20 فبراير" تفقد توازنها، فتسقط، وتتهاوى، وتتلاشى، وتصبح مُهدّدة بالتوقّف، أو بالزّوال، أو بالموت.

وعندما ندرس نشأة الثورة في تونس، ومصر، واليمن، وسورية (قبل اندلاع الحرب الأهلية فيها)، خلال سنة 2011، نلاحظ أن قوتها، أو فعاليتها، كانت تتجسد في عناصر ***بسيطة، دورية، وقارّة***. وأبرزها هي : ***المظاهرة*** الجماهيرية، الحاشدة،

الاحتجاجية، ***والثابتة في دوريتها، أو في تَوَاصُلِهَا***، والتي تنظم في ساحة ثابتة (ساحة التحرير)، خلال كل يوم عطلة أسبوعية (الجمعة أو الأحد، حسب البلدان). وخلف هذه المظاهرة الأسبوعية، تختفي أشياء كثيرة، منها : التّيارات، والأحزاب، والجماعات، واللجان، والتّنسيقيات، والتعاون، والتكامل، والمُبادرات، والتقنيات، إلى آخره. وعندما تصبح هذه المُظاهرة شبه مِلْيُونية، تتحوّل دوريتها إلى يومية.

9) كَيف نُحَسّن تنظيم الجمع العام ؟

يحضر أحيانا إلى الجمع العام ما بين 100 و 300 مواطن. وغالبا ما يرغب في تناول الكلمة العشرات من الأشخاص. ومن نتائج ذلك، أن الوقت المُخصّص لتدخّل كل شخص، لا يقلّ عن 2 أو 3 دقائق. (40 مُتَدَخّل × 3 دقائق = 2 ساعات على أقل تقدير). فَتَكْبُر المُدّة الإجمالية الضرورية للاستماع إلى كل المُسجّلين في لائحة المُتدخّلين. الشيء الذي يفرض على كل مُتدخّل أن يكون سريعا في كلامه، وأن يبقى سطحيا في تدخّله. ولا نعرف مُسْبَقًا من هم المتدخّلون الذين يَفْتَقِدُون إلى أفكار جدّيَة تَسْتَحِقُّ الذّكْر، وَلَا من هم المُتدخّلون الآخرون الذين لهم آرَاء أو اقتراحات مُهِمَّة. فَنَضْطَرُّ إلى الاستماع إلى كلّ المُسَجَّلِين في لَائِحَة المُتدخّلين. وينتج عن ذلك أيضا أن مُدّة الجمع العام تَرْتفع إلى قُرابة 4 أو 5 ساعات. فَيُصْبح تَتَبُّع الجمع العام مُرْهِقا للجميع، بل يصبح غير عَمَلِي. زيادة على ذلك، تَتَوَتّر الأعصاب، ويختلف من وقت لآخر بعض الحاضرين أو المُتدخّلين مع مُنَظّم النقاش، أو لا ينضبطون لتسييره. فتحدث بعض مظاهر الفوضى المُقلقة.

ومن مشاكل الجمع العام أن كل شخص يريد أن يسمع كل المُداخلات، ويريد أن يرى كل المُتدخّلين، ويريد أن يُشارك في كل شيء، ويريد أن يعرف كل شيء، وذلك بشكل مُباشر. وهذا الأسلوب غير عَمَلِي، وغير مُنْتِج، وغير مُمكن. بينما الأسلوب الأنجع، هو الإقرار بأنه ***لا يمكن لكل شخص أن يُشارك في إنجاز كل الأشياء***. بل لا بُدّ من ***توزيع المهام*** أو اقتسامها. ولا بُدّ أيضًا من تعميق بعض التّخَصُّصات لتحسين الفعاليّة. بعد ذلك، يلزم التعاون والتكامل فيما بين مُجمل المُشاركين، وفيما بين مُجمل اللّجان، بهدف دَمْج إنتاج مختلف الشُّرَكَاء.

لهذا، فإن ***عَقْلنة تنظيم واشتغال الجمع العام*** تَسْتَوْجِبُ فَهْم، وَتَنْفِذ، المبادئ والقواعد المعروضة بِدِقَّة في الفصل الرابع تحت عُنوان «قَانُون الجَمْع العام».

10) كَيْف تصبح الشعارات المُقترحة مَقبولة ؟

طرح بعض المناضلين أنه : «يَحِقّ لأي فرد كان، خلال مسيرة "حركة 20 فبراير"، أن يصعد فوق سيارة «الهُوندا»، أو أن يأخذ المِكروفون، وأن يصيح بالشعارات التي يُريد». وذلك بدعوى أن كل فرد هو حُرّ في أن يفعل ما يريد. وهذا الرأي خاطء ومرفوض. لماذا ؟

أولا، لأن هذا الرأي يُبيح الفوضى، ويُوَلّد الخلافات، والنزاعات، فيما بين المناضلين. كما أن بعض الجماهير، حينما تسمع بعض الشعارات المُتَهَوّرة، فإنها تنسحب من مسيرة "حركة 20 فبراير"، ولا تعود مرة أخرى للمُشاركة فيها.

وثانيا، لأن الشعارات المَنْطُوق بها أثناء المسيرة، يجب أن تكون مُعَبِّرَة على آراء، أو على مشاعر، غالبية المناضلين أو الجماهير المُشاركة في "حركة 20 فبراير". ولا يُقبل أن تكون الشعارات المَنْطُوق بها خاصّة بأقَلِّية قليلة. كما لا يُقبل أن تكون هذه الشعارات مُعاكسة، أو مُتَنَاقضة، مع آراء غالبيّة "حركة 20 فبراير".

لذا يجب على كل شخص يتوفّر على شعارات جديدة، أو يريد اقتراحها، أو النّطق بها، يجب عليه قبل ذلك أن يُقدّم هذه الشعارات إلى اللجنة المُخْتَصّة بالشّعارات. ثم تَدْرُس اللجنة تلك الشعارات المُقترحة. فإذا كانت هذه الشعارات مُنسجمة مع الأرضية التأسيسية لـ "حركة 20 فبراير"، آنئذ يَتِمّ قبولها، فتصبح ضمن لائحة الشعارات المُصادق عليها. وإذا ما اختلفت "لجنة الشعارات" حول تلك الشعارات المُقترحة، يَتِمّ اللجوء إلى تَحْكِيم الجمع العام. فإذا صادق عليها الجمع العام، يُصبح مسموحا بترديدها خلال مسيرات "حركة 20 فبراير". أما إذا رَفَضت "لجنة الشعارات"، أو "الجمع العام"، تلك الشعارات المُقترحة، فإنها تُصْبِح مَرفوضة، أو ممنوعة، أو مُلغَاة. فلا يُسْمَح لأيّ أحد بترديدها خلال مسيرات "حركة 20 فبراير".

11) ما هي الديمقراطية التي نريد داخل "حركة 20 فبراير" ؟

يجب الحذر من **الديمقراطية المائعة**، لأنها تُؤدّي إلى الرّخاوة، أو الاضطراب، أو الفوضى. والفوضى تُؤدّي إلى الضّعف، ثم إلى الانهزام. فالتجارب تُبَيّن أنه يجب تارةً تغليب الديمقراطية على المركزية، وتارةً أخرى يجب تغليب المركزية

على الديمقراطية. وتكون أحيانا المركزية هي الحل الوحيد المنتج، لأنه لا يمكن لأفراد جماعة كبيرة أن يُفكروا بشكل مُتَسَاوٍ، وأن يقرّروا بشكل متساوٍ، وفي كلّ التفاصيل. بل قد يكون الحلّ هو اختيار شخص كُفءٍ، أو تكليفه، أو التصويت عليه، ثم منحه الصلاحيات الكافية لكي يُقرّر وينجز المهمّة (أو المهمّات) التي كُلِّف بها.

ويعتقد مثلاً البعض أن كلّ الأفراد المشاركين في "حركة 20 فبراير" هم مُتساوُون في كل شيء. وهذا اعتقاد مُبالغ فيه، أو خاطء. فالمُواطنون لا يتساوون في معارفهم، ولا في أفكارهم، ولا في اجتهادهم، ولا في تجاربهم، ولا في أفعالهم، ولا في إنتاجهم، ولا في أخلاقهم.

مثلا، في الجمع العام، مختلف الأفراد مُتساوُون في حق المطالبة بأخذ الكلمة، لكنهم غير مُتساوين في مضامين الكلام الذي يَنْطِقُون به. بعض المناضلين يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم يفهمون كل شيء، وأنهم يستطيعون فعل كل شيء، هم وحدهم. وعلى عكس ذلك، فإن المناضل المُتقدم يظلّ متواضعا، وواعيا بضرورة استماعه لغيره، وواعيا بضرورة ***تعاونه وتكامله*** مع غيره. والمُناضل الذي تقِلّ تجربته النضالية مثلا عن خمس سنوات، يصعبُ عليه أن يتساوى مع مناضل تفوق تجربته النضالية عشرين أو ثلاثين سنة. لكننا في نفس الوقت، ***نحتاج جميعا إلى كلّ أنواع المناضلين***، الجُدد والقُدامى، الشباب والمُسِنّين،الخُبراء وغير الخبراء، المثقفين وغير المثقفين، إلى آخره. ون ***تعاون وتكامل*** حتاج إلى كل هذه الأنواع من المناضلين.

وهل يمكن أن تكون الديمقراطية سليمة إذا لم يصاحبها التزام أخلاقي، وانضباط تنفيذي ؟

كل هذه الجوانب ضرورية، ومكمّلة لبعضها البعض : التنظيم، والديمقراطيـــة، والإنضـــباط، والأخلاق، والمبـــادئ، والحريـــة، والإستقلالية النسبية.

12) هل الانضباط ضروري داخل "حركة 20 فبراير" ؟

يتفق الآن جُلّ مناضلي "حركة 20 فبراير" على أن طبيعة هذه الحركة، ليست جَمْعَوِيّة (نسبةً إلى كلمة جَمْعِية)، ولا نقابية، ولا حِزبية، ولا هي تحالف بين هيئات سياسية، وإنما هي ***حركة نضال جماهيري سلمي مُشْتَرَك***. ورغم طبيعتها هته، فإنه لا يجوز لأي فرد كان، أن يفعل داخلها ما يريده هو وحده. بل يَتَوَجّب على كل شخص يُشارك في هذه الحركة أن ينضبط لأرضيتها التأسيسية، ولجمعها العام، ولِلِجَانها، ولقراراتها الجماعية.

لِنفْحَص بعض الأمثلة. هل يُعقل مثلا أن يأتي مناضل مُحَدّد في "حركة 20 فبراير"، خلال المسيرة الجماهيرية، وأن يُفاجئ الجميع بإقدامه على استفزاز قوات البوليس، أو على ضربهم بالحجارة ؟ في حين أن مثل هذه الأفعال لم تُقْتَرح مُسبقًا، لا في الجمع العام، ولا في اللجان، ولم يُتَّفَق عليها ؟ هل الإفراط في الحماس لدى بعض الشباب يُبرّر مثل هذه التّجاوزات ؟ هل يُعقل أن يأتي مناضل (في "حركة 20 فبراير")، وأن يُفاجئ الجميع بإقدامه على سَبّ رئيس الدولة، أو تمزيق صورته، في الشارع العمومي، وأمام جحافل البوليس، في الوقت الذي لا تزال فيه الحركة ضعيفة ؟ هل يُعقل أن يأتي شخص، وأن يصعد فوق سيارة "الهوندا" الحاملة لِمُكَبّر الصَّوْت، وأن يمسك الميكروفون،

وأن يصـيح بشـعار مرفـوض، أو مُتنـازع عليـه، رغم أن هـذا الشخص يعرف أن غالبية مناضلي "حركة 20 فبراير" ترفض رفـع هـذا الشعار في الفـترة الحاليـة ؟ وهـل يُعقـل مثلا، أثنـاء انعقـاد الجمع العام، أن يَقْفِز مناضل مَا على شخص مُحَـدّد، وأن يضـربه، لأنه يظنّ أن هذا الشخص يُعرقل سير الجمع العام ؟ إلى آخره. إن مثـل هـذه المُبـادرات الفرديـة تَضُـرّ بـ "حركـة 20 فـبراير"، لأنهـا تُحَرّفها عن مَسَارها العادي، وتُبَذّر طاقاتها، وتُدخلها في مَتَاهـات أو مُغامرات غير مُبرمجة، أو غير مَحْسُوبة العواقب.

فكـل فـعل يتنـاقض مـع الأرضـية التأسيسـية لِـ "حركـة 20 فـبراير"، وكـلّ مُبـادرة تَتَجَـاوز قـرارات الجمـع العـام، أو تُخـالف قَرَارات اللجان، تُصبح جُريمـة في حق "حركـة 20 فـبراير". ويجب مُحاسبة الشخص الذي ارتكبها، ومُعاقبته، ولـو رمزيـا، عـبر نـقده علنيـا، وعـبر توجيـه إنـذار أو تـوبيخ إليـه. وإذا كَـرّر جُرْمَـه، أو قـام بِجُرم مُشابه، يجب طرده من "حركة 20 فبراير"، ورُبّما التشهير بـه كشخص فَوْضَوي، أو مُتَهَوّر.

13) كَيْـف تتعامل "حركة 20 فبراير" مع 'تنسيقيات الأحياء' ؟

أحياء مدينـة الـدار البيضـاء كثيرة وكبـيرة. وبعض المناضـلين يَـدَّعُون أنهم يُنظمـون **«تنسـيقية** في الحي الفـولاني»، أو أنهم يُنَشّـطون **«تنسـيقية** في حي مُعَيّن». ويقولـون أنهم سـيقومون بنشاط نضالي ما في حَيّهم. وفي الجمع العـام، يطلبـون من "حركـة 20 فـبراير" «أن تـأتي إلى حَيّهم، وأن **تـعتمد عليهم** في تنظيم ذالك النشاط».

لكن "حركة 20 فبراير" لا تستطيع، على العُموم، أن تقبل مثل هذه المطالب. لماذا ؟

أولا، لأن «**تنسيقيات الأحياء**» لا تُعْتَبر إطارات تنظيمية كاملة العُضْوِيّة داخل "حركة 20 فبراير". حيث لم يُقَرّر الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير" تأسيس هذه "التنسيقية"، أو تسيير تلك "التنسيقية".

و **ثانيا**، لأن «تنسقيات الأحياء» لا تنضبط لقرارات، أو لتوجيهات، الجمع العام، ولا إلى اللجان المُتَخَصِّصَة التابعة لـ "حركة 20 فبراير".

و**ثالثا**، لأن الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير" لا يُراقب، ولا يُحَاسب، «تنسيقيات الأحياء».

و**رابعا**، لأن الجمع العام لا يعرف كل الأعضاء المُنخرطين في هذه «التنسيقية» أو تلك.

و**خامسا**، لأن «تنسقيات الأحياء» تَبْقَى مُستقلّة عن "حركة 20 فبراير"، ولا تنضبط لجمعها العام.

و**سادسا**، لأن «تنسيقيات الأحياء» غالبا ما تكون تابعة لِحزب مُحدّد، أو لجماعة مَا، وتنضبط لِحزب مُعيّن وليس لغيره، وتُنفّذ توجيهات ذلك الحزب، وليس توجيهات الجمع العام لِـ "حركة 20 فبراير".

و**سابعا**، لأن أهداف أو مناهج «تنسيقية» حي مُحدد، لا تنسجم بالضرورة مع أهداف أو مناهج "حركة 20 فبراير". بل يُحتمل أن تَجُرّ «تنسيقية» حي مُعيّن "حركة 20 فبراير" إلى أفعال، أو إلى أحداث، يمكن أن تكون مُتناقضة مع تَوَجُّهات "حركة 20 فبراير". الشيء الذي يمكن أن يُشَكّل خطرا على استمرارية "حركة 20 فبراير".

لهذه الاعتبارات كلها، يمكن لِـ "حركة 20 فبراير"، في أقصى الأحوال، أن تقبل التنسيق مع «تنسيقية» حي مُعيّن، حول نشاط مُحَدّد في الزمان والمكان، حينما تكون هذه «التنسيقية» معروفة، ومُؤَثّرة، ومَضبوطة. ولكن في جميع الأحوال، يتوجّب على "حركة 20 فبراير" ***أن لا تعتمد كليا على أية «تنسيقية»***، ومهما كانت، وأن لا تخضع لها، وأن لا تثق فيها بشكل أعمى. بل يجب على لِجان "حركة 20 فبراير" (المُنْتَخبة أو المُعَيّنة من طرف الجمع العام) أن تكون هي المُسَيّرة، أو المُدَبّرة الرئيسية، لكل نشاط تنخرط فيه « حركة 20 فبراير ».

14) ما هو الأسلوب النضالي الأهم في "حركة 20 فبراير" ؟

بعض الآراء تعتقد أن السبب في ضعف "حركة 20 فبراير" يَكْمُن في رَتَابَة، أو في "رُوتِين" مسيرة يوم الأحد. فيقترحون استبدال مسيرة يوم الأحد بمسيرة واحدة خلال كل شهر، أو بمسيرة خلال كل شهرين.

والبعض الآخر يقترح حذف هذه المسيرات. وآخرون يقترحون تعويضها بأساليب نضالية أخرى، مثل أسلوب «حلقات النقاش السياسي في الشارع»، أو يقترحون أسلوب «الإعتصامات»، إلى آخره.

واحترامنا لأصحاب هذه الآراء، لا يُلغي حقنا في اعتبار هذه الآراء خاطئة. حيث أن التجربة بَيّنَت أن الأسلوب الأهم في "حركة 20 فبراير" هو مسيرة يوم عطلة العمل الأسبوعية (أي خلال يوم الأحد). كما بَيّنت التجربة أن الدَّوْرِيَة (périodicité) الأسبوعية مُلائمة. أمّا الدّوْرِيّة التي تَتجاوز الأسبوع فإنها تُؤَدّي إلى ضُعف

الإتصالات، أو إلى تَلاَشِي العلاقات. ***والدّوْرية الأسبوعية هي الأكثر فعالية في تعبئة الجماهير العاملة أَو المأجورة.*** وتُمَكِّن هذه الجماهير من التعبير عن طموحات الشعب. فيجب الحفاظ على مسيرة يوم الأحد. ويمكن في نفس الوقت تحسين فعالية هذه المسيرة، عبر إضافة تعبيرات جماليّة عليها، أو عبر إدخال تَحْسِينات إبداعية أو تنظيمية عليها. أما الأساليب الأخرى، مثل «حلقات النقاش في الشارع»، أو «الاعتصامات»، إلى آخره، فيلزم أن تكون ثانوية، أي مُكَمّلَة لأسلوب مسيرة يوم العُطلة الأسبوعية، وليس بَدِيلَة عنها.

وبعض الآراء تعتقد أنه يجب أن يصبح مسار المسيرة ثابتا (أي غير مُتغيّر). (فيقترحون مثلا أن تنطلق دائما المسيرة من «ساحة السراغنة»، وأن تتوجه إلى «ساحة الحمام»، مرورا عبر طريق «مَدْيُونَة»). وهذا الاقتراح لا يصلُح لكي يبقى ثابتا، غير قابلا للتغيير. لماذا ؟ لأن هذا الرأي ينسى أن عدد سكان مدينة الدار البيضاء يتجاوز 4 ملايين، وأن طول مدينة الدار البيضاء يبلغ قرابة 25 كيلومتر، وعرضها قرابة 13 كيلومتر، وعدد المُقاطعات في الدار البيضاء يتجاوز 14 مقاطعة. فإذا حصرنا مسيرة يوم الأحد في ساحة واحدة، أو في مسار ثابت، فمن المحتمل أن غالبية سكان الدار البيضاء لن ترى هذه المسيرة، أو لن تُصادفها على مَرّ السنة بأكملها. وعلى خلاف ذلك الاقتراح، فإن تنظيم مسيرة يوم الأحد في مقاطعات متوالية، أي مُتغَيّرة، هو أسلوب أحسن، ولو أنه أصعب، لأنه يُساعد على الوُصول إلى أكبر نسبة مُمْكِنة من سُكان المدينة.

15) كَيف نتعامل مع العناصر البُوليسية أو المُندسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟

(هذا الموضوع مدروس بتفصيل في الفصل 8 : "كَيْف نتعامل مع العناصر البُوليسية والمُخبرة والبَلْطَجِية ؟". وتُوجد في الكتاب الحالي).

16) هل يجوز أن تتبنّى "حركة 20 فبراير" القضايا الفردية، أو الشخصية، أو المطلبية، أو الجزئية ؟

بعض المُواطنين يأتون إلى الجمع العام، ويطلبون من "حركة 20 فبراير" أن تُدافع عن مُشكلهم الشخصي، أو عن قضيتهم الخاصة (التي تتجسّد مثلا في مشكل سكن مُعَيّن، أو في مشكل أرض، أو عقار، أو في مشكل طرد من سكن، أو طرد من العمل، أو مشكل مواطن مع إحدى إدارات الدولة، إلى آخره). فمن الصّعب على "حركة 20 فبراير" أن تقبل مثل هذه المطالب الشخصية. لماذا ؟

أولا لأن "حركة 20 فبراير" لا تعرف هل القضايا المعرُوضة عليها هي عادلة أم لا.

و**ثانيا**، لأن "حركة 20 فبراير" ليست حركة جَمْعوية (من كلمة جَمْعِيّة)، أو نقابية، أو مَطلبية.

و**ثالثا** لأن "حركة 20 فبراير" هي حركة شعبية، أي أنها **تهتم فقط بالقضايا التي تَخُصّ الشعب بِأَكْمَلِه**، ولا تتحمّل الغرق في قضايا جُزئية، تَهُمّ فقط مواطنا واحدا، أو تهمّ بضعة مُواطنين. حيث يمكن ترك هذه المهام إلى جمعيات محلية. وإذا بدأت

"حركة 20 فبراير" تهتم بقضايا شخصية، أو خاصة، أي بقضايا تكون مَحْدُودة، أو جزئية، أو جانبية، فإن "حركة 20 فبراير" سوف تنحرف، في هذه الحالة، عن أهدافها الرئيسية (التي هي «إسقاط الفساد، وإسقاط الاستبداد، وتحقيق الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، لِـفَائِدَة كل الشعب»). ومن المُحْتَمَل أن يحاول البوليس تحريف "حركة 20 فبراير" عن أهدافها الأساسية، وذلك عبر إغراقها في قضايا محدُودة، أو جُزئية، أو جَانبية، أو شخصية، أو ثانوية.

ويمكن للقارئ أن لا يتفق على بعض الأفكار الواردة في هذه الوثيقة، لكن الأهم هو أن تكون هذه الوثيقة قد ساهمت في إثارة النقاش، وتعميقه، بهدف الوصول جماعيًا إلى آراء أكثر تقدّما.

(عبد الرحمان النوضة. حُرّرت الصيغة الأولى لهذه الوثيقة في 29 أبريل 2012، وَوُزّعت فيما بعد داخل الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير" بالدار البيضاء. ونشرت على الأنترنيت، على مدوّنة الكاتب. وخضعت هذه الوثيقة فيما بعد لتحسينات متوالية).

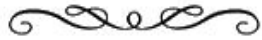

الفصل 8 :

كَيفَ يَتعامل المناضلون مع العناصر البُوليسيةِ، والمُخبِرة، والبَلْطَجيَّة ؟

تُنَاضل "حركة 20 فبراير" ضدّ نظام سياسي قمعي واستبدادي. وهذا النظام يأمر أجهزته القمعية، المُتنوّعة والمُتعدّدة، بالهجوم على "حركة 20 فبراير". ومنذ عهد الملك الحسن الثاني، تتمتع هذه الأجهزة بِمَاض عريق في القمع، والتجسّس، والاحتيال، والاعتقال، والاختطاف، والتعذيب، والترهيب، وتلفيق التّهم، والمُحاكمات التي لا تتوفّر فيها شروط المُحاكمة العادلة. وهدف هذا القمع هو سحق المُعارضين. وتَخلّلت هذا القمع بعض الاغتيالات السياسية (مثلما حدث في حالات اغتيال المهدي بن بركة، وعمر بن جلون، وموت عبد اللطيف زروال أو أمين التّهاني تحت التعذيب في المُعتقل السّري المُسمّى بـ "درب مولاي الشريف"، وغيرهم كثيرون). وتستعمل الأجهزة القمعية أساليب ووسائل ذات طبيعة حربية لقمع طموح الشعب إلى التحرّر. (ما يحدث في سوريا، وما يحدث في المغرب، خلال سنة 2012، يختلفان في الدّرجة، وليس في النوع). فلا يُعقل أن تتجاهل "حركة 20 فبراير" هذا الواقع. بل عليها أن تدرس كيف تُواجهه، لكي تُدافع عن حقّها في الوجود، وفي التعبير، وفي التظاهر.

1) لماذا موضوع العناصر البُولِيسية مُهم ؟

أجهـزة القمـع كثـيرة في المغـرب. وَيَـبعث كـل جهـاز قمعي عناصـر بوليسـية مُسْـتَتِرة (أي بلبـاس مـدني). أو يُرسـل عناصـر مُنْدَسّــة، أو مُخْبِـرة، أو بَلْطَجِيَـة. كمـا يمكنهـا أن تُحـوّل بعض المناضلين ضعيـفي الشخصية إلى مُخـبرين. وهـدف البـوليس هـو مُراقبة 'حركة 20 فبراير'، أو تخريبها من الـداخل، أو تحريـفها عن خطّها النضـالي، أو قمعهـا، أو تصفيّتها. كمـا تهـدف هـذه العناصـر القمعية إلى جمع المعلومـات حـول مناضـلي 'حركـة 20 فـبراير'، أو تصويرهم، أو التّجَسّـس على أنشطتهم، وعلى مشاريعهم النضالية. وتقُوم الأجهزة القمعيـة بدراسـة مشـاريع الأنشـطة النضـالية (الـتي تُبَرْمِجُها "حركة 20 فبراير")، وتُحاول التّحكّم فيها قبل أن تحدث، أو تكتـفي بِقمعها أثناء حدوثها.

وفي الجمع العام لِـ "حركة 20 فـبراير"، يمكن أن تَتَسَـرّب مثـل هـذه العناصـر المُندسّـة، فَتَتَسـبّب في تضـييع الـوقت، أو تَبـذير الطاقات، أو عرقلة تقدّم العمل، أو إفشال الاقتراحات البَنّاءة، أو إثارة الفوضى.

وخلال المسـيرات، تَـقُوم هـذه العناصـر البُوليسـية المُسـتَتِرة بِمُحاولة عرقلة المُظـاهرة، أو إفشـالها، أو اسـتـفزاز المناضـلين، أو جَـرّهم إلى التصـادم مـع قِـوى القمـع، وذلـك لتـبرير إتّهـامهم بِتُهَم مثـل : «إهانـة مُوظّـف»، أو «عرقلـة السـير العـام»، أو «التظـاهر بـــدون رخصـــة»، أو «التحـــريض على العنـــف»، أو «إستـــعمال العُنـف»، أو «تَهديـد الأمن»، إلى آخـره. ثم تُلفّق التُّهم ضـدّهم، ثم تـقدّمهم إلى المحكمـة لكي تحكم عليهم بِعُـقوبات سِـجْنِيَة تَمْتَـدُّ خلال شهور، أو سنوات.

وتبحث أحيانا الأجهزة القمعية على مناضلين يُعانون من نقطة ضُعف مَا، (مثل التورّط في اختلاس، أو في جريمة مُعيّنة، أو في رشوة، أو في علاقات جنسية ممنوعة، أو في استعمال بعض المُخدرات، أو غيرها). فتضغط على هؤلاء المناضلين، وتُخْضِعهم للإبتزاز بالتّهديد، أو بالتّشْهير (Chantage). وتستمرّ في مُضايقتهم حتّى تُحَوّلهم إلى بَيَادِق طَيّعة بين يديها. وتفرض عليهم أن يعملوا كَعناصر مُخْبِرة، أو مُندسّة، أو مُخَرّبة، أو مُعادية لِـ "حركة 20 فبراير"، أو مُضَادّة لغيرها من القِوَى المُناضلة.

2) من هي الأجهزة القمعية ؟

مؤسسات الدولة بالمغرب، التي تُساهم في إنجاز مهام قمع الحركات التقدّمية، أو المعارضة، أو الثورية، هي كثيرة، ومتنوعة، ومُتكاملة. ويفوق عدد أفراد هذه الأجهزة القمعية بالمغرب العددَ الإجمالي للمُعلمين، والأساتذة، والأطباء، والمُمَرّضين، المُشَغّلين من طرف الدولة. وبشكل مُبسّط، فإن أبرز هذه الأجهزة القمعية هي التالية :

- «الإدارة العامة للأمن الوطني» (Direction Générale de Sûreté Nationale). وضعها القانوني هو مدني، وتعمل وفق تنظيم شبه عسكري. ويقدر عدد أفراد «قوات الأمن الوطني» بقرابة 75 000 شخص. وتنقسم إلى عدة مصالح (Services).
- «الاستعلامات العامة»، أو «المُخابرات العامة» (Renseignements Généraux, ou RG). وتتكلف بجمع المعلومات عن كل ما يجري داخل المجتمع، ليس فقط في مجال الجريمة العادية، ولكن على الخُصوص في مجال المعارضة السياسية، وفي كل ما يتعلق بأمن الدولة.

ـ و«المديريـة العامـة لِمُرَاقَبَـة التُّراب الوطـني» (Direction Générale de la Surveillance du Territoire, ou DGST). وتقوم أساسا بدور المراقبة، والضبط، والمخابرات، ومقاومة التجسس المُعادي، أو الأجنبي.

ـ و«الفرقة الوطنية للشرطة القضائية» (Brigade Nationale de Police Judiciaire, ou BNPJ)، (وكلمة "القضائية" في هذا الاسم لا تعني أنها خاضعة لجهاز القضاء. وهذه الفرقة هي التي كانت تشرف على المعتقلات السّرية، التي يُعذّب فيها المعارضون، والثوريون، والمُختطفون السياسيون، مثل «درب مَوْلاَيْ الشّريف»).

ـ و«الادارة العامة للدراسات والوثائق» (Direction Générale d'Études et de Documentation, ou DGED). وَتُعْنَى على الخصوص بالمخابرات، وبالدراسات، وتحليل التقارير والوثائق، وبلورة الخطط المستقبلية، والاحترازية. ويوجد أيضا «المكتب الثاني» (2e Bureau)، و«المكتب الخامس» (5e Bureau). ويعتنيان بالمخابرات في المجالات الأمنية.

ـ و«مُدِيرِيَة نُظُم المعلوميات والاتصال والتشخيص». ورغم أن القانون يضمن سرية المراسلات والمواصلات، فإن هذه المديرية تتوفر على إمكانيات (حواسيب، برمجيات، خبراء) تمكنها من مراقبة، وغربلة (filtrage)، وتسجيل الملايين من الاتصالات التي يتبادلها المواطنون عبر الهاتف (سواء كان ثابتا أم منقولا)، والرسائل القصيرة (SMS)، ورسائل الإنترنيت (E-mail). وبإمكانها أن ترصد مجمل الأنشطة التي تحدث على شبكة الأنترنيت بالمغرب[23]. وتستطيع تحديد الموقع الجغرافي

[23] في نونبر 2010،، زوّدت الشركة الفرنسية 'أميسيس' (Amesys) الدولة المغربية بنظام إلكتروني متكامل يستعمل البرمجية 'إيجل' (Eagle)، مقابل

لكل مستعمل للحاسوب، أو للهاتف المنقول، أو الثابت، وذلك بهدف تسهيل وتسريع اعتقاله[24].

ـ و«الشرطة العلمية». وتتدخل على الخصوص في الجرائم العنيفة، وتقوم بالتحاليل المخبرية المتنوعة.

– و«مديرية الشؤون العامة الداخلية» (Direction des Affaires Générales Intérieures)، وتقوم بدور المراقبة الإدارية، ومراقبة التراب الوطني، عبر استعمال «المُقدّمين»، و«الشيوخ»، و«القيّاد»، و«العُمال»، و«الولات»،

---

2 مليون دولار أمريكي. ويمكّن هذا النظام من مراقبة وغربلة ملايين المراسلات المتبادلة عبر شبكة الأنترنيت. كما يستطيع العثور على الأسماء، والكلمات المفاتيح (mots-clés)، ولو كانت كتابتها مشوّهة، ويحدّد ويسجّل كذلك كل الحواسيب التي تتصل بمواقع إلكترونية معيّنة مشبوهة، ويراقب ويسجل كذلك المكالمات الهاتفية. وفيما بعد، أي في سنة 2019، تحدّثت الصحافة الأمريكية على شراء واستعمال عدّة دول، منها المغرب، بَرْمَجِيَة إسرائيلية للتجسّس، مثل بَرمجية "بِيغَاسُوس" (Pegasus). https://livreschauds.wordpress.com/2021/01/10/بَرْمَجِيَّات-إسرائيلية-تَتَجَسَّس.

[24] في 14 يونيو 2013، فضح شاب من "الولايات المتحدة الأمريكية"، يدعى إدوارد سنودن (29 سنة)، فضح استعمال دولته لبرنامج حاسوب (Software) يسمّى «PRISM». حيث بعث حجج على شكل وثائق إلى صحيفة «الغرديان» لنشرها. وهذا البرنامج (PRISM) يلتقط ويسجّل مليارات المحادثات، والرسائل، والمعلومات، التي يتبادلها المواطنون عبر الهاتف المحمول، أو التي يستعملونها على شبكة الأنترنيت، مثلا عبر برامج «اسكايب»، و«الفيسبوك»، و«جوجل»، و«هوتمايل»، و«ياهو»، و«يوتيوب»، إلى آخره. ويمكن للمخابرات الأمريكية (CIA, NSA) أن تستخدم هذه المعلومات لمتابعة، أو محاكمة، أو قمع، أو ابتزاز، أي شخص. وهذه البرمجيات تنتهك الحريات الفردية. كما أنه في ليبيا، وبعد سقوط نظام معمر القذافي، عثر الثوار في مقر المخابرات الليبية على الحاسوب وعلى البرنامج الذي سبق أن إشترتهم ليبيا من شركة فرنسية – إمريكية. ويستطيع هذا البرنامج أن يلتقط، وأن يسجل، وأن يغربل، مجمل الأنشطة المتبادلة عبر الهاتف المحمول، وعلى الأنترنيت.

ـ المخابرات العسكرية.

ـ و«الفـرق المُتنـقلة للتـدخّل السـريع» (Compagnies Mobiles d'Intervention, ou CMI). وتعمـل كتنظيم عسكري. وهي القوة الأولية التي تستعمل في تـفريق المظاهرات، وإخماد التمـردات، أو الانتـفاضات. وتـقوم بتنـفيذ مختلـف العمليـات القمعية.

ـ إلى آخره.

و تتـدخّل عـادة هـذه الأجهـزة المـذكورة سـابقا في القضـايا السياسية، وداخل المُدن. وإلى جانبها تُوجد أجهزة أخرى، منها مثلا :

ـ «الدرك الملكي» (Gendarmerie Royale)، ويعتبر جزءا من «إداة الـدفاع الوطـني». وبعـد محـاولتي الانـقلاب العسـكري الفاشلتين، التي قام بهما الجيش في سنتي 1971 و 1972، تحوّل «الدرك الملكي» إلى منافس أو غريم لِـ «الجيش الملكي»، وأصبح يحظى بسلطات هامة، وبامتيازات كبيرة، كأنه جيش موازٍ. وله أيضا فرق متخصصة في المخابرات. وَيُـقَدَّرُ عـدد أفراده بِـ 000 25 شخص. ويعمل وفق تنظيم عسكري. ويتدخّل على الخصوص خـارج المجـال الحضـري، أو في البادية. ويتـوفّر على أسـلحة ومعـدّات عسكرية. ويحظى بتجهـيزات تمكنه من التـدخّل فـوق الأرض، وفي البحـر، وفي الجـو. ويقـوم أيضا بمهـام متنوعـة مثل «مهام حفظ الأمن»، و«درك الشرطة القضائية» في البادية، و«درك الشـرطة العسـكرية القضـائية»، و«درك الأمن الملكي». ويحتـوي أيضا «الدرك الملكي» على «فرق للتدخلات الخاصة» (GIGN).

ـ و توجد أيضا «القـوات المُسـاعدة» (Forces Auxiliaires). ويطلـق على أفرادهـا عبـارة «المخـزني». ولهـا تنظيم عسـكري، وتتـوفّر على معـدّات عسكرية أو حربيـة. ويعمـل فيها قرابـة 000

50 ألف شخص. وتُستعمل هذه «القوّات المُساعدة» لدعم أية قوة من بين القوى القمعية الأخرى، سواء في المدن أم في البوادي. وتشارك «القوات المساعدة» في حفظ الأمن في كل المجالات. وتشارك في كل عمليات القمع الكبيرة الحجم. وتقوم بمهام الحراسة، والمراقبة، والدعم، والتدخل، والمخابرات. وتعمل كجيش مواز، ومتعدد الاستعمالات.

– ويوجد "الجيش الملكي" (Forces Armées Royales)، ويعمل فيه قرابة 325 000 شخص (دون احتساب الاحتياطيين، الذين يقدّر عددهم ب 250 000 شخص). وتوجد قوى فرعية تابعة لِلجيش (وَتَتَكَلَّفُ خُصوصا بقضايا السلاح والمُسلّحين).

– و«الحرس الملكي»، ويضم قرابة 5 000 شخص.

وعندما يحس النظام السياسي أن أمنه أو استمراريته مهدّدين، فإنه لا يتردد في تحريك أجهزة أخرى لدعم القوى القمعية الكلاسيكية، مثل «الديوانة» (Douane)، و«الوقاية المدنية» (Protection Civile)، و«فرق المياه والغابات» (Brigades des eaux et forêts).

وغالبا ما يكون شكل هيكلة الأجهزة القمعية بالمغرب "مَنقُولا" عن، أو قريبا من، مثيله في فرنسا (المُستعمر السابق). وكل هذه الأجهزة تحمل الولاء أولا، وقبل كل شيء، للملك، وليس للحكومة. ويعتبر الملك هو «قائدها الأعلى»، و«رئيس أركانها العامة». وكل هذه الأجهزة هي معبّئة، ومموّلة، ومنظمة، للدفاع عن الملك، وعن أمن النظام السياسي الملكي. ويشهد على ذلك تاريخ قمع الحركات والانتفاضات الثورية بالمغرب. ويوجد حذر وتنافس مستترين فيما بين كل هذه الاجهزة، حيث تتنافس فيما بينها في مجال خدمة الملك وإرضاءه. وكل جهاز من هذه الأجهزة يراقب تحركات الأجهزة الأخرى. وعلى أرض الواقع، لا

تحظى الحكومة بأي نفوذ سلطوي، أو قيادي، أو توجيهي، على أي جهاز من بين هذه الأجهزة. ووزارتي الدفاع والداخلية، باعتبارها من «وزارات السيادة»، تخضع بالأساس للملك، وليس لرئيس الحكومة.

وهذه الأجهزة القمعية هي متعدّدة، ومتنوّعة، ومجهّزة بكل الإمكانات اللازمة، ومتفرّغة لعملها القمعي، إلى درجة أن أية حركة نضالية مقاومة، أو معارضة، لا تستطيع أن تفلت من مراقبة، ومن قمع هذه الأجهزة القمعية. والحل الوحيد، الواقعي، هو أن يتعلّم كل المناضلين، وكل الحركات المناضلة، فنون خوض النضال، وفنون الاستمرار في إنماءه وتوسيعه، وفنون دمج الأساليب النضالية العلنية بالأساليب السّرية، بالرغم من وجود هذه الأجهزة القمعية، وبالرغم من خوضها لحملات قمعية شرسة. والتاريخ يؤكّد أن هذا المنهج ممكن، ولو أنه صعب، ومكلّف.

هل العناصر البوليسية نوع واحد أم عِدّة أنواع ؟

بِصَرف النظر عن انتمائها إلى هذا الجهاز القمعي أو ذاك، تنقسم العناصر البوليسية المُنْدَسّة إلى نوعين كبيرين :

أ) ـ عناصر مُندسّة غير فَاعِلة (passif)، تقتصر على الحضور، وعلى الملاحظة، وعلى جمع الأخبار أو المعلومات، دون القيام بأي فعل عَمَلي أو ملموس. ثم ترفع تقارير إلى رؤسائها، وهؤلاء يُخَطّطُون عمليات قمعية مُتنوّعة.

ب) ـ عناصر مُندسّة فاعِلة (actif)، تتدخل عَمَليّا، وبأساليب متنوّعة. وهدفها العام هو الوصول إلى مواقع المسؤولية داخل الحركة، أو افتعال الصّدامات، أو إفشال الأعمال النضالية، أو تحريف الحركة عن مسارها النضالي، أو مُحاولة تفجير "حركة

20 فبراير" من الداخل، أو استفزاز بعض المناضلين، أو محاولة إسقاطهم في أفخاخ بوليسية. فَتقْدِم مثلا على :

ـ مُحاولة عرقلة تقدم عمل الجمع العام.

ـ أو إطلاق إشاعات كاذبة لخلق الشّك، أو لِبثّ العداوة فيما بين المناضلين.

ـ أو محاولة تَـأْجِيج التناقضات، أو العداوات، فيما بين مُختلف جماعات المناضلين.

ـ أو محاولة إثارة المُشَاجرات، أو الصّدامات، أو العنف.

ـ أو الدّفاع عن اقتراحات تبعد الحركة عن خَطّها الثوري.

ـ أو تطبيق الهجوم على المناضلين المعزولين، أو تنفيذ عمليات الاعتقال، أو الاختطاف، المُبرمجة. إلى آخره.

وأثناء "حركة 20 فبراير"، وخاصّة بعدها، لَجَأَ النظام السياسي إلى تكوين، وتمويل، وَتَـقْوِيَة، وتوجيه، ***تنظيمات قَمْعِيَّة من نوع جديد، تُشْبِهُ تنظيمات «الشَّبِيحَة» في سوريا، أو تنظيمات «البَلْطَجِيَة» في مَصْر***. وَيُسَمِّيهَا البعض في المغرب بِعِبَارة «الشبيبة المَلَكِيَة»، أو بعبارة «العِيَاشَة» (من أصل كلمة عَاشَ، يَعِيشُ، عِيشَةً، فهو عَيَّاشِي، والجمع عِيَّاشَة). وَتُطْلَقُ عبارة «العِيَاشَة» على الأشخاص الذين يعملون كَمُجَنَّدين، أو كَمُرْتَزِقَة، لَدَى الأجهزة القمعية، بهدف ضَمَان مَعِيشَتِهِم. وأصبحت هذه التنظيمات مَوجودة في مُجمل مُدن المغرب. وَتُنَظَّم أحيانًا على شكل «جمعيات» مُنَاصِرَة للنظام السياسي القائم. وَتَتَخَصَّصُ هذه التنظيمات في الأعمال القَذِرَة، أو الاستفزازية، أو العَنِيفَة، أو الفَاشِيَة، أو الإجرامية. وتقوم عُمُومًا بالأعمال غير القانونية، التي تَتَلَافَى الدولة أن تُنْسَبَ إليها. وتعمل هذه التنظيمات كَ "مِيلِيشْيَات فَاشِيَة"، وَمُستقلّة عن الدولة. ولا يَخَاف أفراد هذه التنظيمات مِن أَيّة مُتَابَعَة قَضَائِيَة، لأن الدولة التي تُشَغِّلُهُم

تَضْمَنُ لَهُم الإِفْلَات مِن أَيّ عِـقَاب. وَتَضْـمَنُ لهم حِمَـايَتَهُم مِن أية مُراقبـة، أو مُلاحقـة، أو مُحاكمـة. وأعضـاء هـذه التنظيمـات هم مَـأْجُورُون سِـرِيُّون لَـدَى الدولـة. وهـذه التنظيمـات لَا تتكـوّن، ولا تعمـل، إِلَّا بِتَوْجِيهـات من ضُـبّاط في مُختلـف الأجهـزة القمعيـة. وَتُـفَضِّل أجهـزة القمـع السـرية أن تُوَظِّـف في هـذه المنظمـات الفَاشِـسْتِيَة أشخاصًـا يتميّـزُون بِبِنْيَـة جسـمية قويـة، وَبِالجَهـل، وبالفقر، وبـالمُيُولات إلى العُنـف، وبـالوَلَاء التَّام للنظـام السياسي القـائم. ودور هـذه التنظيمـات الرئيسي هـو مُضَايَـقَة، وَمُوَاجَهَـة، وَمُحَارَبَة، كل حركة اِحْتِجَاجِيَة، أو نِضَالية، أو ثورية.

3) كَيـف نكتشف العناصر المُنْدَسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟

من الصعب التعرف على العناصـر البوليسـية المُسْـتَتِرَة. لكن، عنـدما يـرى مناضـل شخصـا مَـا، ولاَ يعرفـه، سـواء داخـل الجمع العام لِـ "حركة 20 فبراير"، أم داخـل المسيرة، فـإن هـذا المناضـل يميـل تلقائيـا إلى افـتراض أن هـذا الشـخص المجهـول، يمكن أن يكون عنصرا "بوليسيا". لكن مـا دامت الحُجج مُنْعدمـة، فـإن هـذه التّهمة تبقى مُجـرد شَـكّ، أو تسـاؤل. ويمكن لهـذا الشّـك أن يكـون صـائبا، كمـا يمكن أن يكـون مُخْطِئـا. ومـا دام المناضـل لا يعـرف ذلك الشخص، فَالحِيطَة تـفرض على المناضـل أن يتـعامل بِحَـذَر مع ذلك الشـخص، وأن لا يثـق فيـه، وذلـك إلى حينٍ أن يَتَأَكّـد أن ذلك الشخص ليس بُوليسيا.

ورغم ذلـك الشّـك، ورغم صـعوبة الحُصـول على حُجج، فـإن وجـود عناصـر بوُليسـية، أو مُخبِـرة، أو مُنْدَسّـة، داخـل "حركـة 20 فبراير"، هو واقع مُعَاش، ومعروف. (بـل إن العناصـر البُوليسـية أو

المُخبرة تعْمَل داخل كل الأحزاب، وكل النقابات، وكل الجمعيات الهامّة، وخاصّة منها المُعَارِضَة، أو الثورية).

وما دام النظام السياسي الاستبدادي قائمًا، ستتكرر ظاهرة العناصر البوليسية المُندسّة، وَسَتدوم. لماذا ؟ لأن النظام السياسي القائم هو بطبيعته استبدادي وقمعي. ولأن "حركة 20 فبراير" هي حركة جماهيرية ومفتوحة. ويسهل على أي شخص بوليسي، أو مُخبر، أن يَتَسَلّل داخل "حركة 20 فبراير"، وأن يَحْضُر جمعها العام. ولأن مهنة أفراد الأجهزة القمعية، هي بالضبط مُراقبة وقمع كل مناضل، وكل حركة مُناضلة. ويتقاضى أفراد الأجهزة القمعية أجرة شَهرية مُعتبرة مُقابل عملهم القمعي (وقد منحَ النّظام، خلال السنوات الأخيرة، زِيَادات مُتَكرّرة، وهامّة، في أجور أفراد الأجهزة القمعية، بهدف تشجيعهم على قمع الشعب. وَيَتَمَتَّعُ أفراد الأجهزة القمعية بِامْتِيَازَات مَادّية كَثيرة وهامة، في مجالات الوُصُول إلى اِقْتِنَاء السكن، والتنَقّل، والعلاج الطبّي، والتَقَاعُد، الخ).

فيجب إذن على مناضلي "حركة 20 فبراير" أن يَحْرُصُوا باستمرار على اِبْتِكَار حُلول نَاجِعة ومُتجَدّدة، تُمكّنهم من اكتشاف العناصر البوليسية المُندسّة داخل "حركة 20 فبراير"، وتُساعدهم على معرفة نوايا، أو خُطط، الأجهزة القمعية قبل تطبيقها. وتُمَكّنهم من إبطال فعاليّة عمليّاتها القمعية. (ولا يَليق في مثل هذه المواضيع الحسّاسة، أن نطرح كل الأفكار بشكل علني). وغاية المناضلين هي ضمان استمرارية الحركة النضالية، أو تنامي القوى الثورية، رغم أنف كل الأجهزة القمعية، ورغم أدواتها، أو بطشها.

4) كَيف نَعْثُر على العناصر البُوليسية السّرية المُنْدَسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟

أ) يصعب **اكتشاف** العناصر البوليسية **المُنْدَسّة** التي تقتصر على جمع المعلومات، وذلك لأن هذه العناصر لا تقوم بأي فعل عملي يُساعد على انفِضَاح أمرها.

ب) أما العناصر التي تتدخل بشكل عملي، فإن اكتشافها يصبح مُمَكِنا، أو سهلا.

وميزاتها التي تُسَهّل اكتشافها هي التالية :

ـ العناصر المُندسة لا تنضبط لِمُسَيّر الجمع العام. (بينما المناضل العادي ينضبط لِمُسَيّر الجمع العام).

- لا تنضبط للّجان المُتَخَصّصة. (بينما المناضل العادي ينضبط لِلّجَان المُتَخَصّصة).

- لا تحترم لاَ أخلاق، ولا مبادئ ثورية. (بينما المناضل العادي يلتزم بالأخلاق النبيلة، وينضبط لمبادئ ديمقراطية، أو ثورية).

- اقتراحاتها، أو مبادراتها، أو تصرّفاتها العمليّة، تهدف على العموم، إلى عرقلة سير الجمع العام، أو تحريفه عن مهامه الحقيقية، أو إبعاده عن إنجاز مهامه المُستعجلة، أو جَرّ "حركة 20 فبراير" إلى صدامات عنيفة، أو إلى تفجير "حركة 20 فبراير" من الداخل. (بينما المناضل العادي يحرص على تلافي كل ما يمكن أن يَضُرّ بـ "حركة 20 فبراير").

ويمكن لِلِجَان مُتَخَصّصَة، تَابِعَة لِـ "حركة 20 فبراير"، أن تقوم بِتَحقيقات سِرّيَة، أو مُتابعات اِسْتِخْبَارَاتِيَة، أو مراقبات مُسْتَتِرَة، في أماكن السَكَن والشُّغل، لِتَتَبُّع وَمُراقبة كل شخص يُثِير شُكُوكًا حول تَعَامُلِه مع الأجهزة القمعية.

5) كَيف نَتَلاَفَى الإتّهامات الخاطئة ؟

عندما نَشُكّ أن شخصًا مَا هو بوليسي، أو مُخبر، أو "بَلْطَجِي"، داخل "حركة 20 فبراير"، يلزم على الخُصوص أن نَمْتَنِع عن التَسَرُّع في إتّهامه بأنه بُوليسي. بل يجب التَرَيُّث إلى حين أن تَتوفّر لدينا حُجَج مَلمُوسة، وعقلانية، ومُقنعة. (وذلك حسب مبدأ : المُتّهَم بريء إلى أن تَثْبُتَ إدانته). وهذه أمثلة على بعض المناهج الخاطئة في الإتهام :

ـ لا يجوز أن نبني الاتهام على أساس منطق "القِيل والقَال" (أي أن نقول مَثَلاً : «فُلان اعتبرَ أن شخصًا ما بوليسيًّا»، أو «فُلان قال كذا»، أو «عَلّان قال كذا»). فالأقوال لا تُشَكّل حُجة، ولو كَثُرَتْ.

ـ كما لا يجوز أن نُؤَسِّس الاتهام على المنطق القائل : «بما أن عددا كبيرا من المناضلين يَشُكّون أن شخصا مُحَدّدًا هو بُوليسي، فهذه حُجّة كافية لإدانته». لأن كثرة الشّكُوك لا تُقْبَل كَحُجّة كافية أو مُقنعة. حيث أن الشُّكُوك تبقى مُجَرّد شُكوك، ولو كَثُرَتْ.

ـ كما أن التّأويلات الشخصية، أو التّصَوُّرات الافتراضية، أو الإرتسامات الذاتية، أو الأحكام المُسبقة (préjugé)، لا تُقْبَل كَحُجّة قاطعة.

لهذا لا يجوز أن نقبل إلا الحُجَج المَبْنية على أساس تحقيق دقيق، أو مُراقبة طويلة، أو على أساس أفعال مُثْبَتة، أو على أساس أشياء مَلْمُوسة، أو أخبار مُؤَكّدة، خاضعة لِلْفَحص، وقابلة للمُراقبة، ويمكن إعادة التّأكّد منها في أي وقت لاحق.

6) كَيـف نَتَأكُّد من الهوية البوليسية للعناصر المُنْدَسّة داخل "حركة 20 فبراير" ؟

إذا أرادت "حركـة 20 فـبراير" أن تَـكتشف، أو أن تُواجِـه، العناصر البوليسية المُندسّة، فَلاَ يُعْقل أن تـعتمد على الصُّدْفَة، أو على العفويـة، أو على الإنتظاريـة. بـل يلـزم "حركـة 20 فـبراير" أن تُكَوّن هَيْئَةً، أو لجنـة مُتَخَصّصـة في هـذه المُهمّة. (أي أنـه يلزمهـا أن تخلـق إطـارًا أو تنظيمًـا مُكَلّفًـا بهـذه المُهمّـة). لأن اكتشـاف العناصر البوليسية المُندسّة، أو التّأكّد من هَويّتها القمعية، يتطلّب معرفـة، وتجـارب، وَتِـقْنِيَّات، وتنظيم، وجُـرْأَة، وصـلاحيات، ومُبادرات، وقرارات، وتنفيذ.

ولِبُلوغ هذه الغاية، يجب اتّخاذ الإجـراءات التنظيميـة العمليـة المُوَضّحة في النـقط التّالية :

7) كَيـف نُنَظّم "لجنة الدفاع السّلمي" ؟

يُصادق الجمع العـام لـ "حركـة 20 فـبراير" على مبـدأ تكـوين "لجنـة" مُكلفـة بِمُهمـة "الـدفاع المـدني السـلمي". ونُسَـمّيها "لجنـة الـدّفاع المـدني السّـلمي"، أو بعبـارة مُخْتصـرة : "لجنـة الـدفاع السّلمي".

يُمكن لأحـزاب اليسـار، المشـاركة في "حركـة 20 فـبراير"، أن تسـتعمل أجهزتهـا الاسـتخباراتية الخاصـة، لِلتحقيـق حـول كـل شخص (عضو في "حركة 20 فبراير") يُشْـتَبَهُ في كونـه مُنْتَظِمًـا في، أو مُتَعَاوِنًا مع، بعض الأجهزة القمعية.

ويمكن لأي مناضل أن يَقْتَرِح على مُسَيّر النِـقَاش في الجمع العام لِـ "حركـة 20 فـبراير" تكـوين "لجنـة للـدّفاع السّـلمي"، تكـون

مُكَوّنة من 5 أعضاء، ودون ذكر أسماء هؤلاء الأشخاص. كما يمكن أن تُقدّم إليه عدّة اقتراحات أخرى في هذا المجال. ***ولا يُطلب من الجمع العام نقاش تفاصيل "لجنة الدفاع السّلمي". وإنما يُطلب منه فقط التصويت بالموافقة على المبدأ العام لتكوين "لجنة الدفاع السِّلْمِي"***. ويترك الحسم في تفاصيل "لجنة الدفاع السلمي" إلى أعضاء هذه اللجنة.

وتتكوّن "لجنة الدّفاع السّلمي" من 5 أعضاء التاليين :

تركيبة "لجنة الدّفاع السّلمي" :

- مسئول عن لجنة الدفاع المدني السّلمي،
- النائب الأول للمسئول،
- النائب الثاني للمسئول،
- النائب الثالث للمسئول،
- النائب الرابع للمسئول.

وسنُوضّح فيما بعد أن مُهمّة اكتشاف العناصر البُوليسية المُنْدَسّة، ومُهمّة التّأكّد من هويّتها، وطردها، تدخل كلها ضمن مَهامّ "لجنة الدّفاع السّلمي".

ومن بين مَهامّ "لجنة الدّفاع السّلمي" : الإشراف على تنظيم، وتكوين، وتسيير، "فِرَق الدّفاع السّلمي".

8) كَيف نُنَظّم "فِرَق الدّفاع السّلمي" ؟

تُـقْدِم "لجنـة الـدّفاع السّـلمي" على تَكـوين "فِـرَق" مُتـعدّدة، ومُتشـابهة، ونُسـمّيها : "فِـرَق التـدخّل السّـريع والـدّفاع المـدني السلمي". ونقول اختصارا : "فرق الدفاع السلمي".

وفيما يلي رسم بياني لعلاقة "لجنة الدفاع" بِـ "فرق الدفاع" :

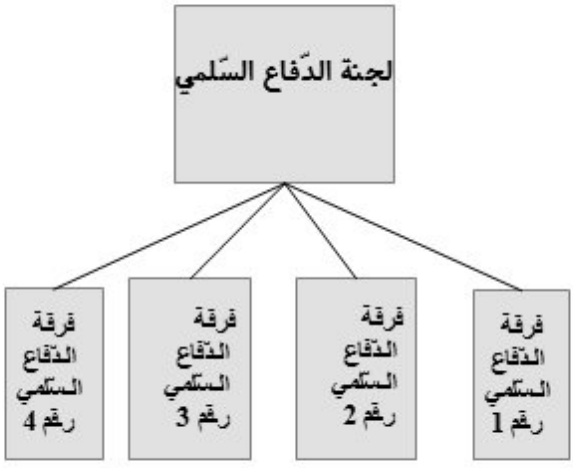

وكل "فِرَقَة" تتكوّن من 5 أعضاء، كما يلي :

التّـرْكِيب النّمُـوذَجِي لِكُـلّ "فِرْقَة" من بين "فِـرَق الدفاع السّلمي" :

- مُسيّر الفرقة،
- النائب الأول لمُسيّر الفرقة،
- النائب الثاني لمُسيّر الفرقة،

- النائب الثالث لمُسيّر الفرقة،
- النائب الرابع لمُسيّر الفرقة.

وَتَختار "لجنة الدّفاع السلمي" المناضلين المُؤَهّلين لكي يُصبحُوا "مُسَيّرين" لِـ "فرق الدّفاع السّلمي". وتَحرص ما أمكن على أن يَكُون هؤلاء المُناضلين المُرشّحين لِتسيير "فرق الدّفاع السّلمي" معروفين بنضالهم، وبِنُضجهم السياسي، وبجِدّيتهم، وبانضباطهم، وبجُرأتهم، وبتحكّمهم في أنفسهم. ويمكن أن نُخضع الأشخاص المرشحين للعُضوية في "فِرَق الدّفاع السّلمي" إلى تَكْوِينَات مُتَنَوّعَة وَمُلَائِمَة.

وبعدما تقُوم "لجنة الدّفاع السّلمي" بتعيين "مُسَيّر" لكلّ "فرقة للدّفاع السّلمي"، يقوم هذا الأخير باختيار أربعة (4) مناضلين من بين مَعارفه أو أصدقائه. ثم يُقدّمهم إلى "لجنة الدّفاع السّلمي". فإذا وافقت "لجنة الدّفاع السّلمي" على هؤلاء المناضلين الأربعة (4)، تُصبح هذه "الفرقة للدّفاع السلمي" مَقْبُولة ومَشروعة، ولا تحتاج لمُصادقة "الجمع العام" عليها.

وَيُسْتحسن أن تُكَوّنَ "لجنة الدّفاع السّلمي" على الأقل خمسة (5) "فرق للدّفاع السّلمي". كما يُسْتحسن أن يكون عدد "فرق الدّفاع السّلمي" كبيرا أكثر ما يُمكن، وذلك حسب الإمكانيات، وحسب حاجيات "الجمع العام"، أو حسب حاجيات مُظاهرة، أو مسيرة "حركة 20 فبراير".

وسَوَاءً داخل الجمع العام، أم خلال المُظاهرة، يُمكن أن يتميز بعض أفراد "فرق الدفاع السّلمي" بحملهم علامة على الكتف (brassard)، تكون على شكل قطعة من ثوب، ذي لون مُحَدّد ومُوَحّد. ويمكن تغيير ألوان هذه العلامة حسب المُناسبة لكي لا يقلّدها أحد.

9) ما هي مهام "فرق الدّفاع السّلمي" داخل الجمع العام ؟

تـعمل و تَتَنـقّل كـل "فرقـة" من بين "فـرق الـدفاع السـلمي" كجماعة مُتَمَاسِكة. وتحـرص على عـدم افْتِراق أعضـائها. (بمعـنى أنها تـعمل بشكل جماعي، وليس كأفراد مُشَتّتين).

ومن ضِـمْنِ مهـام "فـرق الـدّفاع السّـلمي" أيضـا : السّـهَر على حِفظ النظام داخل الجمع العام. حيث تَـقُوم بتنبيـه الأفـراد الـذين يُشَوّشُون، أو يُعرقلون، السير العادي للجمع العـام. (حيث تمنعهم مثلا من تَنَاوُل الكَلِمَة بدون إذن من مُسَيّر النـقاش داخـل الجمـع العام، وتَمنعهم من التدخين داخل القاعة، ومن استـعمال الهاتـف المَنْـقُول، إلى آخـره). فـإذا تَمَـادَى هـؤلاء الأفـراد في مُشـاغبتهم، تـقوم بـإخراجهم مُؤَقّتـا من قاعـة الجمـع العـام. (ويمكن لهـؤلاء الأفـراد أن يعـودوا إلى الجمـع العـام بعـد لحظـات، إذا الـتزموا بالانضباط لِمُنظّم النقاش، وباحترام قواعد تنظيم الجمع العام).

إذا كان فرد (أو جماعة) يعرقل سير عمل الجمـع العـام، أو لا ينضبط لمُسيّر الجمـع العـام، يمكن لمُسيّر الجمـع العـام أن يوجـه إنـذارا شـفويا أولاً لـذلك الفـرد (أو الجماعـة). فَـإذا لم يُصـحّح سلوكه، يمكن لمُسير الجمع العـام أن يوجـه لـه إنـذارا ثانيـا. وعنـد الإنذار الثـالث، يمكن أن يطلب مُسيّر الجمـع العـام، بـأن يُصـوت هذا الجمع العام فَوْرًا (عـبر رفـع الأيـدي) على اقـتراح طـرد الفـرد المشـاغب من الجمـع العـام. فـإذا وافقت الأغلبيـة البسـيطة للحاضـرين في الجمـع العـام، تـقوم حينئـذ "فـرق الـدّفاع السّـلمي" بتنـفيذ قـرار طـرد الفـرد المعـني (أو الجماعـة المعنيـة) من الجمـع العام، وذلك بأسلوب حازم، وصارم، وقـوي، لكن بـدون سَـبّ، ولا

ضرب، ولا جرح. ويمكن أن يكون قرار الطّرد مؤقتا، أو نهائيا (وذلك حسب خُطورة المُخالفة أو الجريمة).

ويمكن لِكلّ فِرْقة مِن بين فِرَق الدفاع السّلمي أن تَقُوم بتَدْرِيبات، وَبتَمْرِينَات، على إِنْجَاز كُلّ أنواع المهام، وذلك في أَماكن مُسْتَتِرَة وَمُلَائِمَة، وخارج أوقات الحركات النضالية. حيث تَتَدَرَّب على إِتْقَان كلّ الفُنُون والتِقْنِيَّات التي تحتاجها في مجال تنفيذ المهام المُوكَلَة إليها.

10) ما هي مهام "فرق الدّفاع السُّلمي" تجاه المَشكوك فيهم داخل الجمع العام ؟

عندما **يشكّ** بعض المناضلين أن شخصا ما يخدم لصالح الأجهزة القمعية، أي أنه بُوليسي مُنْدَسّ، أو مُخبر، أو بَلْطَجِي، يطرحون هذا المُشكل على "**لجنة** الدفاع السّلمي".

بَعْدَئِذ، تقوم "**لجنة** الدّفاع السّلمي" (هي نفسها)، أو تُكلّف أحد أعضاء "**فرق** الدّفاع السّلمي" المُتَخَصّصَة، بمُهمّة **التحقيق الطَوِيل** في هويّة الشخص المشكوك فيه. أي مُراقبة الشخص المعني، وَتَتَبُّعِه خلال أيّام أو أَسَابِيع، والبحث حول اِسمه، ومكان سُكناه، وشغله، وعائلته، ومصادر مداخيله، وأنشطته، ونمط حياته، وَتَرْفِيهِه، وماضيه، وَسَوَابِقِه، وعلاقاته، وخُصوصيّاته، إلى آخره.

يحق لِأي عضو من "**لجنة** الدّفاع السّلمي"، (وكذلك لِمُسيّر أية "**فرقة**" من بين "فرق الدفاع السلمي")، أن **يُراقب** هوية أي شخص يحضر الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير"، خاصة إذا كان **مشكوكا** في خدمته لصالح إحدى الأجهزة القمعية.

إذا دَعَت الضرورة إلى ذلك، يجب العَمَل على أن يُصبح مِن حقّ "**لجنة** الدفاع السلمي"، أو أية "**فرقة**" من بين "فرق الدّفاع السلمي"، أن تطلب من أي شخص مَشْكُوك فيه، ويحضر "الجمع العام"، أن يُدْلِي ببطاقة التعريف الشخصية. والهدف هو التَعَرُّف على اسمه، والمؤسسة التي يدرس فيها، وعنوان سكناه، ومهنته، وعنوان المُؤسسة التي يَشْتغِل فيها، لكي يُصبح مُمكنا فيما بعد التحقيق في كلّ هذه الأماكن. وينبغي أن يُصبح من حق "**لجنة** الدفاع السلمي"، أو "**فرقة** الدّفاع السلمي"، أن تُسجّل كِتابيا هذه المعلومات، وذلك بهدف ***التحقيق، والتّأكّد***، فيما بعد، من صِحّة (أو من خطأ) هذه المعلومات، ومن كل ما هو غير عادي فيها.

وَإذا ما وُجِدَ شخص يُثِير قَلَاقِل مُعَرْقِلَة لِلسَّيْر العادي لِلجمع العام، وَإذا كَان هذا الشخص مَشكوكًا فيه، وإذا ما رفض الادلاء بالمعلومات المطلوبة منه، يُصبح من حق "**فرقة** الدّفاع السّلمي" أن تعتبر أن رفضه هذا ***قَدْ يُؤَكّد تلك الشّكوك***. فتطلب منه مُغادرة قاعة الجمع العام. فإذا رفض المُغادرة، تطلب "**فرقة** الدّفاع السّلمي" من **مُسيّر** نقاش الجمع العام أن يُوقف عمل هذا الجمع العام، وذلك إلى حين أن يُغادر هذا الشخص المَشكوك فيه قاعة الإجتماع. لأن قاعة الجمع العام هي مكان خُصُوصِي، وَمُغْلَق، وَخَاصّ بِمُنَظِّمِي "حركة 20 فبراير"، وليست مكانًا عَامًّا مَفْتُوحًا لِلْعُمُوم.

وبعدما تَحصل "**فرقة** الدّفاع السّلمي" على المعلومات التي طلبتها من شخص مشكوك فيه، تقوم (خلال الأيام التالية) ***بتحقيق ميداني*** حول مدى صِحّة أو خطأ تلك المعلومات، وذلك عبر البحث عن مكان سكناه، أو مكان دراسته، ***وتسأل أصدقائه أو معارفه أو جيرانه عن مهنته، وعن شُغْلِه، وَأَنْشِطَتِه، وعن***

مصدر دَخْلِه (أو أجرته). (لأن مصدر الدّخْل هو من بين العناصر الحاسمة في اكتشاف العناصر البُوليسية المُنْدَسّة).

فإذا بَيّن **البحث الميداني**، فيما بعد، أن المعلومات التي أدلى بها الشخص المَشْكُوك فيه صحيحة وثابتة، وأن هذا الشخص لا يعمل مع البُوليس، تُقْدِم "**لجنة** الدّفاع السّلمي" على الإعتذار للشخص المعني، وعلى تكذيب، أو إلغاء، الشُكُوك التي كانت مُوجّهة إلى ذلك الشخص. وتمنع أيّا كان من الاستمرار في اتهامه.

أمّا إذا بَيّن **البحث الميداني**، فيما بعد :

ـ أن تلك المعلومات (التي أعطاها الشخص المشكوك فيه عن نفسه) كاذبة؛

ـ أو أن مهنة ذلك الشخص مخفيّة، أو أن مصدر دَخْله لا يمكن معرفته، أو التّأكّد منه، حتى من طرف أقرباءه (أي من طرف أصدقاءه، أو معارفه، أو جيرانه)؛

ـ أو أنه يعمل مع البوليس؛

– أو أن سلوك ذلك الشخص يتناقض مع مبادئ "حركة 20 فبراير"؛

آنئذ تستنتج "**فرقة** الدفاع السّلمي" أن **الاحتمال الأكبر** هو : أن هذا الشخص خطير على "حركة 20 فبراير"، وأنه يمكن أن ينتمي إلى الأجهزة القمعية، أو أن يكون عميلا لها. فَتقَرّر، ***على أساس نتائج هذا التحقيق الميداني***، منعه من دخول قاعة الجمع العام، بشكل مؤقت أو دائم، وذلك إلى حين أن يثبت تحقيق ميدانيّ آخر عكس ذلك. (وإذا كان ذلك الشخص المشكوك فيه عضوا في إحدى اللجان المُخْتصّة، تقرر "**لجنة** الدّفاع السّلمي" في نفس الوقت إلغاء عُضويته فيها).

11) ما هي مهام" فرق الدّفاع السّلمي" خلال المُظاهرة أو المَسِيرة ؟

خلال مُظاهرة أو مسيرة «حركة 20 فبراير»، تقُوم "**فرق** الدّفاع السّلمي" بمهامّ السّهر على حُسن **تنظيمها**. كما تتكلّف بمهامّ ضمان **أمن** و **سلامة** هذه المُظاهرة.

تَقُومُ عادة "**فرقة**" **أولى** (من بين "فرق الدّفاع السّلمي") بتطويق سيارة "الهُونْدَا" التي تحمل مُكَبّر الصَّوْت. وتقوم هذه "الفرقة" ***بحماية*** سيّارة "الهوندا" من العناصر البَلْطَجية، وهذه "الفِرْقَة" الأولى هي التي تُنظّم، وتُراقب، من يحقّ له الصعود فوق "الهوندا"، ومن يُمنع عليه ذلك.

وتكون "**فرقة**" **ثانية** من بين "فرق الدفاع السلمي" في مُقَدّمة المسيرة. وتكون "**فرقة**" **ثالثة** في خلفها. وتُوجد "**فرقة**" **رابعة** على جناحها الأيمن. وتوجد "فرقة" **خامسة** على جناحها الأيسر. ويمكن لهاتين "الفرقتين" الأخيرتين أن تتنقّلان على طول مُظاهرة أو مسيرة "حركة 20 فبراير"، فَتَقُومَان بِالنَّهْي عن كل تصرف يتنافى مع مبادئ "حركة 20 فبراير"، أو مع مُقرّرات جمعها العام، أو مع أهدافها.

وكُلّما ظهر خلال مُظاهرة أو مسيرة "حركة 20 فبراير"، شخص أو عِدّة أشخاص يقومون بأفعال تَضُرّ بالمسيرة، أو تُهَدّد بإفشالها، أو تتنافى مع مبادئ "حركة 20 فبراير"، أو مع مُقرّرات الجمع العام، أو مع مُقرّرات اللّجان المُتخصّصة، تقوم "**فرق** الدفاع المدني السلمي" **بِنَهْي** أولائك الأشخاص عن القيام بتلك الأفعال. فإن رفضوا الانضباط، تقوم "**فرق** الدفاع السلمي" بمُحاصرتهم، وبدفعهم خارج المسيرة، **بأساليب صارمة، وقويّة،**

لكن مـع الحِـرص على أن تبقى هـذه الأسـاليب حَضَـارية، وسلميّة، أي بدون شتم، ولا ضرب، ولا جرح.

12) ما هي مهام "فرق الدّفاع السّلمي" تُجاه العناصر البَلْطَجِيُّة، أو المُخَرّبة، خلال مسيرة "حركة 20 فبراير" ؟

وكُلّمـا بَـانَت خلال مُظـاهرة أو مسـيرة "حركـة 20 فـبراير"، عناصـر "**بَلْطَجِيّة**"، أو **مُخَرّبة**، أو مُعاديّـة، أو تـقُوم بأفـعال تَضُـرّ بالمسيرة، أو تُهَدّدها، أو تعاديها، أو تتنافى مع مبادئ "حركة 20 فـبراير"، أو مـع مُقـرّرات الجمـع العـام، أو مـع مُقـرّرات اللّجـان المُتخصّصة، تـقوم "**فرق** الدفاع السلمي" **بِمُحاصرة** تلـك العناصـر، و**تَدفـعهم** خـارج المسـيرة، وتُبْعِـدُهم عنهـا، **بأسـاليب صـارمة، وقويّة، وسلميّة**. وإن دعت الضرورة إلى ذلك، تقوم "**فرق** الـدفاع السلمي" بتنبيه قُوّات القمع إلى تلـك العناصـر، وتُحمّلها مسؤولية السهر على الأمن، و**تُصوّر** تلـك العناصـر، وَتُصَـوِّرُ أفـعالها، لتوثيـق تلك الأحداث وفضحها لاحقا.

13) كَيـف تُلْغَى "فِرَق الدّفاع السّلمي" ؟

يمكن لأي مناضـل عضـو في "حركـة 20 فـبراير" أن يقـترح ضمن نقط جدول أعمـال الجمـع العـام نـقطة حـلّ واحـدة أو أكـثر من "**فـرق** الـدّفاع السّـلمي". فـإذا وافـق الجمـع العـام، يمكن لـذلك المناضل أن يعرض مبررات حلّ تلك **الفـرق**. فـإذا صـادق الجمـع العـام بالأغلبيـة البسـيطة للمناضـلين الحاضـرين على حَـلّ واحـدة

مُحدّدة أو أكثر من "**فرق** الدّفاع السّلمي"، تصبح تلك "**الفرق**" المعنية مُلغاة.

(عبد الرحمان النوضة. حُرّرت الصيغة الأولى لهذه الوثيقة في 4 يناير 2012. واقْتُرِحت فيما بعد على الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير"، بمدينة الدار البيضاء. ونشرت فورا على الأنترنيت، على مدوّنة الكاتب. وخضعت هذه الوثيقة فيما بعد لتحسينات متوالية).

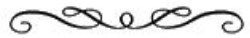

الفصل 9
ميثاق الشّرف
لأعضاء "حركة 20 فبراير"

1) التقديم

ميثاق الشّرف الحالي، هو بمثابة **دليل**، و**قواعد** سلوك، و**قانون** داخلي، يحدد ما يجب على كل عضو، أو مشارك، في "حركة 20 فبراير"، أن يهتدي به، **كمنهاج** في النضال الجماهيري المشترك، وأن ينضبط له **كأسلوب** نضالي، في أيّ نشاط من بين الأنشطة التي تنظمها "حركة 20 فبراير"، سواءً على مستوى العمل في اللجان، أم في الجمع العام، أم في المسيرات، أم في الوقفات الاحتجاجية، أم في الاعتصامات، أم في النّدوات، أم في غيرها. ويستند هذا **الميثاق** على ما استنتجه أعضاء "حركة 20 فبراير"، من مجمل التجارب النضالية الماضية. وهو **مرجع** يتم الاسترشاد به، ويُحْتَكَمُ إليه، في كل ما يتعلّق **بالانخراط** في "حركة 20 فبراير"، **وبِبرمجة نضالاتها المقترحة، وبتنظيم هذه النضالات، وبتنفيذها، وبالتقييم، وبالمراقبة، وبالمحاسبة، وبالتأديب**.

2) مراسيم الإلتزام الشخصي بميثاق الشرف

أثناء جمع عام لـ "حركة 20 فبراير"، مُعد (بشكل عادي أو استثنائي) لتنفيذ مراسيم النطق بالإلتزام الشخصي أو الجماعي بميثاق الشرف، يقرأ منظّم النقاش (في هذا الجمع العام) **النص الكامل** لميثاق الشرف. وبعد هذه القراءة، يتقدم الشخص أو الأشخاص المعنيون، الرّاغبون في الإنخراط في "حركة 20 فبراير"، أو في الالتزام بميثاق الشرف الخاص بها، وينطقون بصوت جَهُورِي، بالعبارات **الملخّصة** التالية، التي تلخّص إلتزامهم بميثاق الشرف، فيقولون :

«أنا فلان الفلاني، ألتزم بميثاق الشرف الحالي لِـ "حركة 20 فبراير"، أمام الشعب، وأمام مناضلي "حركة 20 فبراير"، وأتعهد بتطبيق مجمل بنوده ومبادئه، بأقصى نزاهة وفعالية ممكنتين».

3) النص الكامل لميثاق الشرف

1) أنا فلان الفلاني، أو نحن المُعْلِنُون عن هذا الإِلْتِزَام، ***نَشْهَدُ بِشَرَفِنَا***، أمام الشعب، وأمام مناضلي ح20ف، أننا ***نَلتزم*** بميثاق الشرف الحالي، إيمانا منّا بأن بنود ومباديء هذا الميثاق، هي **ضرورية** لإنجاح نضالنا التحرري المشترك.

2)نَلتزم **بميثاق الشرف** الحالي كدليل نهتدي به، لتدبير فعلنا النضالي، وسلوكنا الأخلاقي، وعلاقاتنا النضالية، داخل "حركة 20 فبراير"، ومع مختلف المشاركين فيها، ومع مواطني الشعب، وذلك بهدف **تقوية فعالية** نضال الحركة، و**تحقيق طموحاتها**، في أقرب الآجال الممكنة، وبأقل الخسائر المتاحة.

3) نلتزم بإرادة قوية، وبعزيمة صامدة، **بأهدف** "حركة 20 فبراير"، **وبشعارها** الرئيسي، وهو : «النضال ضد الفساد، وضد الاستبداد، مهما كان مُرتكبه أو مصدره، ومن أجل تحقيق الحرية, والكرامة، والعدالة المُجتمعية، والديمقراطية، وحقوق الانسان، والتنمية، وفصل الدّين عن الدولة».

4) نلتزم بإعطاء الأسبقية في عملنا السياسي، لخدمة **مصالح عموم الشعب**، ولخدمة **أهداف** "حركة 20 فبراير"، وليس لتحقيق أهدافنا الشخصية، أو أهداف عائلاتنا، أو أحزابنا، أو قبائلنا، أو فئاتنا، أو جماعاتنا، أو أقاليمنا، أو طائفاتنا. ونتعهّد بأن **النضال هو تضامن مُجتمعي، وتضحية شخصية**، وليس ارتزاقا، أو انتهازية. كما نتعهّد بعدم استغلال نضالنا، أو مسئولياتنا النضالية، أو نضال الحركة، للحصول على مكاسب شخصية، أو لتحقيق منافع لأشخاص مقرّبين منا.

5) نلتزم **بأسلوب النضال** الذي بلورته "حركة 20 فبراير"، وهو «***النضال الجماهيري، التقدّمي، السّلمي، المفتوح، والمُشترك***»، والذي يتجسد على الخصوص في المسيرات الشعبية السلمية، الدّورية، والحاشدة.

6) نلتزم **بالمشاركة العملية**، في الجُموعات العامّة لـ "حركة 20 فبراير"، وفي لجانها، وفي مجمل الأنشطة والنضالات التي تنظمها، وذلك حسب قدراتنا الشخصية، بكل صدق ونزاهة.

7) نلتزم بأن تبقى **العضوية** داخل "حركة 20 فبراير" **مفتوحة** لمشاركة كل المواطنين التقدّميين، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، شبابا أو مسنين، متحزبين أو غير متحزبين، فقراء أو أغنياء، حضريين أو قرويين، متديّنين أو غير متديّنين، وذلك ضدّا على كل فئوية مغلقة، أو طائفية ضيقة.

8) نلتزم بالدفاع عن **حقّ كل مواطن** في أن يشارك في **تدبير شؤون الوطن**، عبر كل السّبل الديمقراطية المشروعة.

9) نلتزم بأن نعمل جميعا داخل "حركة 20 فبراير" **كمواطنين أفراد تقدّميين**، مستقلّين في تفكيرهم وفي تصرفهم، وليس كجماعات متجانسة، ذات طبيعة حزبية، أو دينية، أو فئوية، أو إقليمية، سواء كانت سرّية أم علنية. كما نلتزم بنبذ العصبية، والعنف، وبتلافي الإنحياز لجماعة ضدّ أخرى. ونتعهّد بمقاومة كلّ إثارة للنّعرات التقسيمية، أو الطائفية، أو العنصرية، أو العرقية، أو العقائدية.

10) نلتزم بأن أساهم في صيانة **الاستقلال الذاتي** لـ "حركة 20 فبراير" تُجاه كل الهيئات، سواء كانت حزبية، أم جمعوية، أم دولتية، أم إدارية، أم اقتصادية، أم دينية، مع إعطاء الأسبقية للتعاون مع مجمل الأحزاب، والجمعيات، والمناضلين، المتميّزين بتقدميتهم، أو بثوريتهم، و بنضالهم العملي والسّلمي لفائدة الشعب.

11) نلتزم بأن تكون **المرجعية** الفكرية التي نحتكم إليها في نضالنا المشترك، هي العقل، والمنطق، والعدل، والأخلاق الحسنة، وحقوق الانسان، والعلوم، والشورى الجماعية، والشعب، وليس هي أي مرجع آخر.

12) نلتزم بأن يكون **أسلوب التعامل** فيما بين أعضاء "حركة 20 فبراير" هو التقارب، والحوار الهاديء، والعقلاني، والاحترام المتبادل، والتنوير المتبادل، والتعاون، والتكامل، بصدق، وشفافية، ونزاهة، ومرونة، في كلّ الميادين الممكنة.

13) نلتزم **بالأخلاق** الحسنة، وبالامتناع عن كل السلوكات المنبوذة، أي التي تضرّ بالفرد أو بالجماعة، مثل الأنانية، أو الانتهازية، أو النفاق، أو الغش، أو الكذب، أو الخيانة، أو السرقة،

أو العنف، أو المخدّرات، أو الجريمة، أو الإتهامات المتسرّعة، أو الأحكام المسبقة، التي لا تستند على حجج موضوعية، أو التدخين في الأماكن المشتركة، أو ما شابهها. كما نلتزم بأن لا نتعاون مع كل من يخرق الأخلاق الحسنة.

14) نعترف أن تعاملنا مع **أخطائنا الممكنة**، هو من أصدق الأدلّة على جدّيتنا. ونلتزم بالرّقابة الذاتية، ونتعهّد بأن نجتهد من أجل **التّحكّم في أنفسنا**، ومراقبة سلوكنا. ونقبل مُسبقًا بأن نخضع شخصيا **للمراقبة** من طرف كل الذين يناضلون معنا داخل "حركة 20 فبراير". ونلتزم بتحمّل **النقد، والمساءلة، والمحاسبة**، كلّما دعت الضرورة لذلك. كما نلتزم بأن **نَنْتَقِدَ** نحن أيضا كل سلوك نراه مُتَعَارِضًا مع مباديء هذا الميثاق، وأن نُناهض كل تصرّف خاطئ، وذلك بواسطة أسلوب الحوار الهاديء، والاحترام المتبادل، والتعاون، والتكامل، مع مجمل المناضلين المشاركين في "حركة 20 فبراير".

15) ونتعهّد بأن نجتهد **لتصحيح أخطائنا**، وتقويم نقائصنا أو عيوبنا. وإذا خرقنا إحدى بنود هذا الميثاق، فإننا نقبل بأن نتعرض **للنقد، وللمساءلة، وللمحاسبة**. ونقبل بأن نفقد **التقدير** الذي نحضى به داخل "حركة 20 فبراير"، كما نقبل بأن نفقد **عُضويتنا** داخل "حركة 20 فبراير"، أو أن نفقد **شرفنا** داخل المجتمع، وذلك حسب درجة الجُنحة، أو حسب خطورة الجريمة التي نرتكبها، وحسب الحكم الذي يصدره الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير" في حقّنا، أو حسب حكم لجنة الحكماء التابعة لـ "حركة 20 فبراير".

16) نلتزم بالإمتناع التّام عن أي شكل من أشكال **التعاون مع الأجهزة القمعية**، أو الأمنية، أو المخابراتية، سواء كان هذا التعاون مباشرا، أو غير مباشر، أو بالمجّان، أو

بالمقابل، أو تحت الضغط، أو بالإبتزاز. وإذا ما تعرّضنا لضغوط من طرف هذه الأجهزة، نلتزم بأن نُخبر فورا المناضلين الذين يناضلون معنا. وإذا كانت مهنتنا، أو مصدر مدخولنا، يَفرض عليّ مثل هذا التعاون مع الأجهزة الأمنية، نلتزم بأن نُصارح في ذلك المناضلين المسئولين في "حركة 20 فبراير".

17) نلتزم بأن نحرص على **رفض كلّ الاقتراحات** التي تقدّم على أنها نضالية، بينما هي في الواقع تهدف إلى خدمة غايات شخصية، أو مآرب فئوية ضيّقة، أو ترمي إلى تحقيق نفوذ شخصي، أو تستجيب لتوجيهات بوليسية، أو تستعمل أسلوبا مخادعا، أو إرهابيا، يتناقض مع الشفافية، أو مع النزاهة، أو مع حريات المواطن، أو يتعارض مع حقوق الانسان، كما هي متعارف عليها عالميا.

18) نلتزم بأن لا نحاول التّأثير على نشاط "حركة 20 فبراير" بمنطق **الحسابات النفعية**، وذلك مثلا بهدف خدمة منافع جهات تعتبر صديقة لنا، أو حليفة لنا، أو بهدف الإضرار بمصالح أطراف تعتبر خصمة لنا، أو منافسة لنا. كما نتعهّد بنقد كل من يحاول القيام بمثل هذا التأثير النفعي.

19) في حالة تحملنا لمسئوليات محددة داخل إحدى لجان "حركة 20 فبراير", أو ما شابهها من الإطارات، نلتزم بأن يكون **استعمالنا للأموال**، أو للأثاث، أو للمعدّات، التابعة لـ "حركة 20 فبراير"، مطابقا بشكل صارم لقواعد حسن التدبير، وللشفافية الصادقة، وللنزاهة التامّة.

20) نلتزم ونقبل أنه من حقّ الجمع العام لـ "حركة 20 فبراير" أن يُقرّر **طرد الأفراد** الذين يخرقون بنود ميثاق الشرف، أو يرتكبون جرائم في حق الشعب، أو في حق "حركة 20 فبراير"، أو لا يعبأون بالتنبيه الذي يُوجّهه الجمع العام إليهم، أو لا

يعملون بالنقد الموجّه إليهم، أو لا يجتهدون لتقويم أخطائهم، أو لتصويب انحرافاتهم. كما نتعهّد بالمساهمة في **تنفيذ القرارات الشرعية** للجمع العام، ولو كانت قناعتي الشخصية مخالفة لهذه القرارات.

21) ونلتزم بأن نعمل بهدف أن يشارك في "حركة 20 فبراير" أكبر عدد ممكن من المواطنين التقدّميين. ونلتزم بالمساهمة في **توحيد مجمل المناضلين** التقدّميين الذين يريدون النضال داخل "حركة 20 فبراير". كما نلتزم بتلافي كل ما يمكن أن يُفَرّقَ المناضلين التقدّميين، أو أن يخلق سوء التفاهم، أو التنافر، أو الإنشقاق، أو العداوة، أو التصادم، فيما بين المناضلين التقدّميين المشاركين في "حركة 20 فبراير".

22) نلتزم بأن نساهم في تحضير **المجتمع المقبل** المأمول، بهدف أن يكون نظامه السياسي مبنيا على أساس الكفاح المتواصل ضد كلّ أشكال الظلم، والفساد، والاستبداد، والاحتكار، والاستغلال، والاستيلاب، والتخلّف، وأن يكون هذا المجتمع المنشود قائما على الطموح المتزايد نحو الحرية، والعدالة المجتمعية، والتقدم، والتنمية، والديمقراطية، وحقوق الانسان، وفصل الدولة عن كل الأديان. ونلتزم بالدفاع عن حق كل المواطنين في التمتّع بتكافؤ الفرص، دون تمييز على أساس اللون، أو العرق، أو الدين، أو الانتماء. كما نلتزم بتطبيق مبدأ : لكل مواطن حسب عمله القانوني، وحسب اجتهاده، وإنتاجه، وكفائته، وليس حسب غشّه، أو نسبه، أو قرابته، أو قوّته، أو عصبيته، أو ولائه، أو زبونيته، أو إقليمه، أو قبيلته، أو طائفته، أو عرقه، أو عقيدته. ونلتزم بحقوق المرأة، وبحقوق الطفل، وبحقوق العجزة، وبحقوق المعوّقين، طبقا لمنظومة حقوق الانسان، وطبقا للعهد الدولي للحقوق المدنية، كما هي متعارف عليها عالميا.

كما نتعهّد بالحرص أكثر ما يمكن على التضامن مع كل مواطن مظلوم، وعلى المساهمة في منح كل مواطن معوز حدّا أدنى من المساعدات الضرورية، التي تعينه على الاندماج في المجتمع، وعلى التّمتع بعيش إنساني مُشرّف، وكريم.

——— * ——— * ———

وبهذا الإجراء يتم التعهّد الرسمي بميثاق الشرف النضالي لأعضاء "حركة 20 فبراير".

——— * ——— * ———

(عبد الرحمان النوضة. وحُرّرت الصيغة الأولى لهذا الفصل في يوم الاثنين 27 ماي 2013، استجابة لطلب بعض مناضلي "حركة 20 فبراير"، بحي «البرنوصي»، بالدار البيضاء).

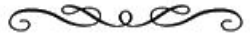

الفصل 10:
كَيـف نَصنع مُكَبّرات الصَّوْت المُستعملة في المُظاهرة ؟

كَيْف نُنْجِح مُظَاهَرة جماهيرية ؟

شُروط نجاح المُظاهرة كثيرة. وَلِإِثْقَانِهَا، نَحْتَاج إلى التَعَمُّق في التَفَاصِيل العملية. ويمكن لِلمناضل العادي، أو المُبْتَدئ، أن يجهل هذه التفاصيل. لكنه يتوجّب على كل مناضل مَسْئُول أن يعرفها جيّدًا.

وفي ما يلي، نركز على موضوع واحد فقط من شُروط نجاح المُظاهرة، وهو ***"مُكَبّرات الصَّوْت"*** (Hauts parleurs). لأن "مُكبّرات الصَّوْت" هي التي تُساعد على تنظيم المُتظاهرين، وعلى ***توحيد ترديدهم للشعارات*** المَنْطُوق بها. ولتسهيل تَعْرِيف الجُمهور (المُتواجد على جنبات الطريق) بِمَا يريده المُتظاهرون، يجب أن يكون صوت هؤلاء المتظاهرين موحّدًا، ومسموعًا، وقويًّا، وَوَاضحًا، وَفَصِيحًا. لذا يكتسي "تَكْبِير الصَّوْت" (amplification de la voix) في المُظاهرة أهمية كبيرة.

1) مُعْلِن الشّعارات

وخلال الإعـداد للمظـاهرة (أي قبـل وُقُوعهـا)، يجب على **مُنظّمِي المُظـاهرة** أن ينظّمُـوا تنافسًـا، أو تباريًـا، في مـا بين المناضـلين الـذين لهم مَوْهِبـة في صـياغة **الشـعارات** السياسـية. فيختـارون من بين الشّـعارات المُقترحـة تلـك الـتي تـعبّر بشـكل واضح، وجميـل، على المواقـف الدّقيقـة للمتظـاهرين، أو تـعبّر عن مطالبهم، أو عن طموحاتهم. ويراعـون في الشّـعارات المُختـارة أن يكون النطق بها سهلا. وَيُحَدّد مُنَظِّمُو المظاهرة لائحـة ***الشّـعارات المُلائمـة والمقبولـة***. وتصـبح الشّـعارات الأخـرى **مرفوضـة، أو ممنوعة**.

وأثناء المُظاهرة، يكون أحد مُنظّمي المُظـاهرة مُكلّفـا بـالنّطق بالشّـعارات عـبر "مُكَبّـر الصَّـوْت" (Haut parleur). ونُسـمّيه "**المُعْلِن**" (l'annonceur)، لأنـه هـو الـذي يُعْلِن، أو يَنْطِـ ق بِـ، الشّـعارات خلال المُظـاهرة. والشّـعارات الـتي ينطـق بهـا "المُعلن" تكـون محصـورة في لائحـة الشّـعارت الـتي سبق أن إِتَّفَـق عليهـا مُنظّمـو المُظـاهرة. ثم **يُـرَدّد المُتظـاهرون كـلّ شـعار يَنْطِـ قُ بـه المُعْلِن، بصوت واحد، مُوحّد، مُتزامن، وقوي**.

وكـون مهمّـة "المُعلن" مُتـعبة، تـفرض على مُنظمي المُظـاهرة أن يُخصّصوا عدة مناضلين لكي **يَتَنَاوَبُوا** على مُهمّـة "المُعْلِن" (أي مهمّة المناضل الذي يَنْطِق بالشّعارات عبر "مكبّر الصَّوْت").

ولتـقوية فـعاليّة المُظـاهرة، أو لرفـع **مسـتوى تأثيرها**، أو لتحسـين قُـدرتها على تـعبئة الجمـاهير، يلـزم أن يَصِـيحَ كـلّ المُتظاهرين، وفي كلّ لحظة، وبشكل مُتزامن، بنفس الشّعار الـذي يَنْطِق به "المُعلن"، ولو كان عدد المتظاهرين يُعدّ بعشـرات الآلاف، أو بمئات الآلاف.

أما إذا كانت المُظاهرة تنقسم إلى عدّة **جماعات مُتنافسة**، وإذا كانت كل جماعة صغيرة، داخل المظاهرة، تصيح بشعار مُختلف، وخاصّ بها، فَسَتَحْدُث في هذه الحالة **فوضى** صوتية. وستصبح الأصوات مُتضاربة، ومُتَنَافِرة، وَتُثِيرُ الإشمئزاز. وسيتعذّر على الجمهور، وكذلك على المُراقبين، سماع الشّعارات المنطوق بها. كما سيصعب عليهم التعرّف على مطالب، أو على مواقف المُتظاهرين.

2) مُكبّر الصَّوْت الرئيسي، ومُكبّرات الصَّوْت الثانوية

ولكي يكون صوت "المُعلن" (l'annonceur) واضحًا ومسموعًا من طرف مُجمل المُتظاهرين، بما فيهم المتظاهرين البعيدين عن موقع هذا "المُعلن"، يلزم تكبير صوت "المُعلن" بواسطة **جهاز إلكتروني "مُكَبِّر لِلصَّوْت"** (amplification de la voix). ويمكن أن يوجد داخل المُظاهرة عدة مُكبّرات لِلصَّوْت. واحد منها يكون كبيرًا (أو رئيسيا)، وتكون مُكبّرات الصَّوْت الأخرى صغيرة (أو ثانوية، ومُكَمّلة لمُكبّر الصَّوْت الرئيسي).

ويكون عادةً مُكبّر الصَّوْت **الرئيسي** محمولا على سيارة (مثلا عربة، أو شاحنة صغيرة، من نوع "هوندا"، أو غيرها). ويمكن أن تُوجد أيضا داخل المظاهرة "مُكبّرات لِلصَّوْت" **ثانوية**، محمولة على الكتف، أو مجرورة على عربة صغيرة (مثل العربة المجرورة لِرَبّة المنزل). ونُسمّي مُكبّرات الصَّوْت الثانوية هذه "**المُرَدّدين**" (répétiteurs). (وسنرى فيما بعد كَيف نصنعه). وَتَفْصِل بين كلّ "مُرَدّدَيْن" إثنين مُتَتابعين مسافةٌ لَا تَتَجَاوز تَقريبًا مَا بين 10 و 15 مترًا.

رسم رقم 1 (يُبَيّن توزيع مُكَبّرات الصَّوْت داخل المُظاهرة):

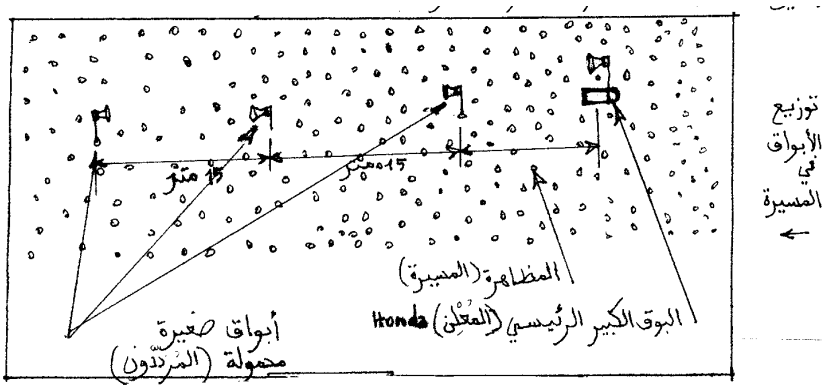

يمكن أن يكون ***"مكبر الصَّوْت الرئيسي"*** من مستوى تقني جيّد. ويمكن أن تكون طاقته (puissance) من 80 وَاطْ (Watt) أو أكثر. وكلما كان جهاز "مكبر الصَّوْت" (amplification, sonorisation) من مستوى تقني عَال، فإن ثمنه سيكون غاليّا جدّا (أكثر من 10 000 درهم). وبعد سنوات 2000 اِنخفضت أَثْمَان مُكَبِّرَات الصَّوْت بِقَدْر هَام (إلى ما بين 300 و 1200 درهم).

لكن بمستطاعنا أن نكتفي باستعمال مُكبّر لِلصَّوْت يكون **صغيرًا**. ويمكن أن تكون طاقته (puissance) تتراوح بين 30 و 60 وَاطْ (Watt). ويمكننا أن نصنع، أو أن نرتجل،"مُكبّرًا **ثانويّا** لِلصَّوْت" بوسائل بسيطة، أو رخيصة نسبيا، نستعملها في إطار "إعادة الاستعمال" (récupération).

وفي حالة إذا كانت المُظاهرة طويلة جدّا، يمكن أن نُكَمّل مفعول ***"مكبر صوت رئيسي"*** واحد من مستوى تقني عال، عبر استعمال عدة ***"مكبرات ثانوية لِلصَّوْت"***، تكون صغيرة، بسيطة،

ورخيصة. ونجعل هذه "المكبرات الثانوية لِلصَّوْت" تـعمل بشكل متناسق ومُوَحّد.

3) مُكوّنات جهاز مكّبر الصَّوْت

رسم رقم 2 (يُبَيّن مُكوّنات مُكبّر الصَّوْت):

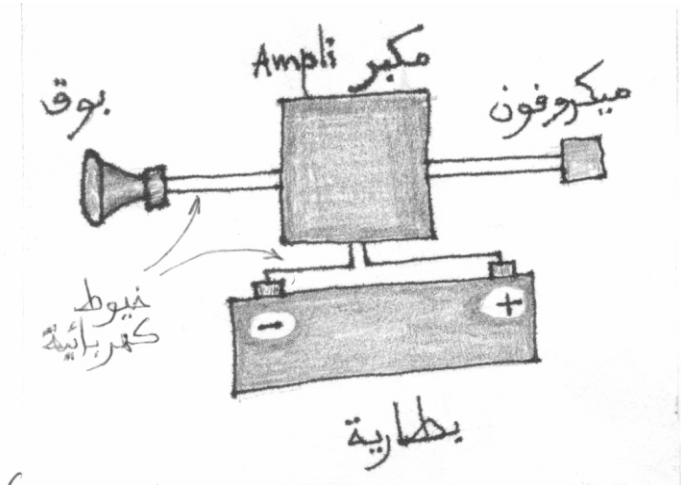

تتكوّن ***مُكوّنات "مُكَبّر الصَّوْت"*** من العناصر التّالية :

1 – المُكَـوّن الأول هــو **مَصْــدَر الطاقة** (مثلا : **بطارية** [batterie]. ويمكن أن تكون هذه البطارية على شكل بطارية سيارة تَسِيرُ في المظاهرة. كما يمكن أن تكون هذه البطارية بطارية مُنفصلة، منفردة، قديمة، و محمولة على عربة صغيرة مجرورة. ويستحسن استعمال بطارية "المازوط" (Diesel)، وليس بطارية "البنزين" (Essence)، لأن "بطارية المازوط" تستوعب طاقة أكبر من بطارية "البنزين". لكن الجانب السّلبي في بطارية "المازوط" هو أنها تكون أغلى ثمنًا، وأكثر وزنًا، بالمقارنة مع بطارية "البنزين".

ويمكن شراء بطاريات قديمة، أو مستعملة، عند كهربائي السيارات، وَبِثمن رخيص نسبيا، لكن بشرط أن لا تكون هذه البطارية مَيّتَة. حيث أن البَطّارية الميّتة لا يمكن إعادة شَحْنِها [recharger] مرات متوالية بالكهرباء؛ ولا يُمكنها أن تكون فَعَّالَة.

ويمكن لبطارية في حالة جيدة أن تعمل لِتَكْبِير الصَّوْت خلال قرابة ساعة، أو ساعة ونصف. وإذا قمنا بتركيب بطاريتين (2) بشكل متواز [en parallèle]، يمكنهماأن تُكَبّران الصَّوْت خلال قرابة 3 ساعات).

أمّا إذا استعملنا ***مُوَلّدًا للكهرباء*** (Générateur de courant)، يعمل بالبنزين، عِوَضًا عن استعمال بطارية، فبإمكانه أن يعمل خلال وقت أطول، إلى أن ينفذ البنزين الموجود في خزانه.

2 – المكوّن الثاني هو ***جهاز تكبير لِلصَّوْت*** (amplificateur). والحِيلَة هنا هي أنه بإمكاننا أن نَسْتَخْرِج جهاز تَكْبِير الصَّوْت مِن أي جهاز مِذياع (radio) منزلي قديم، أو جهاز مذياع سيارة (autoradio) قَدِيم وَمُنفصل، أو جهاز مُسَجِّلة (magnétophone) قديم، أو جهاز منزلي آخر قديم لسماع الموسيقى (chaîne hifi, sono). ويمكن أن نشتري مثل هذه الآلات القديمة بِثَمَن رخيص في سوق الخُرْدَة. بشرط تجريب هذه الآلات لكي نَتَأَكَّدَ أنها ليست مَعْطُوبة. ويكفي أن تكون طَاقَة هذه الآلات تتراوح بين 30 و 80 وَاطْ (watt).

وفي حالة توفّرنا على قدر من المال، يُمكننا أن نشتري "جهازا لتكبير الصَّوْت" (amplificateur) يكون مُحترفًا، وجاهزًا لِلْعَمَل. وأجهزة تكبير الصَّوْت الجاهزة المعروضة في السّوق كثيرة ومتنوّعة. وأجهزة تكبير الصَّوْت **البسيطة** (من 60 إلى 90 وَاطْ) يبتدئ ثمنها من قرابة 600 أو 1000 درهم، وذلك حسب النّماذج أو الماركات. ويَبْتَدِئُ ثَمن أجهزة تكبير الصَّوْت

المتوسطة من قرابة 5000 درهم. كما يمكن أن نشتري جهازا لتكبير الصَّوْت من النوع المحترف أو الكبير، إذا كان قديمًا أو مستعملا، من سوق الخردة، بثمن رخيص (بضعة آلاف من الدراهم).

3 – المُكوّن الثالث هو ***المِيكْرُوفُون*** (microphone). ولا نحتاج إلى شراء ميكروفون من مستوى تقني عال. حيث أن ثمنه مرتفع. والحيلة هنا هي أننا نستعمل أي "مكبر لِلصَّوْت" (haut-parleur) صغير، مأخوذ من أي جهاز راديو صغير، لكي نستعمله كَـ "ميكروفون" معكوس (rôle inversé)ـ. كما يمكن أن نشتري "ميكروفونًا" (microphone)ـ قديما أو مُستعملا، نجده في أسواق الخردة، وبأثمان زهيدة.

4 – المُكوّن الرابع هو "مُضَخّم الصَّوْت" أو "البُوق" (haut-parleur). وتوجد منه أنواع وأحجام متعددة. ويمكن أن نشتري "بُوقا"، أو عدة "أبواق"، متوسطة الجودة أو الحجم، وبأثمان رخيصة نسبيا، من سوق الخردة. [المقاييس المعتادة هي : المُعَاوِقَة (Impédance) من 4 إلى 8 أُومْ (Ohm). والطاقة (Puissance) من 30 إلى 80 واط (Watt). وفي جميع الحالات، يجب مُراعاة التّناغم أو التناسق (concordance) بين طاقات كل المكونات.

رسم رقم 3 (يُبيّن عربة مجرورة، وهي مُحَمّلة بالمُكوّنات الرئيسية في تكبير الصَّوْت) :

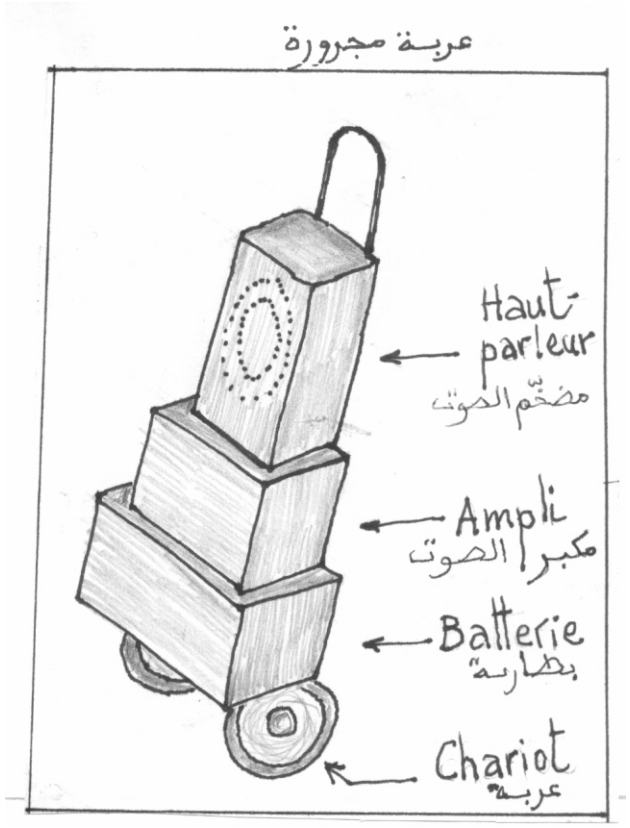

4) مُلاحظات تـقنية أساسية

أ ـ عند شـراء أو تـركيب هـذه الأجهـزة، يجب الاستـعانة بشخص خبير في الكهرباء، أو في الإلكترونيك. وعنـد إيصـال هـذه الأجهزة بعضها ببعض، يلزم على الخصوص الانتباه إلى ضرورة أن تكون قيمة "مُعَاوِقَة" (impédance) كـل جهـاز متساوية، أو قريبـة من قيمة "مُعَاوِقَة" الجِهاز الذي نُركّبه معـه. كمـا يجب الانتبـاه إلى

تناسق "الضُغُوط" الكهربائية (Voltages) التي يتحملها كل جهاز من بين الأجهزة التي نركبها.

ب – لتلافي "التشويش" (parasites) على الصَّوْت، ولتفادي "تداخل" (interférence) الدبدبات (fréquences)، يجب أن نستعمل "خيوطا كهربائية" من نوع المُتَّحِد المِحْوَر (fils coaxiaux).

رسم رقم 4 (يُبيّن مُردد الشّعارات وهو يَجِرّ عربة تحمل جهازًا مُكبّرًا لِلصَّوْت) :

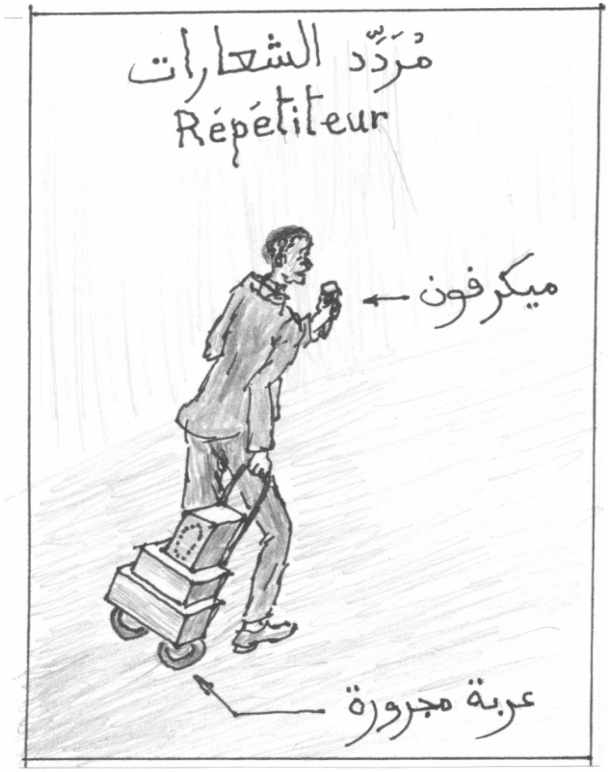

5) فِكرة تـقديريّة حول الأثمان

ـ ثمن بطاريــة (من نــوع "ديــيزل" Diesel) مستــعملة أو قديمــة : يبتــدئ من قرابــة 600 درهم إلى 1000 درهم (نسـبة لأثمان سنة 2011). أما إذا كانت البطارية ميتة، فلا فائدة منها ولو كانت بالمجان. وثمن بطارية جديدة يبتدئ من قرابة 1500 درهم.

ـ ثمن جهـاز لِتَـكْبير الصَّـوْت بسـيط أو صـغير : يبتـدئ من قرابة 800 درهم، وقد يصل إلى 1500، أو 5000 درهم.

ـ ثمن الميكروفون القديم أو المُستـعمل : قـد يبتـدئ من 10 دراهم، وقد يصل إلى قرابة 100 درهم.

ـ ثمن البوق (haut parleur)ـ القـديم أو المستـعمل : يبتـدئ من قرابة 50 درهم، وقـد يصـل إلى 5000 درهم، حسـب الجـودة والقوة.

ـ ثمن العربة المجرورة : قرابة 100 درهم، حسب الصلابة.

ـ أضـف إلى ذلـك العديـد من الوسـائل المكمّلة الضـرورية، ومنها :

ـ آلات لِلْـقِيَّـاس أو لِلـتَـحَـكُّـم (voltmètre et ohmmètre).

ـ أسلاك نُحَاسِيَة مِحْوَرِيَة (fils coaxiaux en cuivre).

ـ الخَيْط وَالجَصّ (ficelles et sparadrap).

ـ سَبيكَة لَحَّام (fer à souder).

ـ وأَدَوَات أخرى لإنجـاز الأعمـال اليَدَوِيَـة (autres outils de bricolage). إلى آخره.

(عبد الرحمان النوضة. وحُرّرت الصيغة الأولى لهذا الفصل بالدار البيضاء، في 8 أكتوبر 2011ـ ووُزّع على بعض مناضلي "حركة 20 فبراير". ونُشر على الأنترنيت، على مدوّنة الكاتب. وخضعت فيما بعد هذه الوثيقة لتحسينات متوالية).